المنتدى

مجلة فكريّة ثقافيّة يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ

العدد (٢١٧+٢١٨) المجلد التاسع عشر (٤+٥)
تموز/يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤

عدد خاصّ مزدوج

٢١٧
و
٢١٨

في هذا العدد

ثلاث افتتاحيّات

الحسن بن طلال

إهداء 2005
منتدى الفكر العربي
الأردن

* الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي

الانتماء والإنماء

منتـــدى الفكـــر العـــربيّ

الرّئيس والرّاعي
سموّ الأمير الحسن بن طلال
President & Patron
HRH Prince
El Hassan bin Talal

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
دوريات إهداء

الأمـين العـام
Secretary General
وسـام شوكـت الزهـاوي
Wissam Shawkat Al-Zahawie

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات "التي تهم العالم العربيّ" ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.



صفحة ٨٧



المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

المجلّد التاسع عشر (٤+٥)

تمّوز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٣/١٣/ د)

المحتويات

العدد (٢١٧+٢١٨) المجلّد التاسع عشر (٤+٥) - تمّوز/يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤



صفحة ٨٧



كلمة أولى

أ.د. هُمـام غَصيـب
رئيس التّحرير

أتساءل، مَعَ القُرّاء في كلّ مكان، مرّةً ثانيةً وثالثةً وعاشرة: ما المجلّةُ التي نريدُها لمنتدانا؟ أهي تلك التي بيْنَ أيدينا؟ أمْ تلك؛ لكنْ مَعَ زيادةٍ في الموادّ والصّفحات؟ أمْ تراها مجلّةً فكريّةً صِرْفة، بَعْدَ فَصْلِ الموادّ الأُخرى - الإخباريّة وما إليها - على شكل نشرةٍ شهْريّةٍ مثلاً؟ أمْ لعلّها تكونُ دوْريّةً أكاديميّةً مُحكّمة؟ أو مزيجاً من كلّ ذاك: أكثر أو أقلّ؟ تتعدّدُ الخَيارات. وسنواصِلُ المسيرة، مُنْفَتِحينَ على شتّى الآراء والأفكارِ والمقتَرَحات.

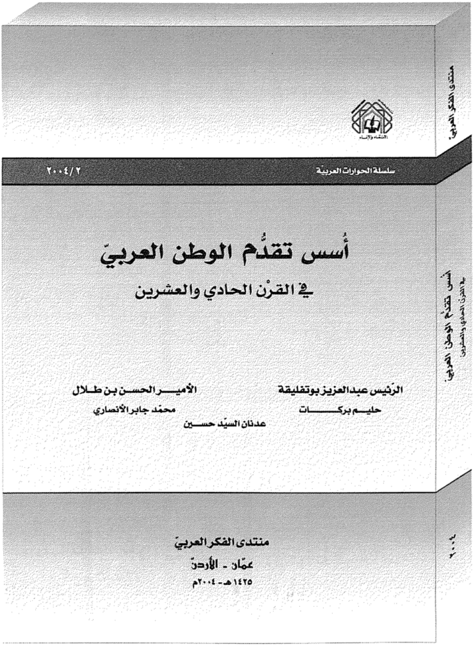
ومَعَ صُدورِ هذا العدد، الذي آمُلُ أنْ يكونَ آخِرَ الأعدادِ المُزْدَوجة، نستقبلُ زميلةً جديدةً في المنتدى: السيّدة رويدة الشّرْع الخطيب، التي ستتولّى مسؤوليّةَ موْقِعِنا على الإنترنت. فنحن الآن نُعِدُّ العُدّة الانطلاقِ مِنْ جديد في الفضاء الإلكترونيّ. وسنرى النّتائجَ قريباً بإذْنِهِ تعالى.

جولـة العـدد

العدد (٢١٧+٢١٨) المجلّد التاسع عشر (٤+٥) - تمّوز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

صدر حديثاً

عن منتدى الفكر العربي



ثــــــلاث افتتـــاحيّـات

الحسـن بـن طـلال

١

نحــو نهضــةٍ إسـلاميّــةٍ متجـدّدة *

قبْلَ أيّام احتفلَ المسلمون في كلّ مكان بذكْرى عَطِرة ومناسبةٍ جليلة، ألا وهي ذكْرى موْلدِ المصطفى صلّى اللهُ عليْهِ وسلّم. وبَعْدَ أيّام، في ١ و ٢ حَزيران/يونيو ٢٠٠٤، سيُعْقَدُ في إسلامَ أباد برعاية وزارةِ الخارجيّة الباكستانيّة ندوةٌ دوليّة حوْل **«منظّمةِ المؤتمر الإسلاميّ: التّحدّي والاستجابة - الاعتدالُ المستنير»**.

فكيف نَسْتَلْهِمُ الذِّكْرى العَطِرة لإنارةِ السّبيل وحَشْدِ العزائم وشَحْذِ الأنفس؟ ماذا نفعلُ في هذه الظُّلمة إزاءَ التّحدّياتِ التي تُواجِهُ الأمّة؟

أستذكرُ في هذه اللّحظةِ الحَرِجة ما قالَهُ الجَدُّ المؤسّس، عبد الله بن الحسين طيّبَ اللهُ ثراه، في نعمةِ الإسْلامِ على العرب **[المذكّرات]:**

«إنّ انْبلاجَ نورِ الإسْلام من بطحاءِ مكّة كان العلامةَ القاطعة لاتّحادِ قبائلِ العربِ المتفرّقة. ...... ولكوْنِهم من عُنْصرٍ واحد ولهم لِسانٌ واحِد، فالعملُ على جَمْعِهِمْ وتأليفِهِمْ، وحَمْلِهِمْ على عَقيدةٍ واحدة، وتَوْجيههِمْ وجهةً واحدة، يجعلُهُمْ قادرينَ على الظّهور واحتلالِ المَوْقعِ العالَميّ الذي هُمْ أهْلٌ له. وهكذا فبنعمةِ الله قد هيّأ الباري لهذه الأمّةِ السّعيدة تلك المزايا، وشرّفَها بخاتمِ الأنبياء والمُرْسَلين. وكان العهدُ النّبويّ قد تمّ فيه اعتناقُ العربِ الدّينَ المُبين، وتمّ فيه اتّحادُهُمْ للقيام بما أوْجَبَهُ عليْهم. ...»

بهذه الكلمات المعبّرة، وضعَ جَدّي إصبعَه على موْطن دائنا الذي ما زال، مَعَ الأسف، وبَعْدَ مرور السّنين، على حالِه: الفُرْقة والشّرذمة؛ وعلى سرّ ارتقائنا: اعتناق الدّين الإسلاميّ الحنيف. وهو يكتبُ بهذه البساطة الآسرة مِنْ مُنْطلقِ النّهضةِ الفكريّةِ العربيّةِ الإسْلاميّة الشّاملة.

تأتي الذّكرى العَطِرةُ سنةً بَعْدَ سنةٍ، ونحن لا نحتفلُ ولا نحفلُ بها إلاّ بالإنشاء والمراسم. كذلك نستقبلُ المؤتمرَ تلْوَ المؤتمر بكلامٍ فوْقَ كلام مِنْ دون فِعْلٍ أو عَمَل.

* نشرت في الحياة بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٤.

ألمْ يحن الأوان للتفكُّر والتّدبُّر؟ لإيجاد الحلول الموْضوعيّة المُبْدعة النّابعة من إرثنا الحضاريّ وفكْرنا الهادف؟ الحلول التي تُمكّننا من المشاركة في بناء «حضارة إنسانيّة واحدة ترتكزُ على عشرة آلاف ثقافة» [**ميرشيا ماليتسا**؛ جامعة البحر الأسود؛ بُخارست، رومانيا]؟ لا شك أنّ الاستسلامَ لليأس بحُجّة الضَّعْف وعدم القدرة على العطاء الحضاريّ سيؤدّي إلى الأفول والاندثار. فالتّحدّي هو تحدّي البقاء؛ وعلينا أنْ نستجيبَ بالنّهوض بثقافتنا بشتّى الأساليب والأدوات.

علينا أنْ نُدركَ أن بروزَ الولايات المتّحدة قوّةً عُظْمى وحيدةً في العالَم قد فرضَ علينا – عَرَباً ومُسْلمين – وعلى العالَم بأسره، واقعاً تاريخياً جديداً يجبُ التّعاملُ معهُ بذكاء وموْضوعيّة، وبالكثير من الوضوح. فأمامَنا على أرض الواقع قضايا حيويّةٌ لا يُمكنُ تجنُّبُها أو التّنصّلُ منها أو تأجيلُها. هنالك التّطرُّفُ بأنواعه، ومعه الفَقْرُ والجهْلُ والقَمْعُ والاحتلالُ في العراق وفلَسْطين. وهنالك تعدُّدُ المَرْجعيّات وتنافُسُها في كلّ شأن، خصوصاً في إدّعائها احتكارَ الحقيقة. وهنالك رفْضٌ للآخَر المختلف والمُعارض والمُتعدّد، بصرْف النّظر عن طبيعة مساهماته ونوْعيّة إنجازاته. كلُّ واحدة من هذه القضايا كافيةٌ وحْدَها لإثقال كاهل الأمّة وتثبيط عزائمها واستنفاد مصادرها ومواردها. ولمْ يَعُدْ بالإمكان تصديرُ هذه القضايا إلى الأجيال القادمة أو حتى التّغاضي عنها، لكي لا نبدّدَ – بمرور الزّمن – ما نملكُهُ منْ سُبُل ووسائلَ لمعالجتها واستئصالها. لا بُدَّ أنْ نبدأ نحن أنفسَنا بمعالجة أوْضاعنا وأنْ نُبادرَ إلى الإصْلاح الجذْريّ من دون اجترار الشّعارات واحتكار الرّؤى: بإرادتنا نحن، ومن واقع تجربتنا، واستناداً إلى طاقاتنا وإمكاناتنا؛ فلا مجالَ للسّلبيّة بَعْدَ الآن! انظروا كيْفَ أصبحَ التّطرُّفُ مقْروناً بالإسلام والمسلمين.

لقدْ تمّ اختطافُ رسالة الإسلام السّمْحَة العادلة على يد مجموعات مُغْرضة، حوّلت الدّينَ الحنيف إلى أداة للقتل والتّدمير والتّخْريب لتنفيذ غاياتها ومآربها. فهي تحلِّلُ وتُكفِّرُ منْ تشاء، وكما تشاء، من دون حسبان للقواعد والأصول الإسلاميّة الصّحيحة التي تحاولُ أنْ تستمدَّ شرعيّتَها منها. هذه الفئاتُ لمْ تأت منْ فراغ ولم تُزرع بيْننا زرْعاً؛ بل نَمَتْ بيْننا وهي تتغذّى على مصائب الأُمّة ومحَنها، وتستندُ في فكرها إلى الجهْل والحقْد والكراهية.

بإمكان الأنظمة السّياسيّة في العالَميْن العربيّ والإسْلاميّ أنْ تُسْهمَ في حَلّ مشكلة التّطرُّف هذه بالتّفكير الإيجابيّ الخلّاق، وليس برفْض الواقع والهروب منه؛ وبتشجيع المشاركة الفاعلة في الشّأن العامّ التي تُغَلّبُ المصلحةَ العامّةَ على المصالح الشّخصيّة الضّيّقة منْ خلال نَهْج وسَطيّ إسلاميّ عقْلانيّ راشد يُسهمُ في بناء الواقع الجديد بإرساء الأسُس والأُطر المستنيرة التي منْ شأنها أنْ تُمكّنَ الإنسانَ العربيّ والمسلم منَ التّصدّي للتّحدّيات التي تواجهُ حاضرَهُ ومستقبَلَه. إنّ دعوة سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم إلى إشراك الجميع في العمليّة النّهضويّة الإنسانيّة تشكّلُ حافزاً لنا لنتذكّرَ، ونُذكّرَ، بأهمّيّة الحديث النّبويّ الشّريف الذي يَحُثّنا جميعاً على الاستفادة القصوى من الوقت والعمل، حتى في أسوأ الظّروف وأحلكها. قال صلّى اللهُ عليه وسلّم: «إنْ قامت السّاعةُ وبيَد أحدكم فسيلة، فإن استطاعَ أنْ لا يقومَ حتّى يغرسَها فَلْيَفْعلْ».

واجبُنا أيضاً أنْ نُذكّرَ في جميع المنابر الدّوليّة بأن مُجْملَ ما تُنفقُهُ الدّولُ النّامية على التّسلُّح والتّسْليح يُناهزُ ٩٠٠ مليار دولار، بالمقارنة مع ٥٠-٦٠ مليار دولار فقط تُنْفقُ على أوجه التّنمية! أضفْ إلى ذلك إنفاقات الدّول الصّناعيّة المتطوّرة على منظومات أمنيّة متشدّدة لمكافحة «الإرهاب»، بالرُّغْم من معرفتها أنّ الفقرَ وانعدامَ الأمْن الاقتصاديّ وذوبانَ الطّبقات الوسطى هي منْ أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى تغذية التّطرُّف. فالتّعاونُ الدّوليّ الوثيق لمكافحة هذه الظّاهرة المتفاقمة يجب أنْ

يتجاوزَ الغاياتِ الأمنيّةَ الصُّلبة إلى الأمنِ الإنسانيّ، المستندِ إلى توْفير الحاجاتِ المعنويّةِ والوجْدانيّةِ والرّوحانيّة للإنسان وإلى احترام كرامتِه وحقوقِه؛ وإلى التّعاون الأمنيّ الكُلّيّ، بأبعادِه العلاجيّةِ والوقائيّةِ والثّقافيةِ التّنمويةِ المُسْتدامة. وعالَمُنا العربيّ والإسلاميّ يشكّلُ «رقعة» شاسعة، جغْرافيًّا وديمغْرافيًّا. فلا بُدّ له أنْ ينهضَ بدورٍ بارزٍ في هذا الصّدد من خلال المساهمةِ في محاربةِ الفَقْرِ والحِرْمان بأشكالِه المختلفة.

يجدرُ بنا أنْ نبدأ كما أرادَ لنا رسولُ الهُدى والإيمان: مِنْ أنفسنا؛ من داخلِ البيْتِ العربيّ الإسلاميّ. علَيْنا أنْ نتذكّرَ أنّ الغالبيّةَ العُظْمى من الضّحايا، من متضرِّري الحروب، من اللّاجئين والنّازحين في العالم، هم من العربِ والمسلمين. لقد آنَ الأوان لتفعيل الأغلبيّةِ العاقلة في مجتمعاتِنا (الصّامتة حتّى الآن إلى حَدّ بعيد) لتقولَ كلمتَها المُدويّة في وجْه دُعاة التّطرُّف والعصبيّة الدّمويّة التي تُضْعفُ نسيجَنا وتماسُكَنا الدّاخليّ، ولتَحفِزَنا على التّعاونِ وتفعيل جهودِنا من خلالِ منابرَ وسطيّةٍ شعبيّةٍ مُسْتنيرة تعكسُ مكامنَ قوّتِنا وقدرتِنا الحقيقيّةِ على التّعامُلِ مَعَ مشكلاتِنا وأزماتِنا.

يا حبّذا لو استطعْنا أنْ نوحّدَ مرجعيّاتِنا الدّينيّةَ لما هو خيْرُ هذه الأمّةِ والعالَمِ أجمع؛ وأنْ ننضويَ نحن، ونُشجِّعَ على ثقافةِ الانضواء، أفراداً وجماعات، تحت خيْمة شريعتِنا السّمْحة الدّاعيةِ إلى العدالة والسّلام وبناءِ الحضارة العالميّة الإنسانيّة الواحدة المتعدِّدةِ الثّقافات. لقدْ دعوْتُ غيْرَ مرّة من على منابرَ عدّة إلى ضرورة سموّ الدّين على السّياسة، من خلال العمل على رفْع قِيَمِنا الدّينيّة المقدّسة فوْقَ الاعتبارات السّياسيّة الدّنيويّة. إنّ هذه الدّعوة تستلزمُ احترامَ المكانة الجليلة للسّلطة المعنويّة لمدنِنا المقدّسة: القدس الشّريف ومكّة المكرّمة والنّجف الأشْرف وغيْرها، لتساهمَ بفعاليّةٍ في نهضتِنا المأمولة. وهذا يَقتضي بدوْره تفعيلَ الحوار بيْن المذاهبِ الإسلاميّة؛ الحوارِ الذي يدعو إلى التّكافُلِ والتّلاقي والتّكامُلِ فيما بيْننا.

دعونا نعمل من الدّاخل لإصلاحِ أحوالِنا؛ لدعم إخوتِنا في العراقِ وفلَسْطين. إنّ الجرحَ النّازفَ في العراق، نتيجةَ ظُلْمِ مَنْ تحمّلَ المسؤوليّة والاحتلال الأجنبيّ سواء بسواء، يتطلّبُ تدخّلاً قوياً وسريعاً من هيئة الأممِ المتّحدة لتتحمّلَ مسؤوليّاتِها وتعملَ على إعادةِ السّيادةِ إلى الشّعب العراقيّ. وقد كتبْتُ وناديْتُ مراراً بضرورةِ أنْ نُصغيَ باهتمامٍ أكبر إلى ما يريدُه الشّعبُ العراقيّ. فهل منَ المعقول أنْ يُعيَّنَ نظامُ حكمٍ للعراق بإنابةٍ لا يُجمعُ عليها أهلُ العراق أنفسُهم؟ أين ذهبَ حقّ تقريرِ المصير؟ أُكرّر: ليس هنالك من بديل عن استعادةِ الشّعبِ العراقيّ لسيادتِه على كاملِ بلدِه، واختيارِه نظامَ الحُكْم الذي يريدُهُ لنفسه.

أمّا أهلُنا وإخوانُنا في فِلَسْطين، فلا بُدّ من إيجادِ حلّ لمُعاناتِهم الطّويلة. هم يستصرخون الغوْثَ من عالَمٍ احترفَ الكيْلَ بمكيالَيْن؛ فيكادُ لا يَبْزغ فجرُ نهارٍ جديد دون شَهيدٍ أو فقيدٍ أو جريحٍ أو أسير. إنّ السّلامَ العادلَ والشّامل هو مبتغانا؛ هو السّلامُ القائمُ على العدْلِ والإنصاف، وعلى حقّ تقريرِ المصير لأهلِنا هناك ولجميعِ الشّعوبِ المظلومةِ في العالَم.

إنّ المصيرَ المُظْلمَ الذي يتهدّدُنا يتطلّبُ منّا جميعاً إعادةَ التّفكير في مفاهيم وجودِنا وثوابتِ قضايانا العربيّةِ والإسلاميّة. ولعلّ من أهمّ أسباب فُرْقَتِنا وتشرْذُمِنا وتحوُّل منْطقتِنا إلى ساحةِ صراع غيابَ منظومةٍ للأمنِ والتّعاونِ الإقليميّ فيها – في وطننا الإسلاميّ الكبير – على غرارِ الأقاليم الأخرى في العالَم.

السّؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هو: كيف لنا أنْ نتحرّك من أجل الإقليم الإسلاميّ الكبير الذي يمتدُّ من المحيطِ الأطلسيّ إلى تخومِ الصّين؟ والجواب: لا بُدّ من العمل

ضمنَ منْظومةٍ مُتكاملة تُوحِّدُ الجهود للقضاء على عوامل الوهْن والفُرْقة، فنتمكّن من القضاء على الفتنِ الدّاخليّة وما يؤججُها من أسباب: ما ظهَرَ منها وما استَتر.

عُدْنا، إذاً، إلى الفكْرِ التّعدُّديّ، بكُلِّ إيحاءاتِهِ وإيماءاته.

وحتّى لا نُسرفَ في اللّهاثِ وراء آمالِ «التّعدُّديّة» أو وراء ارتقاء سلطةِ الأمم المتّحدة إلى الدّرجة التي تستطيعُ معها السّيْطرةَ على مواضعِ الخلَل المتنامية في النّظام الدّوليّ، يجبُ أنْ نعترفَ أنّ التّعدُّديّة المنشودة واجهتْ صعوباتٍ كبيرةً منذ البداية، ولا تزال.

ولمّا كان تخطّي مثل هذه الصُّعوبات أمراً عسيرَ المنال، فقد رأيتُ أنّ التّقدّمَ ربّما يتحقّقُ خطوةً خطوة، بمراحلَ ومقاربات متعاقبة. في الإطار الشّرق أوسطيّ، مثلاً، كرّرْتُ غيْرَ مرّة الدّعوةَ لتوجُّهٍ تعدُّديّ من أجل معالجةِ القضايا الإنسانيّةِ والاقتصاديّةِ والأمنيّة، على غرار **سيْرورة** (عمليّة) **هلسنكي**؛ لكنْ بفارقٍ واحد، هو أنّ دعْوتي استندتْ إلى مبدأي الحِوارِ والتّعاون **بيْنَ شركاء** بهدفِ التوصُّل إلى مفهوم مشترَك لحقوقِ الإنسانِ وللازدهارِ والأمْن، وأنّها لمْ تكن كسيرورة هلسنكي مبادرةً تستهدفُ خصماً، أي تعريةَ الاتّحادِ السوفييتيّ وإحراجَه عبْرَ حقوقِ الإنسان. إنّ مشكلاتنا الرّئيسيّةَ في الشّرقِ الأوْسط هي النّزاعاتُ المسلّحةُ والفَقْر. من هذا المُنطلق، كانت دعْوتي إبّانَ حربِ الخليج الثّانية عام ١٩٩١ لعقد مؤتمرِ حول الأمن والتّعاون في الشّرقِ الأوْسط. وكرّرْتُ هذه الدّعوة عام ١٩٩٣ على شكلِ مقترَحٍ محدّد قُدِّمَ إلى رئاسةِ مؤتمرِ الأمن والتّعاون الأوروبيّ التي كانت آنذاك للسويد. ولا أتردّد هنا في تكرار أنّ التّعدُّديّةَ المطلوبة لمنطقةِ الشّرق الأوسط يجب أنْ تمضيَ يداً بيَد مَعَ محاولاتٍ جادّة **تأتي مِنَ الدّاخل** لترسيخِ مبادئ الدّيمقراطيّة وحقوقِ الإنسان والأمنِ والتّقدّم.

وتجدرُ الإشارةُ في هذا المقام إلى مبادرةٍ أخرى جاءت عام ١٩٩٥ على شكل **سيرورةِ برشلونة الأوروبيّة المتوسطيّة**. وما زالتْ هذه، بالرُّغْم من كلّ شيء، الإطارَ الشّاملَ لمعالجةِ قضايا الأمنِ والتّعاونِ الثّقافيّ والاقتصاديّ والتجاريّ بيْن دولِ الاتّحادِ الأوروبيّ والشّركاء المتوسّطيّين.

أما بالنّسبة للحديثِ الدّائرِ عن إصلاح «الشّرق الأوْسط الكبير (أو الأكبر)»، فإنّني أُكرّرُ أنّ ما نحتاجُهُ للشّرق الأوْسط هو سيرورةٌ أو عمليةٌ مِنَ الدّاخل وليس «حصانَ طروادة». فعلى هياكلِ الحاكميّة Governance أنْ تتطوّرَ سلمياً إلى أشكال أكثرَ تمثيلاً. وقد يكمنُ الجواب في مبادرة تأتي من المجتمع المدنيّ في هذه المنطقة الشّاسعة الممتدّة من إفريقيا الغربية إلى الباكستان، وتنطلقُ من **حركةٍ إسلاميّةٍ وسَطيّةٍ غيْرِ منحازة من أجلِ السّلام**؛ أي من **منبرٍ أو منتدى إسلاميّ عالَميّ** يستندُ إلى شبكةٍ مكوّنةٍ من كلّ مؤسّساتِنا المعنيّة، ويُخاطبُ العربيّ وغيْر العربيّ من خلال دراسةِ كلّ ما يتعلّقُ بتاريخِ الجانبِ الآخَر وتُراثِه.

يبقى السّؤال: هل باستطاعتنا في العالَمِ الإسلاميّ أن نُعيدَ «هيكليّتَنا الثقافيّة» من أجل المشاركة مع أمريكا وأوروبا، أو مع الثّمانية الكبار، بحيث تتحوّلُ الخطوطُ الأماميةُ إلى ميادين تلاقٍ وتلاقُحٍ في الأمن والتّعاونِ والتقدّم؟ مرّةً أخرى أقول إنّ المنتدى الإسلاميّ العالَميّ المنشود قد يتكفّلُ بذلك.

هذه دعوةٌ لأخْذِ زمامِ المبادرةِ بأنفسِنا، وبسرعة قبْلَ أنْ تضيقَ بنا السُّبل؛ فلا تبقى لدينا خيارات، على قلّتِها ومحدوديّتِها الآن. **لنخرجْ من دائرةِ التّلقّي والتّأثّرِ إلى حراكِ العملِ والتّأثير.** ■

مبادرة الشّرْق الأوْسط الكبير والإصلاح: شــذَرات وخَــطَرات *

الحســن بــن طــلال

تعرّضت مبادرة الشّرق الأوسط الكبير لانتقادات حادّة من حيث إنها لم تُوْلِ الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ اهتماماً كافياً، وإنها تسعى إلى فرض الإصلاح من الخارج.

مثل هؤلاء المنتقدين يَحيدون عن الصّواب لسببين: إنّ إقليمنا يحتاج إلى مبادرات متعدِّدة للإصلاح، سواء من الداخل أو من الخارج؛ كما أن الإصلاح يمكن أن يسرِّعَ عملية السلام في الشرق الأوسط، بدلاً من أن يُعيقها.

دعونا نتذكر أنه على امتداد آلاف السِّنين لم يتمتع ذلك الجزء من عالمنا بالرخاء إلا حين كان يتفاعل أخذاً وعطاءً وبالاتجاهين. إن حركة الآراء الحرة كانت المفتاح للرخاء. وتبعت ذلك حرية تنقل البضائع ورأس المال والبشر.

خلال عَقْد التسعينيّات أُطلقت فكرتان أو مبادرتان في منطقتنا. بعد حرب الخليج [الثانية] عام ١٩٩١، رعت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عملية مدريد للسلام في الشرق الأوسط. وكان لهذه العملية مساران: أحدهما ثنائي والآخر متعدد المسارات، مع فِرَق عمل حول اللاجئين والمياه والبيئة والتعاون الاقتصادي والأمن الإقليميّ وضبْط التسلح. وفي عام ١٩٩٤ أطلق الاتحاد الأوروبي عملية برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسّطيّة. إن عملية مدريد هي الآن مجمدة تماماً؛ بَيْدَ أن عملية برشلونة ما زالت حيّةً تُرزق.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعراق هما بطبيعة الحال موضوعان رئيسيان لشعوب الشرق الأوسط. ومع أنهما متداخلان، فإنه ليس من الحكمة العملية أن نفترض أن القضية الفلسطينية الإسرائيلية وقضية العراق، وكذلك الإصلاح الإقليمي الذي يشمل المنطقة كلها، يجب أنْ تُعالجَ بأي ترتيب زمني متسلسل. إن حل أيّ من هذه القضايا يجب أن لا يكون معلقاً على حل أي قضية أخرى. فيمكن معالجة هذه القضايا في آن معاً. وإن التقدم على أية جبهة من هذه الجبهات سوف يساعد في حل القضايا الأخرى؛ كما أن العكس صحيح أيضاً. إن

* نشرت في الحياة: ٢٠٠٤/٦/١٠؛ ص ١٩.

السيناتور الأمريكي لوغر Lugar على صواب في تأكيده أنه «إذا استطعنا المساعدة في تقديم حل للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، فإن رياحاً سياسية جديدة ستجتاح المنطقة، وستزدهر احتمالات جديدة للإصلاح السياسي». إن عراقاً يتمتع بالاستقرار والأمن والديمقراطيّة والسيادة سوف يكون له تأثير مماثل.

إنّ «كعب أخيل» لجهود الإصلاح ومحاولات تنمية المجتمع المدنيّ هو الخطّ الرفيع الذي يفصل بين الوصاية والمشاركة؛ وهذا الخطّ كثيراً ما لا يُرى. السؤال الأساسيّ هو كيف يمكن تغيير التوّجهات والمواقف، والانتقال من المبادئ إلى الأدوات والآليّات؛ أيْ الانتقال من المفاهيم إلى تحديد الأهداف والعمليّات (السيْرورات) من أجل التنفيذ. وهذا هو السبب الذي يجعلني أعتبر أن اقتراح إقامة «صندوق القرن الحادي والعشرين لشرق أوسط كبير» هو عنصر محوريّ لنجاح المبادرات لتنمية الإصلاح في الشّرْق الأوسْط.

ففي الوقت الذي نكافح فيه لمعالجة القضايا المعقّدة، انزلق العالَم خلال العَقْد الأخير إلى موقف مجمّد إزاء الحقائق الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة المتحركة. فالعالم يحتاج إلى خطوات خلاّقة لتحقيق مزيج غير تقليدي في سياساته.

إن مفهوم «صندوق القرن الحادي والعشرين لشرْق أوْسط كبير» هو أحد هذه القفزات الخلاّقة. فهو يأتي في وقته؛ كما أنه حيوي لتحقيق مستقبل أفضل في منطقتنا. ومن شأنه تنمية قائمة الأفكار التي تحتوي عليها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وفي الوقت نفسه تنمية مبادرات متمّمة لها من داخل المنطقة. إن الاعتماد على الذات هو الهدف النهائي، بدلاً من التطلع إلى الولايات المتحدة كشرطيّ أو ممرّضة أو مُحْسن يُمكن إلقاء اللوم عليها انتقائيًا حين تنشأ المشكلات.

لقد أصبح من الأمور الدارجة التحدث عن انعدام التقدم في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. بيد أن تقريري التّنمية الإنسانيّة العربيّة للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتّقرير الاقتصاديّ العربيّ الموحد، المعروف بالتقرير الرباعي (لأنه صادر عن الجامعة العربية، والصندوق العربيّ للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وصندوق النقد العربيّ، والصندوق العربيّ لمنظّمة أوابك)؛ هذه التّقارير تشتمل على كثير من المؤشرات الإيجابيّة. والتحدي القائم هو البناء على ما تم تحقيقه من تقدم حتى الآن، وإحداث تحول في اقتصادات المنطقة.

في آخر تقرير للتّنمية العالميّة، أعرب البنك الدولي عن رأيه بأنه، ولأول مرة في التاريخ البشري، أصبح بالإمكان محو الفقر العالمي في حياتنا. ويقول التقرير: إن التّنمية ليست مسألة مال، أو حتى حول أهداف رقمية، مع إدراك أهميتهما؛ إنها حول الناس. ويركز صندوق التّنمية الدوليّ على الخدمات الأساسيّة، وبالأخص الصّحة والتّعليم والمياه والنظافة الصحيّة، متلمّساً الوسائل الكفيلة بتسخيرها لخدمة الطبقات الفقيرة. المهمّ أن يكون الهدف هو الاستثمار في البشر وتمكينهم، وتحسين الأجواء للاستثمار.

والمهمّ أيضاً أن يحتل إحياء الفكر الإسلامي أولوية في الشرق الأوسط الكبير. وأن يُبنى زخْمٌ لحركة إسلاميّة للسّلام ونظام إنسانيّ جديد. هذا هو الهدف من المنتدى الإسلاميّ العالميّ الذي أرجو أن أخرجه إلى حيز الوجود. فنحن بأمسّ الحاجة إلى قرع نداء التنبيه والصحوة، من أجل تنفيذ عدد من البرامج الهادفة إلى تفعيل أصحاب الفكر المسلمين. فسوف يتيح مثل هذا الجهد منبراً لحركة وسَطية تستطيع إغلاق الفجوات بين

المسلمين من غير العرب والعرب المسلمين؛ وكذلك بين الجماعات الإسلاميّة المختلفة، بما في ذلك السنّة والشيعة. وتحت قيادة مناسبة، من شأن هذا الجهد أن يكشف النقاب عن أن المتطرفين من دعاة العنف في منطقتنا ليسوا إسلاميّين إلا بالاسْم. إنهم في الحقيقة إسلاميون بقدر ما كانت (الجمهورية الديمقراطيّة الألمانيّة) ديمقراطيّة.

على مدى الخمسين عاماً الماضية، كان مركز الثّقل للتحالف الغربيّ هو أوروبّا؛ لكن مستقبله يتجه نحو الشّرق والجنوب. فعلى التّحالف أن يُعيد تمركز قواه الفكرية والماديّة نحو أواسط آسيا وجنوبها، ونحو الشّرْق الأوْسط وإفريقيا. فهذان الإقليمان متمّمان لبعضهما بعضاً، وهما يشكلان معاً أخطر الأقاليم العالميّة من حيث الكثافةُ السكانية والأهمية الجيواستراتيجيّة.

السّؤال الآن ليس ما إذا كان باستطاعة الولايات المتّحدة أو مجموعة الثماني «ترتيب» الشّرْق الأوْسط. السؤال الحقيقي هو ما إذا كان باستطاعتنا في العالَم الإسلاميّ إعادة ترتيب ثرواتنا الفكريّة، بالمشاركة مع الولايات المتّحدة ومجموعة الثماني، حتى يمكن تحويل «الخطوط الأمامية» إلى أرضية لقاء من أجل الأمن والتّعاون والرخاء. إن «صندوق القرن الحادي والعشرين للشّرق الأوْسط الكبير» هو آلية لمساعدتنا في تحقيق هذا التحول.

السلام يصبح حقيقياً ودائماً فقط حين تُزال جذور الأسباب المؤدية للصراع. فمن المهمّ محو الفقر للحد من العنف. والصندوق يستجيب لنداءات أولئك الذين يعملون للإصلاح في المنطقة، ويجعل مهمتهم أقل عزلة وأكثر فعالية.

ما نتطلع إليه هو الأممية واستراتيجيّة متعدّدة المجالات مستندة إلى قاعدة أعرض؛ وليس سياسة الإكراه. إنني أعتبر الشراكة عملاً متمّماً للاستجابات الرّسميّة: اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا. الإنسانيّة المشتركة هي الأساس لتعزيز الأمن النّاعم.

إنني أعتبر أوروبا مثلاُ يحتذى، من حيث القُرْبُ الجغرافيّ والتاريخيّ مع العالم العربي، ومن حيث التعدّدية.

علينا أنْ نسرّع بتؤدة إيقاع الانسجام ومتطلبات السلوك الدوليّ؛ ذلك أننا إقليم ليس له اسم: إقليم اللاإسم. إن غرب آسيا وجنوب آسيا مجتمعيْن يضمّان سكّاناً يفوق عددهم سكان الصين.

إنّ مفهوم ما يرد أولاً يتم خدمته أولاً (الوارد أولاً يُخدم أولاً) لن ينجح (على سبيل المثال: مؤتمر الدار البيضاء). فإنّ مصفوفة المبادرات الإقليمية والعالمية هي أداة مهمّة لتقرير الأولويات. ويمكن لـ «صندوق الشّرق الأوْسط الكبير للقرن الحادي والعشرين» أن يتشارك و«يُشبِّك» مع عدد من الجهود الموصولة التي تشمل الأمثلة الآتية:

أ) المـوارد البشريـــة

١ ـ لقد تم تعريف الأمن الإنسانيّ من طرف هيئة الأمن الإنسانيّ بأنّه مكمّل لأمن الدّولة، وأنه يدعم التّنمية البشريّة ويعزّز حقوق الإنسان. إنّه يُكمل أمن الدّولة لكوْنه يرتكز حول الشّعب. كما أنه يعمل على توسيع قوى التّنمية البشريّة إلى ما وراء «النماء مع العدالة والإنصاف». ويكمن في جوهره احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ الديمقراطية. في أوائل أيار/مايو، قمت باستضافة مائدة عمان المستديرة حول الأمن الإنسانيّ في الشّرق الأوْسط، حيث تم دراسة تنظيم هيئة عموميّة لمواطني الشّرق الأوْسط في عمّان. لقد عملنا بالاشتراك مع الكنديّين

والنرويجيّين حول بيان لايزون Lysoen عام ١٩٩٨. وتم وضع «المعايير الأساسية للإنسانيّة» من جانب الحكومة السويدية عام ١٩٩٢ على أساس القانون الدولي وحقوق الإنسان، وكذلك المعايير الثقافيّة والأخلاقيّة التي تشهد على الوعي المتنامي للحاجة إلى عمل عالمي ضد المخالفات الفاضحة والبشعة.

٢ ـ لقد أنتجت كوبنهاغن قائمة تسوّق من الأفكار للسّلّة الاقتصاديّة لمسار السّلام المتعدّدة الأطراف في الشّرق الأوسط. وحين التقينا في الدار البيضاء في القمة الاقتصادية لدول الشّرق الأوسط وشمال إفريقيًا، كان لديّ رؤيا لشرق أوسط جديد؛ وهي رؤيا مبنية على دراسات سابقة اشتملت على منطقة من الموارد البشرية والاقتصاديّة والطبيعيّة.

٣ ـ إن «الحاكميّة في جنوب آسيا» هي دراسة موصولة لجذور سوء الحاكميّة في تلك المنطقة، وكيف يمكن أن تتوجه نحو أجندة عامة بحد أدنى للحاكميّة الصالحة التي تنطوي على الاعتراف بسيادة المواطن وللتطور الاجتماعيّ والثقافة المشتركة.

٤ ـ من خلال مشاركتي في رئاسة الهيئة المستقلة للقضايا الإنسانية الدولية في أوائل الثمانينيّات من القرن الماضي، قمنا بتفحص التحدي والضحايا والأمل. ونصحنا الأمم المتّحدة حول الحاجة إلى نظام إنساني دولي جديد. كما دعونا إلى قانون جديد للسلام: «اللوبي الضعيف للضعفاء».

٥ ـ في نهاية حَزيران/ يونيو الجاري، سيتم بالاشتراك مع زملاء من تركيا افتتاح برلمان الثقافات لتعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات في العالم وتشجيع الحوار بين مفكريها ومثقفيها. ونأمل أن يكون أول مشروع ينبثق عن برلمان الثقافات هو مدرسة للإنسانيّات المتوسطية لجسر الفجوة الثقافيّة والفكريّة بين أوروبّا الغربيّة والشرقيّة ودول البحر الأبيض المتوسط، من خلال منهج جديد لدراسات الأرض المتوسطة Terra media.

٦ ـ إن «شركاء في الإنسانية» هي فكرة سابقة لأحداث ٩/١١. إنها تدعو إلى برنامج إنسانيّ واسع النّطاق يعمل على تحسين التفاهم وبناء علاقات إيجابية وتعزيز الحوار بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة. اجتمعنا في كل من بوسطن ونيويورك؛ وفي السنة الماضية عقدنا أول مائدة مستديرة في عمّان.

٧ ـ هيئة عموميّة لمواطني الشرق الأوسط: هذه مماثلة لهيئة هلسنكي للمواطنين التي انبثقت عن أواصر الثمانينيّات من القرن الماضي بين حركة السلام الغربية وجماعات المعارضة في أوروبا الشرقية. وكان الهدف «تقارُباً من القاعدة». لقد كانت هيئة هلسنكي فعالة في نقل الأفكار والمقترحات إلى الحكومات والمؤسسات.

٨ ـ القيم الإنسانية لتطوير وعي مشترك؛ مدّ يد المساعدة عبر الحدود: إنها ليست أنابيب النفط هي التي تهم، لكن ما يهم هو الناس الذين يعيشون قرب أنابيب النفط. مثلاً: إعادة البناء والنّماء النفسي بعد حرب العراق؛ تمكين العراقيّين من تقرير مستقبلهم. وتعتبر هيئة للحقيقة والمصالحة إحدى الأدوات للقيام بذلك.

٩ ـ جامعة الدراسات الخاصة بالحكمة: يتم تأسيسها بناءً على الاعتقاد بأن الإنسانية ستتعامل بنجاح مع تحديات المستقبل فقط إذا كانت متجذّرة بحكمة الماضي. ويتمثل حجر الزاوية في «مكتبة الإسكندرية

الجديدة» لجمعيّة البحوث الفلسفيّة، التي تضم ما يزيد على ٢٥.٠٠٠ مجلد من النصوص ومخطوطات فلاسفة الإغريق، وقدامى المعلمين الهندوس والصينيّين، والتقاليد اليهوديّة المسيحيّة المقتصرة على فئة معينة، والتصوف الإسلاميّ؛ أي جميع التقاليد والنواميس التي تشكل ما أسماه هاكسلي Huxley «الفلسفة الخالدة».

١٠ ـ كتبة السيناريو أو النصوص: كتابة نصوص متفاعلة لوسائل الإعلام؛ باحثون «منخرطون»، إضافة إلى صحافيّين «منخرطين».

ب) الجامعة العربية

١ ـ لقد اشتملت الوثائق الاقتصادية التي تم عرضها على مؤتمر القمة الاقتصادية العربية عام ١٩٨٠ على بعض المقاربات البالغة الأهمية التي لا تزال صالحة، مثل الدعوة إلى إزالة الحواجز لتسهيل حرية حركة البضائع ورؤوس الأموال والأيدي العاملة.

٢ ـ إن الانقسامات العربية، خاصة القطيعة بين البلدان العربية ومصر على إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد، أدت إلى حالة من الفوضى في البنى العربيّة؛ وإلى نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس؛ وكذلك تعطيل مبادرات فنية عدّة على مستوى المؤسسات العربية. بناءً على ذلك، كُلِّف رئيس الوزراء اللبناني، السيد سليم الحص، في نهاية الثمانينيّات من القرن الماضي بترؤس فريق عمل لدراسة وضع الجامعة العربية. ويمكن الرجوع مرة أخرى إلى هذه المفاهيم.

٣ ـ ومعَ ذلك، لسوء الحظ، فقد قصّر النظام العربيّ الحالي في توظيف هذه الموارد بشكل ملائم لربط البنى التحتية بين البلدان العربيّة أو الخروج برؤيا مشتركة. ولعل «سيناريوهات ماذا لو» تساعدنا في تصور المستقبل، بعيداً عن مفهوم «المدى القصير» الذي كبح تحركنا.

٤ ـ هل نحن نخاطب الأحادية أم أننا نخاطب التعددية؟ فإذا كنا نريد التحدث عن منطقة ما، فهذا مفهوم متعدد الأطراف. إن الأمن النّاعم، أو ما يسميه البروفيسور جوزيف ناي القوة النّاعمة، هو المفتاح.

٥ ـ وإذا تحدثنا عن منطقة ما، فيجب أن نتحدث عن جنوب آسيا وغرب آسيا؛ نتحدث ليس فقط عن المصاعب، لكن أيضاً عن الحلول.

ج) المجتمع المدني العربي

١ ـ منتدى الفكر العربي: تأسس منذ ثلاثة وعشرين عاماً لتعزيز تبادل الأفكار في العالم العربي التي تشمل: إصلاح الجامعة العربية، وإنشاء محكمة عدل عربية، وبرلمان عربي، ومجلس أمن عربي. وضمت أنشطته على سبيل المثال:

«أ» ملتقى صنعاء حول «حل النزاعات العربيّة بالطرق السلمية»؛ عُقد عام ١٩٩٩.

«ب» ملتقى الكويت «آفاق التعاون العربيّ بين الإقليميّة والعالميّة»؛ نشرت الوقائع عام ٢٠٠٢.

«ج» وسيكون الملتقى التالي حول «الوسَطية» (أو «الاعتدال المستنير»، كما يسميه الرئيس مشرّف).

٢ ـ معنى مفهوم «الانتماء والإنماء»، الذي اتخذه منتدى الفكر العربي شعاراً منذ تأسيسه. لقد كانت القمة الاقتصادية التي عُقدت في عمّان عام ١٩٨٠ أول قمّة

عربيّة كرست بالكامل للتنمية العربية. فتم إعداد دراسات معمقة ومناقشتها، مثل «استراتيجية التنمية العربية» و«عقد من التنمية العربية». بناءً على ذلك، فقد شكلت القمة المذكورة جسراً بين الفكر والسياسات، وبين المفكرين وصانعي القرارات. ونحن الآن بحاجة إلى عمل لكي ينهض طائر العنقاء من وسط الرماد.

٣ ـ أسَّس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية قبل بضع سنوات، وهو يزهو بوجود عدد من الباحثين الممتازين لديه.

د) الطـــاقـــة

١ ـ مؤسسة عبر المتوسط للطاقة المتجددة TREC، للتنمية واستقرار المناخ وحسن الجوار: يتمثّل هدفها في المساعدة على تحويل البحر الأبيض المتوسط من منطقة انقسامات ونزاعات متعددة إلى منطقة منسجمة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون وحسن الجوار.

٢ ـ إنني أتساءل: كيف يمكن تطبيق مثل هذا التفكير بطريقة حكيمة وحذرة ومستنيرة؟ كيف يمكنه أن يحفزَ ويُثير ضمير الناس؟ لعل الخطوة الأولى تكمن في تعريف طبيعة القضايا والمشكلات التي تشكل قاعدة مشتركة للبلدان العربية في كل منطقة جغرافية من الوطن العربي الكبير: شبه الجزيرة العربية، والمشرق العربي، والمغرب العربي، ووادي النيل. ومما لا ريب فيه أن الحزمة التي تتكون من العنقود: (الماء – الطاقة – البيئة الإنسانية) توفر الأرضية المشتركة، على الصعيدين شبه الإقليمي والإقليمي المتداخل.

هـ) الحـاكميـــة

١ ـ نـحـو إعـلان عـالمي حـول المبادئ الأسـاسـيـة للديمقراطية: من المبادئ إلى التحقيق. ويعمل البروفيسور شريف بسيوني حالياً على النماذج الثلاثة، وهي: ١) شمولية أو نسبية الديمقراطية؛ ٢) الديمقراطيـة كعمليـة (سيرورة) أو حـالـة؛ ٣) الديمقراطية كأساليب ووسائل علاجية، أو كجوهر ونتائج أساسية.

٢ ـ اقتراح مشروع يتعلق بمشكلات التنفيذ والانضواء في مجال القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان. عُرض هذا القانون على الأمم المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ من طرف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمكتب المستقل للقضايا الإنسانية.

و) الاقتصـــاد

خطة مارشال شاملة لسوق اقتصادية اجتماعية على المستوى العالمي. تمثل هذه الخطة أساساً صُلباً ومتيناً لزيادة جديدة، مستدامة وشاملة، في الانتعاش والرخاء الاقتصادي؛ وطريقة تتسم بالذكاء والكفاءة نحو تنمية مستدامة شاملة.

... وعلى ذلك قِس!

٣

رسالةٌ مفتوحةٌ ثالثة موجّهة إلى الشّباب العربيّ *

الحسن بن طلال

مرّةً أُخرى نَلْتقي بمحبّةٍ صافية. وحيث المحبّةُ والثّقة، يَطيبُ للنّفْسِ أنْ تنطلِقَ على سجيّتِها. فليس لأحدٍ وِصايةٌ على أحد؛ ولا أحدَ يَصْطادُ الخَطأ أو الخَطَل؛ ولا أحدَ يَتَصَيّدُ في ماءٍ عكِر.

أقولُ مَعَ أبي الطّيِّبِ المُتَنَبّي:

وفي الجِسْمِ نَفْسٌ لا تَشيبُ بشَيْبِهِ
ولو أنّ ما في الوَجْهِ منهُ حِرابُ

وأقولُ مَعَهُ أيضاً:

والمرْءُ يأمُلُ والحياةُ شهيّةٌ
والشّيْبُ أوْقَرُ والشّبيبةُ أنْزَقُ

وأيضاً:

وقد أراني الشّبابُ الرُّوحَ في بَدَني
وقدْ أراني المَشيبُ الرّوحَ في بَدَلي

فالشّبابُ شبابُ القَلبِ والعَقْل؛ والشّبابُ والشّيب واحِدُهما يُكْملُ الآخر. والحياةُ دائمةُ الاخْضِرار بأطيافِها الشّاسعة وألوانِها الزّاهية.

دَعُونا نستمرّ في صُحْبَةِ أبي الطّيِّب التي لا يُشْبَعُ منها ولا يُمَلّ. أبدأُ بالرُّنُوِّ إلى الذُّرَى:

يَقُولونَ لي ما أنتَ في كُلِّ بَلْدَةٍ
وما تَبْتَغي؟ ما أبتغي جَلّ أنْ يُسْمَى

وأيضاً:

إذا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُومِ
فلا تَقْنَعْ بما دونَ النُّجُومِ

وأيضاً:

ذَريني أنَلْ ما لا يُنالُ مِنَ العُلى
فَصَعْبُ العُلى في الصّعْبِ والسّهْلُ في السّهْلِ

---

* نشرت في الحياة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨.

تُريدينَ لُقيانَ المعالي رخيصةً

ولا بُدّ دونَ الشّهْدِ مِنْ إبَرِ النّحْلِ

فالحديثُ هنا عنْ ثقافةِ الصّبْرِ وطُولِ النَّفَس وثقافةِ الإتْقان، بعيداً عن الإنشاءِ والاستعراض. فَمَنْ قالَ إنّنا نستطيعُ أنْ نُنْجِزَ دونَ دموعٍ وسَهَرٍ وحُمّى؟

وهذه دَعْوَةٌ إلى وقْفةِ عزٍّ وإباءٍ وكرامة:

فاطلبِ العِزَّ في لظىً ودَعِ الذُّلَّ

ولَوْ كانَ في جِنانِ الخُلُودِ

ونقرأُ تحْتَ السُّطور حثًّا على العَدْلِ والعدالةِ وعلى الانتفاضةِ ضِدَّ الظُّلْم:

واحتمالُ الأذى ورُؤيةُ جَانيـ

ـهِ غِذاءٌ تَضْوَى بهِ الأجْسامُ

مَنْ يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوانُ عليهِ

مـا لِجُرْحٍ بمَيِّتٍ إيـــلامُ

والهَبّةُ مَعَ الحقِّ بحاجةٍ إلى همّةٍ عالية وإلى شجاعةِ الحَكيم:

وكُلُّ شجاعةٍ في المرْءِ تُغْني

ولا مِثْلَ الشّجاعةِ في الحكيمِ

وتذكَّروا أنّكُمْ أنتمْ أنْفُسُكُمْ تُحدِّدونَ سَقْفَكُم، سَقْفَ الحرِّيةِ المسؤولة:

ومَا الخَوْفُ إلاّ ما تَخَوَّفَهُ الفتى

وما الأمْنُ إلاّ ما رآهُ الفتى أمْنا

تساموْا فَوْقَ السّفاسِف:

ومُرادُ النّفوسِ أصْغَرُ مِنْ أنْ

نَتَعَادى فيهِ وأنْ نَتَفانى

إعملُوا بدأبٍ وثَبات على قوّتكم الجوّانيّة وصِحّتِكم النّفسيّة:

ومَنْ يَكُ ذا فَمٍ مُرٌّ مريضٍ

يَجِدْ مُرًّا بهِ الماءَ الزّلالا

وَسِّعُوا حواسَّكُمْ لِتَشْمَلَ الكوْنَ بأسْرِه:

وكمْ مِنْ عائبٍ قوْلاً صَحيحا

وآفَتُهُ مِنَ الفهْمِ السّقيمِ

ولكنْ تأخُذُ الآذانُ مِنْهُ

على قَدَرِ القرائحِ والعلومِ

ضَعُوا كُلَّ شيءٍ في مكانه؛ فلكُلِّ مقامٍ مقال:

وَوَضْعُ النّدى في مَوْضعِ السّيْفِ بالعُلى

مُضِرٌ كوَضْعِ السّيْفِ في مَوْضعِ النّدى

المهمّ الأصالةُ والأخْلاق:

وللنّفْسِ أخْلاقٌ تدلُّ على الفتى

أكانَ سخاءً ما أتى أمْ تَساخِيًا

والمُهمّ أنْ يُقرَنَ القوْلُ بالفعْل، الفِعْلِ المُتْقَن:

وما كُلُّ هاوٍ للجميلِ بفاعلٍ

ولا كُلُّ فعّالٍ لهُ بِمُتَمِّمِ

بالأمْسِ القريب شاركَ نَفَرٌ منكم في مؤتمرِ منتدى الفكرِ العربيّ حوْلَ **الشّبابِ العربيّ وتحدّياتِ**

المستقبل. والمنتدى قريبٌ مُقرّبٌ منكم. فهو يَحْمِلُ شِعارَكم الذي تَشعُ مِنْهُ كلمتانِ نابضتانِ مُعبِّرتان هما **الانتماء والإنماء**؛ أي المواطَنة الحقّة. وأبوابُهُ الآن مفتوحة لتأسيس فَصْلٍ شبابيٍّ يعملُ على التّشبيكِ مَعَ المؤسّساتِ والمنظّماتِ الشّبابيّةِ العربيّة في كلِّ مكان، بما في ذلك المَهْجَر. وما هذا المؤتمر إلاّ الأوّلُ مِنْ سلسلةِ مؤتمراتٍ شبابيّةٍ هادفة يَنْوي المنتدى عَقْدَها بيْنَ الآونةِ والأُخرى. ألَمْ يحن الوقت للخروج من دائرةِ التّأثُّر إلى دائرة التّأثير؟ إلى الخروج من الشّرنقة إلى الآفاقِ الشّاسعةِ الرّحْبة؟ إلى إطلاقِ الطّاقاتِ الكامنة، فرديّةً وجَماعيّة؟ سنُحرِّكُ الجِبالَ إذا عَزَفْنا معاً! وسنكونُ البَلْسمَ والنّسيم للمُعذّبينَ والمَسْحُوقين في فلَسْطينَ والعراق وسائرِ ديارنا. سنقاومُ الغُرْبة والاغتراب، وسنَتَصدّى لكلِّ التّحدّيات صفّاً مَرْصوصاً.

أخيراً، اسمحوا لي بأنْ أُهْديَكم هذا الدُّعاءَ الجميل **للإمامِ الغَزالي** رحِمَهُ الله، الذي يَرِدُ في آخرِ رسالتهِ المؤثِّرة **أيُّها الولد:**

«اللَّهُمَّ إنّي أسْألُكَ مِنَ النّعمَةِ تَمامَهَا، وَمِنَ العِصْمَةِ دَوامَهَا، وَمِنَ الرَّحْمَةِ شُمُولَهَا، وَمِنَ العَافِيَةِ حُصُولَهَا، وَمِنَ العَيْشِ أرْغَدَهُ، وَمِنَ العُمُرِ أسْعَدَهُ، وَمِنَ الإحْسَانِ أتَمَّهُ، وَمِنَ الإنْعَامِ أعمَّهُ، وَمِنَ الفَضْلِ أعْذَبَهُ، وَمِنَ اللُّطْفِ أقرَبَهُ.

اللَّهُمَّ كُنْ لَنا وَلا تَكُنْ عَلَيْنَا.

اللّهُمَّ اخْتِمْ بالسّعادَةِ آجالَنا، وحقِّقْ بالزّيادَةِ آمالَنَا، واقْرِنْ بالعَافيَةِ غُدُوَّنا وآصالَنَا، واجْعَلْ إلى رَحْمَتِكَ مَصيرَنا ومَآلَنَا، وأصْبُبْ سِجَالَ عَفْوِكَ عَلى ذُنُوبِنا، وَمُنَّ علَيْنَا بإصْلاحِ عُيُوبِنَا، واجْعَلِ التَّقْوَى زادَنا، وَفي دِينِكَ اجْتِهادَنا، وَعَلَيْكَ تَوَكُّلَنَا واعْتِمادَنا. اللّهُمَّ ثَبِّتْنَا على نهْجِ الاسْتِقامَة، وأعِذْنَا في الدُّنْيا مِنْ مُوجِبَاتِ النَّدَامةِ يَوْمَ القِيَامَة، وخَفِّفْ عَنَّا ثِقْلَ الأوْزَار، وارزُقْنَا عِيشَةَ الأبْرار، واكفِنَا واصْرِفْ عنّا شَرَّ الأشرَار، وأعْتِقْ رِقابَنَا وَرِقابَ آبائِنَا وأُمَّهَاتِنَا وإخْوانِنَا وأخَوَاتِنا مِنَ النَّار، بِرَحْمَتِكَ يا عَزِيزُ يا غَفَّار، يا كَريمُ يا سَتّار، يا عَليمُ يا جَبَّار؛ يا اللّهُ يا اللّهُ يا الله، بِرَحْمَتِكَ يا أرْحَمَ الرَّاحِمين، وَيَا أوَّلَ الأوَّلين، وَيَا آخِرَ الآخِرين، وَيَا ذَا القُوَّةِ المَتين، وَيَا رَاحِمَ المَسَاكين، وَيَا أرْحَمَ الرّاحِمين، لا إلهَ إلاَّ أنْتَ سُبْحَانَكَ، إنّي كُنْتُ مِنَ الظّالمين. وصلّى اللهُ عَلى سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعين، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ.»

[انتهى كلامُ الغزالي]

مكسيم رودنسون: استشراق ضد الهيمنة

د. مهنّد مبيضين *

رحل يوم ٢٠٠٤/٥/٣٢م، في مرسيليا بجنوب فرنسا، أحد أبرز دارسي الاستشراق العالم مكسيم رودنسون عن عمر يناهز ٨٩ عاماً، قضى معظمها في دنيا البحث والتنقيب والدراسة لقضايا العرب والإسلام.

ورودنسون مولود في باريس سنة ١٩١٥ من أصول روسية. وكان والده قد هاجر إلى فرنسا، وقضى هو وزوجته والدة مكسيم إبان الحرب العالمية الثانية في معسكرات النازية. وكانت أمه من أصول بولندية. وفي عام ١٩٣٧ انتمى الرجل إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. وظل عضواً فيه لمدة عشرين عاماً انتهت عام ١٩٥٦م بعد تدخل القوات السوفييتية في المجر أواخر ذلك العام لضرب حركة التمرد القومي.

وبذلك كان رودنسون يغادر الحزب في أوج عهد الزهو والنفوذ. ولم يكن وحيداً في حمل لواء المغادرة، إذ غادر غيره من المثقفين. وكان على المغادرين أن يواجهوا بحملة عنيفة استمرت حتى أواخر الستينيات، إذ عاد الحزب لخطب ودّ رودنسون من خلال إشراكه في الكثير من الفعاليات والهيئات الثقافية القريبة من الحزب.

في أواخر الستينيات كان رودنسون يلقي محاضراته في بيروت في الجامعة اللبنانية، وكان مكتبه ملتقى الطلاب الذين اجتمعوا حوله بصفته يسارياً يهودياً مناضلاً ضد الكولونيالية مدافعاً عن الحق الفلسطيني. وكان قد عُرف، منذ تأسيسه مع نخبة من المستشرقين لجماعة البحث والعمل من أجل فلسطين، بمواقفه الرافضة للسياسات الاستعمارية والداعمة للحق العربي.

وساعدت ترجمة كتبه عن إسرائيل كظاهرة كولونيالية على انتشار آرائه وسط جيل من الشباب والشابات اليساريين، الذين وجدوا فيه قاموساً سياسياً وفكرياً جديداً يحاول نفض الغبار الستاليني عن العقول.

كتب رودنسون عن الصهيونية عقب الهزيمة الحزيرانية. وكان عليه أن يسعى لإنتاج وعي خارج من قفص الهزيمة نحو وعي الحرية عبر الاندراج في الحركة العالمية المعادية للإمبريالية. وكانت يهودية الرجل تدعم بطلان الفكرة الصهيونية، خاصة بعد إصداره لكتاب «شعب يهودي أم مسألة يهودية» عام ١٩٨١. وقد أصدر قبل ذلك كتاب «إسرائيل والرفض العربي: ٧٥ عاماً من التاريخ».

وخلال الحرب العالمية الثانية كان رودنسون بروليتارياً كادحاً. فجاء إلى لبنان مع الجيش الفرنسي يحمل شيوعيته معه ورفضه للمشروع الصهيوني. وعمل في مدينة صيدا، وانتقل إلى أكثر من مدينة

* أستاذ مساعد في التاريخ والحضارة؛ جامعة فيلادلفيا؛ كاتب في جريدة الغد.

شامية، ينقب ويسأل ويحفر في المعرفة اللغوية أسئلة ترضي الجانب الأكاديمي الذي اختاره عنوان حياة له في أكثر حقول المعرفة صعوبة، وهو الدراسات الاستشراقية.

ظل رودنسون مستشرقاً من الطراز الرفيع، الذي يرى في الاستشراق مجال معرفة، وليس مجال هيمنة إمبراطورية. ولعل هذا ما جعل باحثاً مثل إدوارد سعيد يستثنيه من كتابه. وعندما سُئل عن سبب ذلك، أجاب: «أنا أبحث عن الاستشراق كهيمنة؛ ورودنسون شيء مختلف».

ويبدو أن معرفة الرجل الواسعة للثقافة العربية واطلاعه على حرب التحرير الجزائرية، قد ساهما في جعله يمثل العقل الاستشراقي النقدي، وليس المساوم أو المفترض لسياسات الهيمنة والعقل الامبراطوري. ومن هنا يمكن إدراك الدرس الذي يقدمه شخص مثل رودنسون.

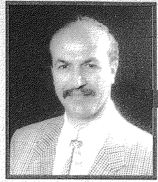
في التراث التأليفي للرجل، نجد أنه قد أغنى الثقافة العربية بالكثير منذ بداية مطلع ستينيات القرن المنصرم، إذ يشار إلى كتابه عن النبي العربي محمد، صلى الله عليه وسلم، الذي صدر عام ١٩٦١. كما كتب في أواخر الستينيات كتاب «الإسلام والرأسمالية»، وكتب عن إسرائيل والرفض العربي. وفي مطلع السبعينيات وضع كتاب «الماركسية والعالم العربي»، ونشر كتاب «العرب» في الموسوعة الفرنسية عام ١٩٧٩.

مع قيام ثورة الملالي ودولة العمائم في إيران ١٩٧٩، انشد رودنسون إلى تفسير الظاهرة في أبعادها المختلفة، فوضع كتابه القيم بعد الثورة الإيرانية بعنوان: «جاذبية الإسلام». وفي بداية التسعينيات أمام أسئلة الصحوة الإسلامية والمدّ الأصولي، كان عقل رودنسون حاضراً عندما ألف كتابه المعنون : «الإسلام: سياسة وعقيدة»، كما أصدر مقالات طويلة حول الإسلام والغرب جمعها في كتاب صدر عام ١٩٩٨.

مات رودنسون العقل، وظل رودنسون الذي يضع أسئلة لعقول الكثيرين عبر تراثه الأدبي والمعرفي، الذي حمل الرجل خلال تسعة وثمانين عاماً من العطاء ليصبح نموذجاً للأكاديمي المستقل إذ إنه لم يداهن أي نظام عربي، وظل خارج كل مناسبات التكريم الرسمي، باستثناء ما قدمه فيصل جلول وجيرار خوري في كتابيهما عنه.

وفي الوقت الذي يرتمي كبار المستشرقين، أمثال برنارد لويس وتلامذته، في خدمة المشروع الأمريكي، أو في جيش الخبراء في شؤون الشرق، فإن نزاهة رودنسون واستقلاليته تبقى أفضل فصل في تاريخ المعرفة الاستشراقيّة، ليظل الرجل خالداً في دنيا البقاء عبر ما ألف وسعى، ودافع عنه وبقي عليه.

■



جدار الفصل العنصري
جدار الضم والتوسع والتهجير *

المحامي فخري العملة *

الخلاصة :

بالرغم من الرفض العالمي الشعبي والرسمي منذ أكثر من عامين، وبالرغم من صدور قرار محكمة العدل الدولية القاضي بوقف البناء وهدم ما تم بناؤه، ما زالت الحكومة الإسرائيلية بزعامة السفاح شارون مستمرة ببناء «جدار الفصل العنصري» داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ، متذرعة بمنع هجمات المقاومين الفلسطينيين التي تطال قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة والعمق العربي الفلسطيني المحتل منذ عام ١٩٤٨ .

إن هذا الجدار الجهنمي ما هو إلا حلقة خطيرة من حلقات الإرهاب الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني وترابه الوطني ، يرمي ويهدف إلى إحكام السيطرة الكاملة والنهائية على كامل أرض فلسطين التاريخية، وبسط السيادة الإسرائيلية عليها. فهو في حال اكتماله – لا قدر الله – يقتطع أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية دفعة واحدة ويضمها لحدود دولة «اسرائيل» ، ويهيمن على أكثر من ٦٠٪ من الأحواض المائية الفلسطينية، ويعزل القدس وضواحيها عن محيطها العربي ويخرجها مبكراً من أية مفاوضات مستقبلية ، ويهيء الظروف المادية الصعبة على أرض الواقع لدفع الفلسطينيين للتفكير بالترانسفير الطوعي/ القسري. كل هذا من شأنه أن يقضي على أي إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة. وما طرح موضوع حماية أمن المدنيين الإسرائيليين إلا تبريراً واهياً وذريعة كاذبة تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي، وذر الرماد في العيون .

---

* محام، منسق حملة مناهضة الجدار.
* ألقيت هذه المحاضرة في مؤسسة عبد الحميد شومان بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥.

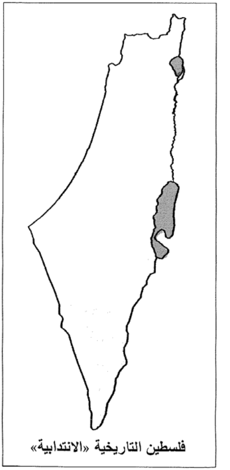
مقدمــة

في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ بدأت جرافات العدو الصهيوني وآلياته بإقامة ما اتفق على تسميته «جدار الفصل العنصري» في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في خطوة استباقية للسفاح شارون لأي حل سياسي للصراع ، مترافقاً ذلك مع خطة الفصل أحادي الجانب التي يروج لها ويعمل على تنفيذها.

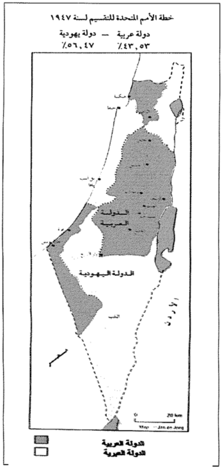
من الخطأ الكبير النظر إلى هذه المسألة بشكل منفصل عن سياق الاحتلال الصهيوني الاستعماري لأرض فلسطين. فكما نجح عام ١٩٤٨ بمساعدة بريطانية/ أمريكية بإعلان قيام ما يسمى دولة «إسرائيل»، مستولياً على أكثر من ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية (علماً بأن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة أعطى لليهود ٥٦٪ من أرض فلسطين التاريخية لإقامة دولة يهودية، و٤٤٪ للدولة العربية (**أنظر الخرائط ١، و٢، و٣**)، على الرغم من أن اليهود لم يكونوا يملكون في ذلك الوقت سوى ٦٪ فقط من أرض فلسطين)، فإنه يأمل الآن أن يسيطر على باقي الأرض الفلسطينية عن طريق إقامة هذا الجدار اللعين .

أصل الفكرة وحقيقة التسمية

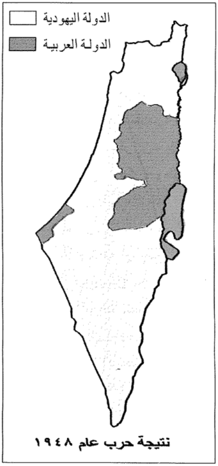
فكرة الجدار ليست وليدة التفكير الصهيوني الذي جاء رداً على العمليات الإستشهادية والإختراقات النوعية لرجال المقاومة للعمق الصهيوني، كما يحاول قادة الإرهاب الصهيوني الترويج له ، وإنما هي فكرة قديمة جديدة منغرسة في الذات والوجدان الصهيوني منذ العصور الوسطى عندما كان اليهود يعيشون داخل أسوار عالية تسمى «غيتو»، محاولة منهم لتأمين الحماية لهم، خاصة



خريطة رقم (١)



خريطة رقم (٢)



خريطة رقم (٣)

أنهم كانوا مكروهين من باقي أفراد الشعوب التي كانوا جزءاً منها، نظرا لجشعهم وأفعالهم التي تتسم بالتآمر المستمر .

وحتى لا نبتعد كثيرا ، فأول من طرح فكرة الجدار في أرض فلسطين هو جابوتنسكي، الأب الروحي لحزب الليكود الحاكم الذي يتربع السفاح شارون على قمته . ففي عام ١٩٢٣، أصدر جابوتنسكي كتابا أسماه «الجدار الحديدي» كان يهدف من ورائه إلى حماية المستوطنات التي يقيمها اليهود القادمون من مختلف بقاع العالم للإستيطان في فلسطين بترتيب وحماية من الانتداب البريطاني آنذاك. ومن ثم تطورت الفكرة فطرحها بنحاس سابير عام ١٩٤٨ تحت إسم «الجدار العازل» للفصل بين ما احتل من أرض فلسطين في ذلك العام، وما بقي منها تحت السيطرة العربية الفلسطينية. ثم طرحها أحد المفكرين الصهاينة في أمريكا أهارون آرنسون عام ١٩٧٤ تحت إسم «الحائط النووي»، ومن بعده طرحها إسحاق رابين بهدف رسم خطوط شبه سياسية تشكل أساساً لمفاوضات الحل النهائي، إضافة إلى قضم مساحات من الأراضي الفلسطينية من غرب الضفة الغربية وشرقها. إلا أن شارون، بفكره العنصري الاستيطاني الإرهابي، طوّر الفكرة وطرحها بحجة حماية «أمن إسرائيل». إن المسألة الأمنية ، وإن كانت حاضرة ضمن أهداف الجدار، إلا أنها محدودة جداً. فهذا الجدار، من جانب، لا يستطيع أن يمنع وصول المقاومين إلى العمق الصهيوني، وإن كان يحد من ذلك؛ ومن جانب آخر، فلو كان الهدف الرئيسي للجدار هو حماية أمن «إسرائيل»، لتمّ بناؤه على طول امتداد ما اصطلح على تسميته «الخط الأخضر»، الذي يفصل بين ما اغتصب من فلسطين عام ١٩٤٨، وما تم احتلاله عام ١٩٦٧ .

لهذا ولكل ما تقدم، فإن التسمية المعتمدة للجدار على أنه «جدار الفصل العنصري» لا تعبر عن حقيقته الاستيطانية وأهدافه التهجيرية، وإن كانت تعبر عن جانب من حقيقة هذا الكيان العنصري . وفي ظل تعدد التسميات من «جدار عازل»، إلى «سياج أمني»، إلى جدار الفصل العنصري ، أرى بأن التسمية الأقرب والأكثر تعبيرا عن أهدافه الحقيقية هي **«جدار الضم والتوسع والتهجير»**. فهو، من جانب، يهدف إلى ضم مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية لتصبح تحت السيطرة المباشرة الإسرائيلية ، ومن جانب آخر، يهدف إلى خلق معطيات جديدة وظروف وعقبات تحول الحياة الفلسطينية إلى جحيم يدفع المواطنين الفلسطينيين إلى الهجرة القسرية التي تبدو ذات طابع طوعي ، مما يسهل قضم المزيد من الأرض وضمها تحت الهيمنة الإسرائيلية، ومن ثم تنفيذ مخطط التهجير «الترانسفير»، الذي يتبناه شارون، بأقل ضجيج ممكن، وهو ما أطلق عليه تسميته «الترانسفير الزاحف» .

مشروع الجدار

وكما ذكرنا أعلاه ، فإن فكرة الجدار اتخذت في عقد التسعينيات من القرن الماضي أبعادا جديدة وخطيرة ، وتطورت إلى أن وصلت إلى الوضع الخطير الذي نعيشه حالياً . لقد تزامن البدء في خطة تنفيذ الجدار مع إعلان الرئيس الأمريكي بوش في ٢٤حزيران/يونيو ٢٠٠٢ عن رؤيته لدولتين فلسطينية وإسرائيلية وفق ما يسمى بخطة «خريطة الطريق»، التي ترمي إلى الوصول لإقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ . وعليه فقد تسارعت الإجراءات الإسرائيلية على الأرض بشكل أحادي الجانب لتتوافق مع رغبة شارون في فرض حل سياسي فلسطيني يشمل أكبر عدد من الفلسطينيين على أصغر بقعة من الأرض .

لقد قام برنامج شارون الإنتخابي في جانبه السياسي على أساس «الإستعداد لتقديم تنازلات مؤلمة لدولة إسرائيل،

والسماح بإقامة دولة فلسطينية على ٤٢٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ؟!» وهذا ما سبق وعبر عنه بشكل واضح وصريح عندما كان وزيراً للبنى التحتية في وزارة نتنياهو في أواسط عقد التسعينيات المنصرم، وقدم تصوره للدولة الفلسطينية في خريطة تضم أشلاءً من محافظات الضفة الغربية المنخورة بالمستوطنات والطرق الإلتفافية، بما يضمن تقسيمها إلى ثمانية مناطق وأربعة وستين معزلاً. **(أنظر الخريطة ٤)** .

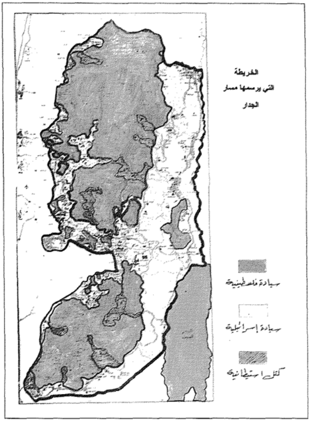
إن الخريطة التي يقدمها الجدار للضفة الغربية لا تختلف كثيرا عن الخريطة التي قدمها شارون، ولا عن الخريطة التي قدمها المفاوض الإسرائيلي للمفاوض الفلسطيني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي عندما كان الحديث يدور حول تسويات المرحلة النهائية، والتي تدور كلها حول مناطق «أ ، ب» وفق تقسيمات اتفاق أوسلو **(أنظر الخرائط ٥و٦و٧و٨)**. وبالتالي، **فإن ذلك يثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن الهدف الحقيقي للجدار هو سياسي / استيطاني، وليس أمنياً** فرضته تداعيات انتفاضة الأقصى المجيدة التي انطلقت في الثامن والعشرين من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ . ذلك عدا عن أن الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في سائر أنحاء الضفة الغربية، والتي تربو على ١٦٣ حاجزاً، كفيلة بإحكام السيطرة على المدن والقرى الفلسطينية . إن ما سيتبقى من الأرض تحت السيطرة العربية الفلسطينية هو مجرد أشلاء ممزقة، وتحت الهيمنة العسكرية الإسرائيلية، ولا تتجاوز مساحتها وفق أكثر التقديرات تفاؤلاً ١٠٪ من مجمل أرض فلسطين التاريخية .



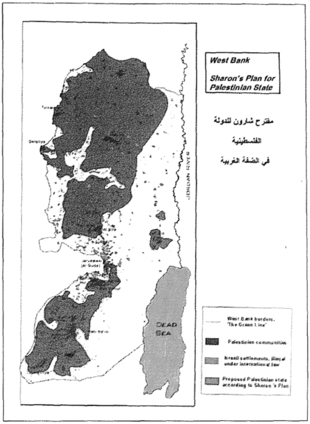
خريطة رقم (٤)

واقع الجدار

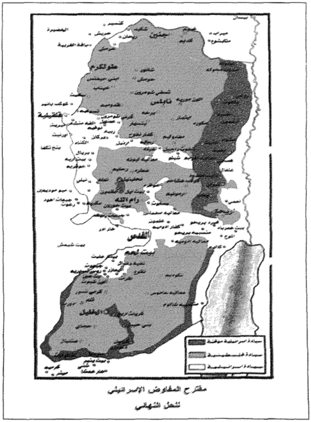
بعد قيام الجيش الإسرائيلي باجتياح جميع المدن والقرى الفلسطينية واحتلالها في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ في العملية التي أطلق عليها اسم «السور الواقي»، أصدر شارون أوامره التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية بإطلاق البدء بعملية بناء «الجدار العازل» الذي يضمن تنفيذ رؤيته وبرنامجه اللذين سبق الحديث عنهما .



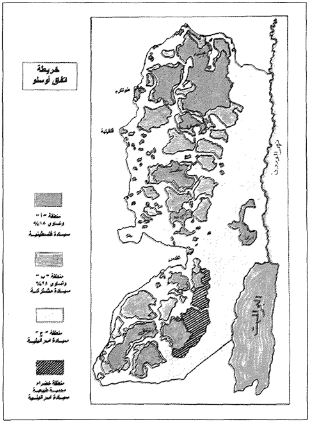
خريطة رقم (٥)



خريطة رقم (٦)



خريطة رقم (٧)



خريطة رقم (٨)

بالرغم من أن الجدار الذي بدأ العمل فيه في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ ، والذي تقدر تكلفة الكيلومتر الواحد منه بين مليون إلى مليوني دولار، لم يستقر الطول النهائي له حتى اللحظة، إلا أن التقديرات التي ترشح بين الفترة والأخرى تتراوح بين ٦٢٠ إلى ٧٨٠ كلم، ويصل بعضها إلى رقم ١٠٠٠ كلم !! وهو يتشكل من عوازل متعددة حسب الموقع من الناحيتين الطوبوغرافية والديموغرافية بعرض ٤٠-١٠٠م، حيث يمكن رصد سبعة عوازل هي :

١ - أسلاك شائكة بعرض ٢-٥ أمتار وارتفاع ٢-٣ أمتار .

٢ - خندق بعمق ٣ أمتار وعرض ٣-١٥ متر .

٣ - شارع إسفلتي مفروش جانبيه بالرمل الناعم لكشف آثار الأقدام .

٤ - جدار إسمنتي بارتفاع ٨٠ سم يعلوه شبك معدني مع مجسات إلكترونية للإنذار .

٥ - شارع حدودي إسفلتي مماثل للأول يتم تمشيطه يومياً .

٦ - خندق مماثل للأول .

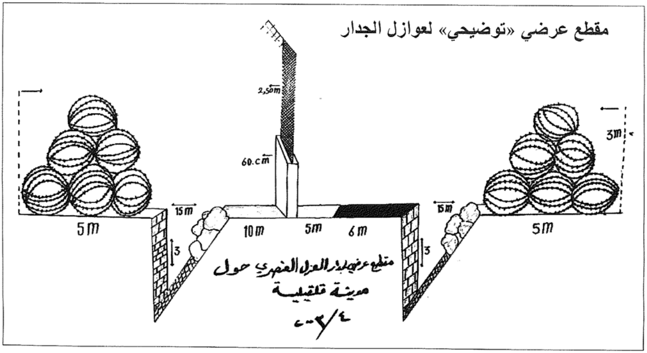
٧ - أسلاك شائكة مماثلة للأولى .

«في أدناه شكل توضيحي لهذه العوازل»
أنظر شكل رقم (١)

ويرجع التفاوت الكبير في الأرقام إلى التعرجات والإلتواءات التي يسير وفقها الجدار ارتباطاً بالطبيعة الطوبوغرافية للأرض والكثافة الديموغرافية للسكان، وكذلك إلى الجدران الداخلية التي تطوق المدن والقرى الفلسطينية بما يتناسب والأهداف الحقيقية لهذا الجدار .

إن الأهداف الحقيقية لهذا الجدار يمكن إيجازها بما يأتي :

١ - ضم أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية لتصبح تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة عند اكتمال بناء الجدار



شكل رقم (١)

«لا قدر الله» . فالأراضي التي ستصبح خارج الجدار تساوي ٤٤٪ من أراضي الضفة الغربية، مضافاً إليها ما استولت عليه المستوطنات والطرق الإلتفافية من أراضٍ تبلغ ١٤٪. وبالتالي، سيصبح حوالي ٥٨٪ من مساحة الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة، وستدخل ضمن حدود دولة «اسرائيل».

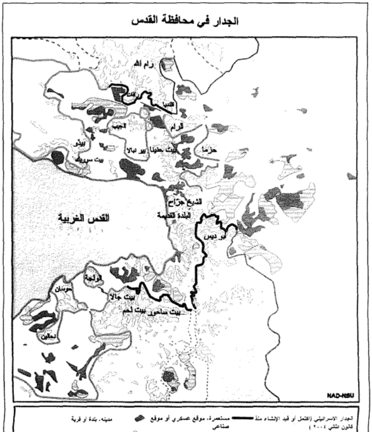
(أنظر صورة الجدار في أبوديس، شكل رقم «٢»).



● ... ويقسم القرى الفلسطينية

شكل رقم (٢)

٢ - فصل القدس وسكانها الفلسطينيين عن الضفة الغربية المحتلة بما يخرجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل كامل ونهائي. **(أنظر الخريطة ٩)**. وبالرغم من أن القدس لها وضع دولي خاص ضمن قرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن القادة الإسرائيليين أعلنوا الجزء الذي احتلوه من القدس عام ١٩٤٨ عاصمة «لإسرائيل» . وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ واحتلالهم للضفة الغربية بما فيها الجزء المتبقي من القدس، أعلن الكنيست الإسرائيلي في ٢٨حزيران/يونيو ١٩٦٧ ضم القدس إدارياً وسياسياً لكي يجعل منها عاصمة أبدية «لدولة اسرائيل»، مما حدا بالأمم المتحدة أن تصدر قرار رقم ٢٢٥٣ في الرابع من تموز/يوليو عام ١٩٦٧ اعتبرت فيه تلك التدابير باطلة وغير شرعية. إلا أن الكنيست الإسرائيلي عاد وأصدر قراراً في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠ اعتبر فيه القدس الموحدة عاصمة «لإسرائيل»، ضارباً عرض الحائط بكل



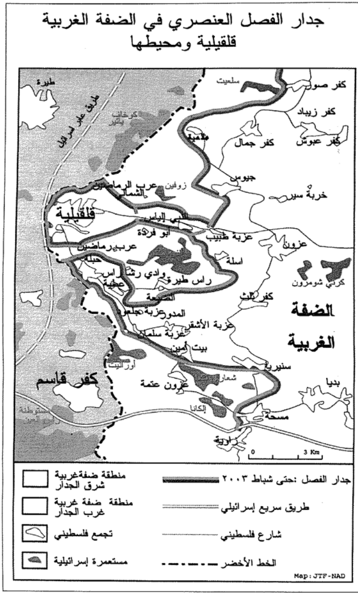
خريطة رقم (٩)

القرارات الدولية التي كانت دولته هي الدولة الوحيدة في العالم التي انبثقت عنها !! وهاهي اليوم تقوم بعزل القدس وتهويدها بهذا الجدار اللعين لتخرجها من دائرة التفاوض بشكل نهائي وكامل، من جانب، ومن جانب آخر، فإن هذا الإجراء يؤدي إلى حرمان المواطنين الفلسطينيين من (أو تصعيب وصولهم إلى) الخدمات الطبية المقدسية، مثل مستشفى المقاصد، الوحيد الذي يقدم خدمة علاج أمراض القلب، ومستشفى أوغستا فكتوريا، الوحيد الذي يقدم خدمة غسيل الكلى، والخدمات التعليمية العليا المتمثلة في جامعة القدس والجامعة المفتوحة، إضافة إلى منع، أو تصعيب، وصول المؤمنين المسيحيين والمسلمين إلى الأماكن المقدسة، لا بل تدنيسها وربما الوصول إلى تدميرها عبر السماح للمستوطنين اليهود بالدخول إلى باحة الحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة.

٣ - خلق الظروف الموضوعية المواتية للهجرة الطوعية/القسرية على طريق الترانسفير الأكبر.

ولهذا فإن الجدار يقسم الأجزاء المتبقية من الضفة الغربية إلى ثلاث كتل جغرافية/ سكانية، كل واحدة منها مهيأة إلى الانقسام مجددا إلى أجزاء عدة بفعل التمدد السرطاني / الاستيطاني الذي يسير وفق خطة مدروسة . وهذه الكتل الثلاث مقطعة الأوصال ومنعزلة عن بعضها البعض، إضافة إلى ما لا يقل عن عشرة معازل - غيتاوات - يطوقها الجدار من الجهات الأربع، مثل :

* غيتو : باقة الشرقية، ونزلة عيسى، ونزلة أبو نار، في محافظة طولكرم.
* غيتو : دير بلوط، ورافات، والزاوية، في محافظة سلفيت.
* غيتو : دير دبوان، ورمون، والطيبة، وديرجرير، في

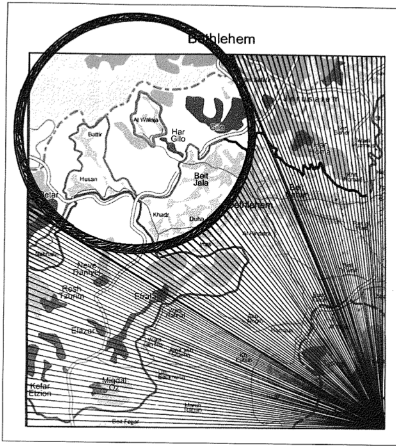


خريطة رقم (١٠)

محافظة رام الله .

* غيتو : نحالين، وحوسان، وبتير، في محافظة بيت لحم.
* غيتو : الجديرة، والجيب، وبير نبالا، في محافظة القدس.

ذلك عدا عن الكثير من المدن والقرى الفلسطينية التي أغلقها الجدار، والتي تشكل مدينة قلقيلية المثل الأبرز عليها **(أنظر خريطة قلقيلية في أعلاه، خريطة رقم «١٠»)**، حيث يحيط بها جداران، أحدهما من الأسيجة الشائكة



خريطة رقم (١١)

والآخر إسمنتي بعلو ثمانية أمتار، يطوقانها بشكل كامل، ومنفذها الوحيد بوابة بعرض ثمانية أمتار مسيطر عليها من قبل جنود الإحتلال بحيث تفتح لمدة نصف ساعة صباحاً ونصف ساعة أخرى مساءً، وأحياناً قد لا تفتح حسب مزاج الجندي ذلك اليوم !! وبالتالي، سيكون هنالك أكثر من ربع مليون فلسطيني معزولين داخل جيوب وغيتاوات غربي الجدار وشرقيه **(أنظر خريطة غيتو الولجة، خريطة رقم «١١»)**، مما سيجعل حياتهم جحيماً لا يطاق على الصعد كافة. ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكتل الثلاث الكبرى ينخرها الاستيطان والطرق الإلتفافية من شمال الضفة إلى جنوبها.

٤ – السيطرة على أكثر من ٦٠ ٪ من الأحواض المائية في الضفة الغربية. فالمياه تمثل أحد أكبر التحديات البشرية، وربما ستصبح قطرة الماء معادلة لقطرة الدم، وأغلى وأثمن من قطرة النفط على أهميتها، ولهذا فقد تنبه الصهاينة مبكراً لهذه المسألة، وحاولوا السيطرة على منابع نهر الليطاني منذ ما قبل قيام «إسرائيل» عام ١٩٤١، عندما تقدمت شركة يهودية إلى الرئيس اللبناني ألفرد نقاش بطلب منحها امتياز استغلال مياه لبنان، بما فيها نهر الليطاني، لتزويد الأراضي اللبنانية بالمياه والكهرباء، ونقل الباقي إلى فلسطين، إلا أن الرئيس اللبناني رفض ذلك. واستمرت المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى الهيمنة على المقدرات المائية العربية دون توقف، وحسب دراسات صادرة عن الإتحاد البرلماني العربي، فقد لجأت «إسرائيل» إلى سرقة أكثر من ثلثي مياه نهر الأردن وروافده (١٢٠٠ مليون متر مكعب/سنة من أصل ١٨٩٢ مليون متر مكعب/ سنة)، إضافة إلى التحكم بحوالي ٨٠٪ من موارد الضفة الغربية المائية بعد احتلالها عام ١٩٦٧ (٥٧٠ مليون متر مكعب/سنة من أصل ٧٠٠ مليون متر مكعب/ سنة). وإن الأراضي التي ستصبح خلف الجدار ستضم أكثر من ٦٠ ٪ من الأحواض المائية في الضفة الغربية. وإذا ماعرفنا بأن المياه تشكل أحد التحديات الكبرى أمام المواطنين الفلسطينيين في ظل وجود هذه الأحواض المائية (حيث يستهلك ١٥٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية – عدا مستوطني القدس – الكمية نفسها من المياه التي يسمح للشعب الفلسطيني بكامله في الضفة الغربية باستهلاكها!!)، فكيف سيكون الحال بعد الاستيلاء على أكثر من نصف الثروة المائية التي تغذي وتروي الضفة الغربية وسكانها وجميع أشكال الحياة فيها !!؟

٥ – وأخيراً، قطع الطريق بشكل عملي أمام أي إمكانية

حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تملك مقومات البقاء والاستمرار. وهذا بحد ذاته يشكل الأفق الفعلي والحقيقي للحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. ومن جانب آخر، فإن الجدار في حال اكتمال بناء مراحله، خاصة المقطع الشرقي منه المتد على طول منطقة الغور، فإنه سيقطع أي اتصال ما بين الفلسطينيين والجوار العربي، خاصة الأردن، الذي يشكل الرئة والمتنفس الوحيد للضفة الغربية، وصلة الوصل الوحيدة لهم مع الأشقاء العرب والعالم. ومن أجل إكمال عزل الفلسطينيين عن عمقهم العربي، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ما يقارب ثلاثة آلاف منزل في رفح من أجل خلق منطقة عازلة ومسيطر عليها من قبل الجيش الإسرائيلي، ضمن ترتيبات أمنية ذات تقنية عالية، لتقطع أي اتصال بين المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة ومصر، التي تشكل المنفذ الوحيد لهم على العالم بأسره، وصلة الوصل الوحيدة للقطاع مع العالم العربي.

المسألة القانونية

بدايةً لابد من التأكيد على حقيقة ساطعة لا تقبل الجدل، وهي أن الكيان الصهيوني المقام على أرض فلسطين بقوة الإرهاب هو أبشع انتهاك لحقوق الإنسان في تاريخ الإنسان. و بالتالي، لا يمكن النظر أبداً إلى الجدار، و ما يمثله من انتهاكات وتحد للمعاهدات والمواثيق الدولية، بمنأى عن الانتهاك الأكبر المتمثل بقيام دولة الاحتلال نفسها.

بالرغم من أن المعاهدات الدولية، و في مقدمتها ميثاق لاهاي ١٩٠٧ و اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنص صراحةً على إلزام الدول الموقعة عليها (ومن ضمنها «إسرائيل») بتطبيق تلك المعاهدات على الأشخاص الخاضعين لسيطرتها، إلا أن «إسرائيل»، بكونها دولة احتلال، رفضت وما زالت ترفض تطبيق ذلك على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضاربةً عرض الحائط بالمواقف الدولية الرافضة لموقفها هذا، و في مقدمتها الأمم المتحدة، ممثلة بالجمعية العمومية ومجلس الأمن ومنظمة الصليب الأحمر الدولي.

إن ميثاق لاهاي ١٩٠٧ ينص في المواد ٤٦و٥٠و٥٥، وإتفاقية جنيف الرابعة تنص في المواد ٢٧و٣٣و٥٣ على إلزام دولة الاحتلال بحماية الممتلكات الخاصة والممتلكات العامة وصيانتها، وحظر العقوبات الجماعية. و إذا ما دققنا في الممارسات الإسرائيلية بشكل عام، وممارساتها المتعلقة بفرض إقامة الجدار بشكل خاص، نجد أنها قد ضربت هذه المبادئ بعرض الحائط، غير آبهة بالمعاهدات والمواثيق الدولية، ولا بمواقف دول العالم الرافضة لهذه الممارسات. فقد صادر هذا الجدار مئات آلاف الدونمات من الممتلكات الخاصة، ودمّر الممتلكات الخاصة منها والعامة، وشكل أكبر وأبشع مثال على العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وبالمقارنة، فقد لا نجد في الممارسات النازية ما هو أكثر بشاعةً من هذه الممارسات.

إن بناء هذا الجدار جاء ليشكل انتهاكاً واضحاً وفاضحاً، ليس للمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة فحسب، وإنما أيضاً للاتفاقات الثنائية المبرمة بين دولة الاحتلال و السلطة الفلسطينية، بالرغم من إجحاف تلك الإتفاقات - و في مقدمتها اتفاق أوسلو - بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية. **إن هذا الجدار ما هو إلا حلقة أساسية من سلسلة حلقات المؤامرة الكبرى على أرض فلسطين، ولا يمكن النظر إليه بعيدا عن الاحتلال نفسه.** فهو تواصل لهذا الاحتلال، وخطوة غير قانونية تنشئ حقوقا غير مشروعة لدولة الاحتلال على حساب مصالح البلد المحتل، وعلاقته بالاحتلال هي علاقة الفرع بالأصل.

قرار محكمة العدل الدولية

إن الجدار، إضافة لكونه انتهاكاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده، وتجاوزاً خطيراً لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمثل تحدياً وقحاً لإرادة المجتمع الدولي التي تجلت في الكثير من قرارات الأمم المتحدة والهيئات الدولية، والتي كان آخرها قرار محكمة العدل الدولية الصادر في التاسع من تموز/يوليو لهذا العام ٢٠٠٤، والذي يعتبر بحق نصراً دبلوماسياً عربياً للقضية العربية/ الفلسطينية، ويمكن أن يشكل أساساً صالحاً للبناء عليه لأنه :

١ - قرار يصدر عن أعلى هيئة قضائية في العالم تشكل الذراع القانونية للأمم المتحدة . وهو وإن كان رأياً استشارياً، إلا أنه يرتب التزامات قانونية على الجهة التي صدر ضدها، فالآراء القانونية لمحكمة العدل الدولية تشكل الأساس القانوني للهيئات المختلفة للأمم المتحدة .

٢ - أكد حقيقة مهمة، وهي أن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، التي سيطرت عليها القوات الإسرائيلية في أعقاب حرب حزيران/يونيو عام١٩٦٧ هي أراضٍ محتلة، وليست أراضي متنازعاً عليها، كما تدعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأطيافها السياسية المختلفة .

٣ - اعتبر الجدار عملاً غير قانوني ومنافياً للشرعية ولأحكام القانون الدولي ، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع الإفرازات الناتجة عن الاحتلال، بما فيها المستوطنات، حيث أن هذا من شأنه خلق وقائع جديدة على الأرض قد تأخذ شكل الوضع الدائم. ودعا «إسرائيل» إلى وقف العمل بالجدار وهدم ما تم بناؤه فوراً، وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا منه عما لحق بهم من أضرار، وإعادة أملاكهم إلى ما كانت عليه .

٤ - دعا دول العالم للامتناع عن تقديم أية مساعدة تسهم في بناء هذا الجدار ، وكذلك دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة لإتخاذ ما يلزم من ترتيبات وقرارات تكفل حمل دولة الإحتلال على تنفيذ القرار/ الرأي الإستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية بناءً على طلبها . وهذا ما دعا الجمعية العامة لاتخاذ قرار بأغلبية كبيرة يطالب «إسرائيل» بتنفيذ ما جاء في قرار محكمة العدل الدولية .

٥ - أشار إلى اتفاقيات جنيف، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب التي لا زالت «إسرائيل» ترفض انطباقها على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبر هذا الجدار بأنه ينتهك حقوق الإنسان الفلسطيني بمقتضى تلك الإتفاقيات، مما يوجب على الصليب الأحمر الدولي دعوة الأعضاء الموقعين على اتفاقيات جنيف للاجتماع لتدارس كيفية تنفيذ ما ورد في هذا القرار بخصوص تلك الإنتهاكات .

إن الاستفادة من هذا مرهون بمدى قدرة الجانب الفلسطيني والعربي والإسلامي وكل الأحرار في العالم على استثماره وتفعيله وشرح أبعاده لتشكيل رأي عام عالمي مناهض للجدار، وجبهة داعمة ضاغطة على «إسرائيل» للانصياع للإرادة الدولية .

وقبل أن نختم الجانب القانوني، يجدر بنا التطرق ولو بشكل سريع إلى دور ما يسمى بمحكمة العدل العليا الإسرائيلية على هذا الصعيد ، التي اتخذت الكثير من قرارات إرجاء تنفيذ أو تعديل مسار الجدار في الأراضي الفلسطينية في أكثر من موقع، كان آخرها القرار المتعلق بتعديل مسار الجدار في منطقة محافظة القدس لمسافة ٣٠ كلم، الذي استبق صدور قرار محكمة العدل الدولية بثلاثة أيام بهدف التشويش عليه . إن هذا الأمر لا يعدو أكثر من كونه محاولة لذرِّ الرماد في العيون، وللإيحاء

بأن «إسرائيل» دولة قانون وليست دولة خارجة على القانون، كما هي في حقيقة الأمر. ومن جانب آخر، فإن قرارات هذه المحكمة تعطي الشرعية لإقامة هذا الجدار، فهي لاتتعرض لعدم قانونيته، بل تعترض على بعض مساراته بحجة أنها تنتهك حقوق بعض السكان، ناسية أو متناسية بأن هذا العمل من أصله غير شرعي وغير قانوني جملة وتفصيلاً. وكذلك الأمر، فهي تشرِّع إقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية عندما «تحرِّم» على الجيش الإسرائيلي ضم أية أراض عربية إلاّ بالقدر اللازم لضمان أمن المستوطنة المحددة. وهنا نشير إلى مسألتين مهمتين هما: الأولى، أن المستوطنات كلها دون استثناء هي أعمال مخالفة لأحكام القانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية. أما الثانية، فهي أن مساحة الأمان الخاصة بالمستوطنات هي في كثير من الأحيان أكبر من مساحة المستوطنة نفسها !!

الخاتمة

إن الشعب العربي الفلسطيني، الذي يحارب المشروع الصهيوني/ الإمبريالي على أرضه منذ مطلع القرن الماضي، لم ولن يتوقف عن مقارعة هذا المشروع الاستيطاني / السرطاني على أرضه الذي يشكل تهديدا مباشرا ليس لفلسطين وحدها، وإنما لجميع دول الجوار، وربما أبعد من ذلك. فعبارة «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» ما زالت معلقة على مدخل الكنيست الإسرائيلي، وهذا بحد ذاته يمثل الهدف الأبعد لقادة هذا الكيان وما يخططون له. إن الشعب العربي الفلسطيني، الذي يتصدى لهذا العدو المدجج بأحدث ما صنعته الإمبريالية الأمريكية من أسلحة الدمار الفتاكة بصدور عارية، قاوم وما زال يقاوم هذه المخططات الاستعمارية، ويقدم الشهداء يوميا غير آبه بثقل حجم التضحيات. لقد قال المواطن الفلسطيني يوسف الفقيه، من خربة أم اللحم قرب قطنة غرب القدس، عندما جاءت جرافات الاحتلال وشرعت بمصادرة أرضه لصالح الجدار: **«عشت، وبعيش وبموت، وما بفرط في صرارة واحدة من الأرض»**. أما المواطن الفلسطيني يوسف جابر، من قرية حبلة جنوب قلقيلية، الذي استدعاه الحاكم العسكري للمنطقة، وعرض عليه بيع أرضه التي سيصادرها الجدار، وقال له: «ماذا تريد أكثر من ذلك؟ إنك لا تعرف مصلحتك»، رد عليه قائلاً: **«إذهبوا عن أرضي وبيتي، واتركوني أعيش حياتي كما عشتها دائماً ... أنا لست بائعا ولا أساوم على حقوقي»**.

هذا هو موقف الأهل في فلسطين ... الأهل الذين يتعرضون يوميا لهجمات الاحتلال واضطهاده، ومصادرة أراضيهم، وتدمير ممتلكاتهم، وتجريف مزارعهم، وتقطيع أشجارهم المثمرة. فماذا عسانا فاعلين لهذا الشعب المكافح الصابر والصامد على تراب وطنه !!!؟

نعم لتكامل كل الجهود وتضافرها، واستمرارها حتى الإطاحة بالاحتلال، وهدم جداره العنصري، جدار الضم والتوسع والتهجير.

■

- ١ -

تكنولوجيا الأداء البشري *

Human Performance Technology (HPT)

د. عبد الباري ابراهيم درّة **

مقدمة

تواجه المؤسسات العربية تحديات خارجية وداخلية هائلة تتمثل في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والتكنولوجية والديموغرافية والبيئية، التي تهز المجتمعات الإنسانية وتتسارع بخطوات غير مسبوقة في التاريخ.

وتحاول المؤسسات، وهي تتصدى لهذه التحديات، أن تفيد من الحركات والمدارس الفكرية والممارسات الإدارية التي ظهرت في العقود الأخيرة، مثل: الإدارة بالأهداف، والإدارة التشاركية الديمقراطية، وإدارة الجودة الشاملة، وإعادة بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، واستخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات، وحوسبة العمليات الإدارية والفنية. وإذ تفعل هذه المؤسسات ذلك، فإنها تطمح بأن تزيد من إنتاجية العاملين فيها، وتحسن من قدرتها التنافسية.

ومن الحركات الإدارية الواعدة التي تساعد المنظمات على مواجهة تلك التغيرات والتطورات الهائلة تبرز الحركة المسماة «تكنولوجيا الأداء البشري»، وهي حركة تعج بالنظريات والنماذج الفكرية، والأساليب والتدخلات التي تدور حول تحسين أداء الأفراد والجماعات والمنظمات باتباع منهجية علمية عملية مدروسة. وهي نظريات ونماذج فكرية وأساليب ترمي إلى تشخيص مشكلات الأداء البشري، ومعرفة مقدار الخلل بين المرغوب فيه والواقعي في هذا الأداء، وتحليل الأسباب، واقتراح الحلول، وتنفيذ تلك الحلول، وتقييم ذلك كله. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحلول قد تكون حلولاً تتناول القوى البشرية أو التكنولوجيا أو المعلومات أو الأنظمة أو العمليات، ولا تقتصر على التدريب أو تنمية القوى البشرية فحسب، كما هو الشائع غالباً. ومن هنا كانت هذه الحركة القديمة الجديدة حركة عريضة تتسع لكثير من المداخل والأساليب والممارسات.

أولاً - خلفية عامة عن حركة تكنولوجيا الأداء البشري:

يلاحظ الباحث أنه في العقود الأخيرة كثرت الحركات التي ترمي إلى إصلاح العمل في المنظمات، وتحسين أداء الأفراد فيها، وبالتالي معاونتها على تحقيق

* عقد هذا اللقاء (رقم ٢٠٠٤/٧) في مقر المنتدى، عمّان؛ الأربعاء، ٢٠٠٤/٥/٢٦.

** رئيس جامعة الإسراء الأردنيّة.

أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف أهدافاً عامة خدمية، أم أهدافاً خاصة ترمي إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وتحقيق أرباح معينة.

ولعل تاريخ الإدارة الحديث منذ أوائل هذا القرن يشهد على محاولات العلماء والمفكرين في وضع أسس ذلك الإصلاح. وهذا يفسر ظهور مدارس واتجاهات معينة، مثل حركة الإدارة العلمية، ومدرسة العلاقات الإنسانية، والمدارس والاتجاهات الحديثة، بما في ذلك المدرسة السلوكية الحديثة، وحركة الإدارة بالأهداف، والإدارة التشاركية (Participative Management)، وحركة تنمية المنظمة أو التطوير التنظيمي (Organizational Development-OD)، والإصلاح الإداري، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الإدارية والتدريب.

لقد نالت هذه المدارس والحركات والاتجاهات الفكرية زخمها عبر محاولة أعداد كبيرة من المستشارين الداخليين والخارجيين ومديري المؤسسات وحرصهم على تطبيق ما جاء به أئمتها من أفكار وأساليب وتكنولوجيا وتدخلات (Interventions)، كان نصيب بعضها النجاح، وبعضها الآخر الفشل، في كل من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تفاعلت مجموعة كبيرة من القوى والعوامل والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في العقدين الأخيرين، فأحدثت في حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات تغيرات مذهلة شملت أنماط تفكيرهم، وترتيباتهم الإدارية، وبنى منظماتهم الحكومية وغير الحكومية والخاصة. ويأتي على رأس هذه التطورات ثورة المواصلات، ودخول الحاسوب في حياة المنظمات والناس، وشيوع ظاهرة العولمة، وازدياد تواصل الشعوب والمنظمات عبر وسائل الاتصال الحديثة والسفر، وانهيار دول المعسكر الشرقي، وقيام دولة قطبية واحدة، واشتعال النزاعات المسلحة في بعض مناطق العالم، وتوقيع عدد من الدول على اتفاقية "الجات" (GATT) و"منظمة التجارة العالمية" (WTO)، وظهور أزمات اقتصادية ومالية في بعض دول جنوب شرق آسيا، وانحطاط البيئة ونوعية الحياة في كثير من دول العالم، وازدياد السكان وأعداد الفقراء والمجاعات في عدد من دول العالم النامي، وازدياد التنافس بين دول العالم في التجارة والصناعة.

ولا يمكن للأفراد والمنظمات والمجتمعات أن تكون بمنأى عن هذه التطورات والتحولات، فقد ظهرت حركات ومدارس إدارية ترمي إلى زيادة فاعلية المنظمات ورفع إنتاجيتها. وكان من هذه الحركات والمدارس، على سبيل التمثيل لا الحصر:

حركة تنمية المنظمة (Organization Development-OD)
وإدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management-TQM)
وإعادة بناء المؤسسات (Reengineering of Institutions)
وحركة المنظمة الساعية إلى التعلم (Learning Organization)

ومن زخم تلك التطورات والتغيرات والتحولات المجتمعية، وبالإفادة من الحركات والمدارس الإدارية التي سبقت الإشارة إلى بعضها من ناحية، وبالتأثير فيها من ناحية أخرى، ظهرت حركة تكنولوجيا الأداء البشري (Human Performance Technology-HPT)، وتحسين الأداء (Performance Improvement).

فما هي معالم هذه الحركة؟ ومن أي حقول الدراسة تستمد أصولها؟ وما هي بعض نماذجها الفكرية؟

ثانياً: معالم حركة تكنولوجيا الأداء البشري:

لعله من الصعب أن يعطى تعريف جامع مانع لموضوع حديث يتطور تطوراً مذهلاً، وتضاف إليه يومياً نظريات ونماذج وأساليب وممارسات. لكننا نستطيع، بعد أن

اطلعنا على عدد من المراجع الأساسية في الموضوع، وشاركنا في أكثر من مؤتمر، أن نقدم الملامح التالية:

١ - تكنولوجيا الأداء البشري هي حقل معرفة ذو توجه عملي ميداني، تطور نتيجة لخبرات عدد من المهنيين الممارسين للإدارة وأفكارهم وتصوراتهم التي حرصوا من خلالها على تحسين الأداء في مواقع العمل.

٢ - يشتمل حقل المعرفة هذا على مجموعة منظمة (Systematic) من الأساليب والإجراءات والاستراتيجيات لحل المشكلات، أو لإتاحة فرص تتعلق بأداء الموارد البشرية في المنظمات. ويمكن تطبيق نظريات هذا الحقل وأساليبه على الأفراد والجماعات الصغيرة، وفرق العمل، وكذلك المنظمات. ومن الأساليب والتدخلات التي يستخدمها: التدريب، والاتصال، وأساليب تنمية المنظمة (OD)، وتصميم العمل والوظيفة (Work/Job design)، وإدارة الأداء واختيار الموظفين وتعيينهم، وإعادة هندسة البيئة (Environmental Engineering)، وفن تصميم الأجهزة والعمليات لتوفير راحة جسم العامل (Ergonomics) والدافعية، والتغذية الراجعة، والحوافز وأنواع الثواب.

٣ - من خصائص هذا الحقل، الذي يتضمن المبادىء النظرية وأساليب التطبيق والممارسة لتحسين الأداء البشري في المنظمات، ما يأتي:

- أنه مدخل منظم متتابع ذو منهجية محددة (Systematic) لتحسين الأداء البشري.
- أنه ذو توجه نظمي (Systemic)، إذ يحاول تحسين الأداء البشري في جزء من النظام (المنظمة)، أو في النظام كله.
- أن نظرياته وأساليبه العملية ذات طابع علمي (Scientific) مستمد من الأدلة العلمية المحققة.
- أنه حقل مفتوح يستمد نظرياته وأساليبه من عدد من حقول المعرفة المترابطة (Multidisciplinary). ومن ثم، فإنه يتضمن الكثير من الأساليب والوسائل والتدخلات.
- أنه يركز على إنجازات العاملين ذات القيمة المضافة (Value - Added Achievements) في مواقع العمل.

ومن ثم، فإن مجالات تركيزه هي:

- أداء الموارد (القوى) البشرية.
- النتائج المتحققة.
- النتائج ذات الطابع الكمي (Quantified Results).
- إنجازات العاملين (Accomplishments).
- تحقيق أمر ذي قيمة للمنظمة.

٤ - يجدر بنا في هذا السياق أن نقدم ما اتفق عليه رواد هذا الحقل بشأن معاني بعض المصطلحات في هذه الحركة:

مصطلح الأداء (Performance): الأداء هنا يعني النتائج العملية، أو الإنجازات، أو ما يقوم به الأفراد من أعمال أو تنفيذاً لأعمال. ويلقي توماس جلبرت (Thomas Gilbert)، أحد أئمة هذه الحركة البارزين، الضوء على هذا المصطلح ويقول إنه لا يجوز الخلط بين السلوك (Behavior) وبين الإنجاز (Accomplishment) والأداء. ذلك أن السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون فيها، مثل عقد اجتماعات، أو إعطاء تغذية راجعة، أو تصميم نموذج، أو تفتيش. أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل، أي أنه مُخرج أو نتاج أو نتائج. ومن الأمثلة عليه: إنتاج قطعة ما، أو طرح مقترحات وخطة محددة، أو إنهاء مرحلة معينة في خطة. وكذلك،

فالأداء هو التفاعل بين السلوك والإنجاز، وهو مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معاً.

مصطلح البشري (Human) : يعني التركيز في هذا الحقل، ذي التوجه العملي، على أداء البشر الذين يعملون في مواقع عمل وفي منظمات، أي أن علماء هذا الحقل يركزون على أداء البشر الذين يؤدون أعمالهم في أنظمة تحقق نتائج محددة.

مصطلح تكنولوجيا (Technology) : يعني تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العملية لحل مشكلات واقعية. ولا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والماكينات فقط. فهي، إضافة إلى ذلك، الأسس النظرية والعملية العلمية التي ترمي إلى تحسين الأداء البشري في الحركة التي نتناولها، وهي حركة «تكنولوجيا الأداء البشري».

٥ – من الجدير بالذكر أن الجمعية الدولية لتحسين الأداء (International Society for Performance Improvement-ISPI)، التي تأسست عام ١٩٦٢ تحت اسم مختلف ومقرها واشنطون في الولايات المتحدة، تذكر في نشراتها أنها مؤسسة دولية رائدة تركز على تحسين الإنتاجية والأداء في مواقع العمل (Workplace)، وأن رسالتها تتمثل في تحسين أداء الأفراد والمنظمات من خلال تطبيق تكنولوجيا الأداء البشري. ومن هنا، فإن علماءها يستخدمون بشكل عام مصطلح تحسين الأداء (Performance Improvement) ليشمل مصطلح تكنولوجيا الأداء البشري (Human Performance Technology - HPT) وتحسين الأداء البشري (Human Performance Improvement).

ثالثاً : أصول حركة تكنولوجيا الأداء البشري:

أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن هذه الحركة تستمد جذورها من كثير من حقول المعرفة والتخصصات، وأن نماذجها الفكرية (Models) ونظرياتها وأساليبها ذات طبيعة ترابطية (Multidisciplinary).

وبين الحقول والتخصصات التي تستمد الحركة أصولها منها ما يأتي :

* علم النفس التربوي Educational Psychology
* علم النفس التعليمي Instructional Psychology
* علم النفس الصناعي Industrial Psychology
* علم النفس التعليمي (نظريات التعلم) Learning Psychology
* تكنولوجيا تصميم الأنظمة التعليمية Instructional Systems Design Technology
* علم الاجتماع Sociology
* حقول الإدارة : Management Areas:
  - إدارة القوى البشرية Human Resource Management
  - نظرية النظم Systems Theory
  - التعلم التنظيمي Organizational Learning
  - تصميم المنظمة وتنميتها Organizational Design & Development
* تنمية الموارد البشرية Human Resource Development
* تكنولوجيا المعلومات Information Technology
* نظرية الاتصالات Communications Theory

رابعاً – نماذج فكرية (Models) في حركة تكنولوجيا الأداء البشري:

أهمها: النموذج الفكري العام للجمعية الدولية لتحسين الأداء:
International Society for Performance Improvement - ISPI

تحدث أحد رواد حركة تحسين الأداء (ISPI) عن هذا النموذج في ندوة في المؤتمر العام الذي عقدته تلك الجمعية في شيكاغو خلال الفترة ٢٤-١٩٩٨/٣/٢٧، وهو روجر م. أديسون (Roger M. Addison) . ونستطيع اعتبار النموذج الفكري الذي تتبناه تلك الجمعية، إذ أعلنت في نشرة لها عن تنظيم ورشة عمل

لمدة ٣ أيام بعنوان «إنجاح عملية الانتقال من التدريب إلى تحسين الأداء البشري»

"Making the Transition from Training to Human Performance Improvement".

يوضح الشكل رقم (١) النموذج الفكري العام للجمعية، ويتبيّن لنا فيه أن هنالك ست خطوات ينبغي على مستشار تكنولوجيا الأداء البشري أن يقوم بها عند استخدامه هذا النموذج، وهي:

١ – تحليل الأداء Performance Analysis

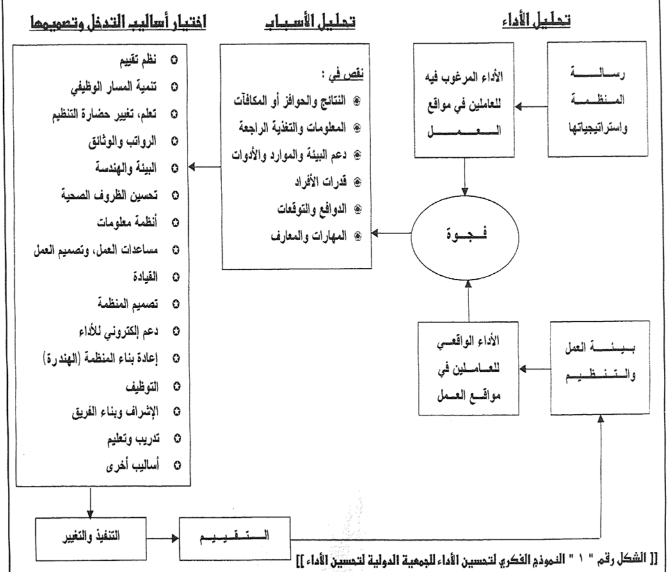
٢ – تحليل الأسباب Causal Analysis

٣ – اختيار التدخل (الأسلوب) المناسب وتصميمه Selection and Design of Appropriate Intervention

٤ – التنفيذ Implementation

٥ – إدارة التغيير Change Management

٦ – التقييم Evaluation



[[الشكل رقم " ١ " النموذج الفكري لتحسين الأداء للجمعية الدولية لتحسين الأداء]]

الأداة التي استخدمها المحاضر عن تكنولوجيا الأداء البشري، وتفاعل معها المشاركون
مخطط السبب والمُسبِّب (Cause-Effect Diagram)

إعداد د. عبد الباري إبراهيم درّة

عزيزي المشارك

أرجو قراءة ما يأتي واتباع الخطوات المبينة فيه:

١- يسمى هذا المخطط أيضاً مخطط هيكل السمكة (Fishbown Diagram) ، أو مخطط إشكاوا (Ishikawa Diagram)، نسبة إلى إشكاوا، الأستاذ في جامعة طوكيو باليابان، ويستخدم لمعرفة أسباب ظاهرة معينة أو مشكلة معينة. وقد اصطلح على أن أسباب المشكلة قد تتعلق بالقوى البشرية أو المواد أو الآلات أو الأساليب، ويكون المخطط على النحو المبين أدناه.

٢ – يمكن للمدرّب أن يقسم المشاركين إلى مجموعات صغيرة، ويطلب من كل مجموعة أن تحدد مشكلة تواجه المنظمة التي يعمل فيها أعضاء المجموعة.

٣ – تختار المجموعة الصغيرة قائداً لها يدير النقاش حول الأسباب المبينة في المخطط، ويكون رأس السمكة هو الظاهرة (المشكلة) التي اتفقت عليها المجموعة. ثم تحلل المجموعة الأسباب المتفرعة من كل سبب رئيسي، ويمكنها أن تضع أسباباً أخرى، إذ إن هذه الأسباب تنطبق على المنظمة الصناعية في الغالب، كما أن المخطط يعتبر دليلاً للمناقشة، ويمكن تطويره لينطبق على منظمات تعمل في الخدمات.

٤ – تقوم المجموعة بكتابة الأسباب على المخطط أدناه. وبعد الاتفاق على تحديد الأسباب، يقوم أحدهم بنقل المخطط والأسباب على ورقة مكبرة (دفتر قلاب)، وتعلق أوراق المجموعات على جدران القاعة التدريبية.

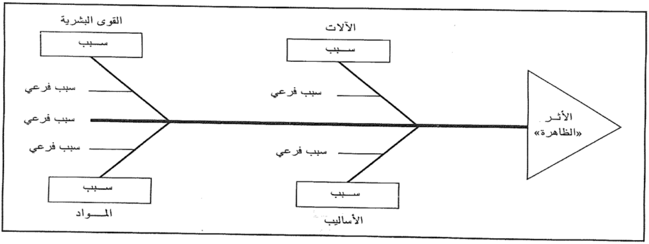
٥ – يقوم قائد المجموعة بعرض المشكلة التي اتفقت عليها مجموعته، والأسباب التي أحدثتها.

٦ – يناقش المتدربون كل مجموعة على حدة، بعد انتهاء القائد من عرض المشكلة التي حددتها مجموعته وأسبابها.

٧ – يقوم المدرّب بمقارنة المشكلات التي اتفقت عليها المجموعات، والأسباب الكامنة وراءها، ويعرض استنتاجاته على المتدربين جميعاً.

٨ – قد يطلب المدرب – إذا اتسع الوقت – بأن توضع خطة عمل للأسباب الرئيسية المبينة في المخطط.

٩ – يجري نقاش خطط العمل بالطريقة نفسها التي نوقشت فيها الأسباب.



[مخطط السبب والمُسبِّب (مخطط إشكاوا)]

- ٢ -

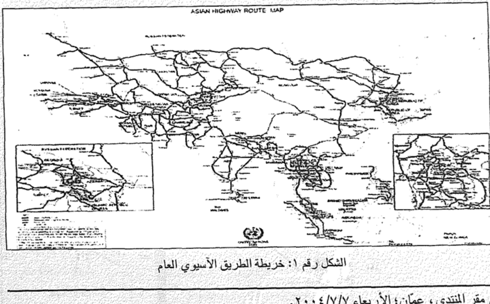
بناء 'طريق حرير' للتفاهم: مقترح لربط الشرق بالشرق الأوسط *

د ة. يون - جوو لي **
Dr. Yun-Joo LEE

المقدمة

أعلن كوفي أنان في شهر نيسان /أبريل من عام ٢٠٠٤ عن 'طريق حرير جديد'. وهو شبكة طرق عامة تحظى بتأييد هيئة الأمم المتحدة، وتمتد من طوكيو إلى طهران، ومن سنغافورة إلى سمرقند. وفي اجتماع عقد في مدينة شانغهاي، وقعت ثلاث وعشرون دولة على 'اتفاقية طريق الأمم المتحدة الآسيوي العام'. ويمر هذا الطريق عبر اثنين وثلاثين بلداً، ويغطي مسافة ٨٧٠٠٠ ميل (الشكل رقم ١).

إن هذا الطريق سيعيد الروابط التجارية القديمة بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، ويخلق 'تفاهماً دولياً'، أفضل - وهو أحد أهداف منظمة اليونسكو - عبر كل أرجاء إقليم 'طريق الحرير'. وسيعمل ذلك على ربط الكثير من الشعوب شديدة الاختلاف والتنوع. وقلما تمت معرفة التفاعل بين الشرقين الأقصى والأدنى تاريخياً، أو حتى في الوقت الحاضر. ولا بد أن القيادة كانت جانباً مهماً جداً، إلا أننا لا نعرف الكثير عنها. ومعظم البحث الذي



الشكل رقم ١: خريطة الطريق الآسيوي العام

---

* عقد هذا اللقاء (رقم ٢٠٠٤/٨) في مقر المنتدى، عمّان؛ الأربعاء ٢٠٠٤/٧/٧.

** زميلة باحثة؛ جامعة الأمم المتحدة؛ أكاديمية القيادة الدّوليّة؛ عمّان، بريد إلكتروني : Mahaawill@hotmail.com

أجري حول التفاهم الدولي كان من رؤية غربية، وبالتالي فقد وجهت عناية دراسية قليلة نحو العلاقات الدولية بين الدول غير الغربية، وأهمل دور القيادة.

تستهدف هذه الورقة توفير نظرة غير غربية نحو الروابط بين كوريا والشرق الأوسط العربي، على أمل أن تتمكن من طرح الأسس التي من شأنها **تشجيع القيادة على تحقيق ´تفاهم دولي´ عبر ´إقليم طريق الحرير´ من خلال دراسة حالة الروابط بين كوريا والشرق الأوسط العربي.**

ستبدأ هذه الورقة بإيجاز الروابط التاريخية كي نتعلم من الخبرة السابقة. ثم تتفحص ما تم حدوثه في الآونة الأخيرة، وتراعي دور القيادة. وأخيراً، تقدم مقترحاً لبناء ´طريق حرير للتفاهم الدولي´.

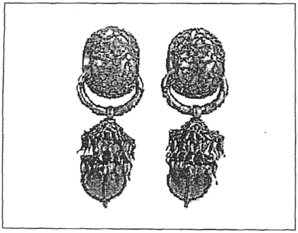
الروابط التاريخية

من المحتمل أن تكون حلقة الاتصال الأقدم بين كوريا [1] وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي تركيا، إنطلاقاً من إمكانية تعقب آثار شعوب المنطقتين إلى أصول عرقية أورالية ألطائية (Ural-Altaic) ، ومن أن لغاتهما تتشارك بالأنماط الأورالية الألطائية نفسها. وقد تكون حلقة الاتصال الأقدم الأخرى هي التجار الفرس الذين اعتادوا أن تكون لهم اتصالات متكررة مع كوريا، حتى قبل ظهور الإسلام في العام ٦٢٢م.

كان هنالك مملكة كورية في الفترة من العام السادس قبل الميلاد إلى العام التاسع بعد الميلاد عرفت باسم **شيلا**. وكان أول كتاب من العالم العربي في التاريخ يصف هذا البلد **شيلا** قد كتبه عالم مسلم في القرن التاسع يدعى إبن خرداذبة [2] ، وكان وصفه كما يأتي:

«هناك في ما وراء الصين جبال كثيرة وملوك كثيرون. وهذا المكان هو شيلا التي يكثر فيها الذهب. وقد أعجب المسلمون الذين دخلوها ببيئتها الجيدة واستمالهم السكن فيها. ولا يعلم ما وراءها...».

إن نوع القرطين المبينين في الشكل رقم (٢) مألوف في منطقة الشرق الأوسط العربي. وقد قيل إنه في الوقت الذي كان فيه ´طريق الحرير´ الأول، لم يأخذ انتقال أنماط اللباس من فلسطين إلى كوريا أكثر من ستة أشهر. ويشكل القرطان سالفا الذكر دليلاً مادياً على ذلك. فقد تم



الشكل رقم ٢: قرطان من القبر الكائن في
بومون -دونغ، كوريا (Pumon-doing, Korea)
المصدر http://www.marymount.k12.ny.us/marynet/TeacherResources/SILK%20ROAD/html/sillatrade.htm

العثور عليهما في قبر في بومونسا (Bo-munsa) في مدينة كيونغ - جو (Kyung Ju)، عاصمة مملكة **شيلا**. وكان طرازهما في كوريا يعرف باسم ´نو- كيوم- كي- بوب´ (Nu-Keum-Ki-bub) . وهما لم يكونا بضاعة مستوردة، بل صنعا في **شيلا**. وهذا يعني أن

---

(١) كانت كوريا تعرف بـ **شيلا** (٥٧ قبل الميلاد - ٦٦٨ بعد الميلاد)، **وشيلا المتحدة** (٦٦٨م - ٨٩٠م) **وكوريو** (٨٩٠ - ١٣٩٢) **وشوسون** (١٣٩٢-١٩١٠).

(٢) إبن خرداذبة (٨٢٠-٩١٢م) في كتابه «المسالك والممالك» ص٧٠. وقد ورد ذكره في كتاب ألفه م. كونسو (١٩٨٨) في العاصمة سيئول. ص١١-١٢.

الحلي الأصلية المستوردة كانت تعتبر جميلة ومهمة على قدر أن يعاد إنتاجها محلياً.

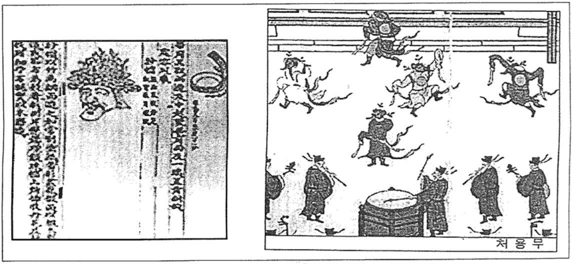
لقد تبنى قدماء الكوريين ذلك النمط بفعل تأثرهم بالشرق الأوسط. وهذا يعني أن الحلي المستوردة كان يُنظر إليها بأنها جميلة وذات أهمية تدفعهم إلى إعادة إنتاجها محلياً، وربما لعدة سنوات بعد وصول الحلي الأصلية إليهم. ويعكس هذا الجانب بوضوح ما كان للعالم العربي من تأثير عميق.

وثمة تقرير مدهش آخر يتعلق برجل يدعى تشيو - يونغ (Cheo-Young)، وهو عربي عاش في ظل حكم الملك هن - غانغ (Hun-Gang) (٨٧٥-٨٨٦)م أحد ملوك شيلا. وهنالك مدونة تاريخية بعنوان آك - هاك -غوي - بوم (Ak-Hak-Guwe-Bum) تصف هذا الرجل بأنه **«عريض الجبهة، كثيف الحاجبين، وذو أذنين غضروفيتين، وبشرة شديدة التورد، وأرنبة أنف عالية، وذقن بارزة، وكتفين منحنيين».**

يبين الشكل رقم (٣) رقصة القناع لتشيو - يونغ التي أصبحت إحدى أقدم الرقصات التقليدية في كوريا. وأصبح تشيو - يونغ مظهراً إلهياً في العقيدة الكورية الشامانية (Shamanism). ويؤمن الناس بقدرته على حماية أبناء البشر من الطاقة الشريرة. وما يزال إرثه يستخدمه العَرَّافون.

ويمكن العثور على أدلة أكثر وضوحاً إبان حكم سلالة كوريو (Koryo Dynasty)، أي المملكة الكورية ما بين القرن التاسع والقرن الرابع عشر. وقد ذكرت القيود التاريخية الرسمية (التي تم تدوينها ما بين منتصف عام ١٣٩٠ و ١٤٥١) العرب بشكل واضح، وجاء فيها:

«وصلت إلى 'كوريو' جماعة قوامها مائة رجل من التاشيك (العرب) برئاسة الرازي لأغراض تجارية في العام ١٠٢٤. كما جاءت إليها بعد ذلك عدة جماعات تجارية مسلمة برئاسة حسن ورازي وبركة، ومعها منتوجاتها الوطنية. وقد عامل ملك كوريو هذه الجماعات



الشكل رقم ٣ : يُظهر القسم الأيسر منه وجه تشيو - يونغ وفق وصف آك - هاك - غوي - بوم، بينما يظهر القسم الأيمن صورة لرقصة القناع لتشيو - يونغ

المصدر: *http://www.sfoc.org/cnil/cultureni/2002/01/cal_03.html*
http://sinla.urinara.com

أثناء إقامتها معاملة الضيوف المهمين، وعادت إلى بلادها وقد حمّلها الملك منتوجات من ´كوريو´».

ووفق ما جاء على لسان هي – سو لي (Hee-Su LEE) في القرن الثالث عشر:

«شكل المسلمون في ´ كوريو´ مجتمعاتهم الخاصة بهم، حيث تمكنوا من الاستمرار في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم الحضارية، ومراعاة مناسباتهم الدينية الإسلامية، حتى أنهم كذلك تملكوا متاجرهم الخاصة بهم التي كانوا يبيعون فيها منتجاتهم الوطنية في مدينة كاي – سونغ (Kae-Sung) (التي تعرف اليوم باسم بيونغ – يانغ 'Pyong-Yang' في كوريا الشمالية). وقد شيدوا مساجد عرفت بإسم يي – كونغ (Ye Kung). وحظي قادتهم من وقت لآخر بشرف استثنائي بدعوتهم لحضور احتفالات البلاط الملكي، حيث كانوا يمارسون شعائرهم الدينية، مثل تلاوة القرآن الكريم للدعاء للملك بطول العمر، وللبلاد بتواصل الازدهار.»

إن تعبير ´كوريو´ هو أصل اسم ´كوريا´. وعندما زار العرب كوريو كتبوا الاسم المحلي للبلاد باللغة العربية.

وكما يتضح من الشكل رقم (٥)، فإن الفضل يعود للعرب – الذين رسموا أول خريطة صحيحة للعالم ونقلها عنهم الأوروبيون – بأن ´كوريا´ أصبحت تعرف دولياً بإسم كاو–لي (Kao-Li)، أو كوريو (Koryo)، أو كوري (Kori)، أو كوريي (Coree). ولهذا السبب قررت الحكومة الكورية اعتماد ´كوريا´ الاسم الدولي للبلاد.

إن الشكلين رقم (٤) ورقم (٥) اللذين أعدهما العرب هما على درجة كبيرة من التطور حتى أنهما يبينان التغيرات التي وقعت على أسماء بلدان شبه الجزيرة الكورية. وقد أعاد العرب تسمية شبه الجزيرة من **شيلا** إلى **كوريو** بعد عشر سنوات من تأسيس **كوريو** الذي تحقق في العام ٨٩٠م. وكان من الصعب إعادة تسمية الخرائط بهذه السرعة لو لم تكن هناك اتصالات فاعلة ومستديمة بين شبه الجزيرة الكورية والمنطقة العربية. ولسوء الحظ، فإن العلاقات التجارية الفاعلة بين كوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توقفت على ما يبدو عندما تدهور العالم الإسلامي خلال القرن الثاني عشر للميلاد. ومع ذلك، فإن العرب المقيمين في كوريا تم تجنيسهم إبان حكم أسرة شوسون (Chosun Dynasty)، آخر مملكة كورية.



الشكل رقم ٤: خريطة التوسع الإسلامي حتى العام ٦٦١

المصدر: *http://ccat.sas.upenn.edu/-rs143/map1.jpg*



الشكل رقم ٥: خريطة العصور العباسية المتأخرة في عام ٩٠٠م
المصدر: *http://ccat.sas.upenn.edu/-rs143/map3.jpg*

لكن من الصعب القول ما إذا كانت أواصر العلاقة بين المنطقتين قد توقفت بالفعل، أو أن ما توقف هو توثيق هذه الأواصر، أو أن هذه الوثائق قد ضاعت. ولعل اكتشاف كنه هذه الحقيقة يمثل مشروعاً دراسياً مثيراً للاهتمام.

الوقت الحاضر

إن غياب العلاقات بين المنطقتين بقي على ما يبدو أمراً واقعاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء الحرب الباردة، وبينما كانت كوريا الشمالية تتمتع بعلاقات ودية مع أنظمة عربية متطرفة، مثل اليمن الجنوبي، كان من الصعب جداً إقامة علاقات إيجابية بين كوريا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت سياسة كوريا الجنوبية الخارجية معادية للشيوعية ومؤيدة للغرب وداعمة لإسرائيل أثناء الصراع العربي الإسرائيلي، مما أعاق قيام علاقات بينها وبين المنطقة.

بدأ التعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية وبلدان الشرق الأوسط يتحسن في السبعينيات من القرن الماضي. وساهم هذا التعاون في تسريع عملية التصنيع الكورية، ومهد إلى تحقيق 'المعجزة الاقتصادية' الكورية.

وقد تمكنت مشاريع البناء الكورية من التوغل في الشرق الأوسط من خلال تصدير عمالتها الماهرة، مما أتاح للدول العربية الغنية بالنفط تطوير بناها التحتية.

إن انغماس كوريا مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان بشكل رئيسي ذا توجه تجاري. وقد اعتبرت المنطقة سوقاً لمنتجات مثل السيارات والطرق والجسور وأجهزة التلفاز ومشغّلات الأقراص المدمجة. وساعد ذلك على خلق اهتمام وحب استطلاع أدى إلى تقدم في البحث الجامعي حول الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط في كوريا. وخلص العالم الكوري سيونغ من هونغ (Seong Min Hong) إلى أن **«أهم شيء لتحسين التعاون الاقتصادي هو تحقيق الفهم وتضييق فجوة الاختلافات الثقافية بين الكونفوشيوسية الكورية والتقاليد الإسلامية»**(٣).

هنالك حلقة اتصال أخرى بين كوريا ومنطقة الشرق الأوسط، وهي سياسية، عبر التحالفات القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود انضمام كوريا المالي والمادي إلى حربي الخليج بشكل رئيسي إلى دور الولايات المتحدة في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.

(٣) *RIES:http://hopia.net/ries/index_e.html*

فقد كان على كوريا الجنوبية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ المساهمة بمبلغ خمسمئة مليون دولار، إضافة إلى تجهيز طواقم طبية وتوفير النقل الجوي للقوات متعددة الجنسيات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة العراق. وبحلول شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، أرسلت كوريا الجنوبية قوات طبية وهندسية (إلى العراق)، وكان يتوقع منها إرسال قوات مقاتلة أيضاً.

رغبت الحكومة الكورية، استغلالاً لعلاقاتها مع حليفتها الأمريكية القوية، أن تضمن وجودها المستقل في الشرق الأوسط لتؤمن حصولها على النفط الخام، ولتستمر في بناء علاقات صداقة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين الجهود التي بذلتها كوريا في هذا الاتجاه يبرز عمل مؤسسة 'كويكا' (KOICA) (المؤسسة الكورية والوكالة الكورية للتعاون الدولي).

أنشئت هذه المؤسسة في عام ١٩٩١ بصفتها المنظمة الحكومية للتنمية الاقتصادية والتعاون. وهي تعمل بفاعلية في مجال بناء القدرات في الدول النامية عن طريق نقل المعرفة والمهارات المكتسبة عبر خبرة كوريا في مجال التنمية الاقتصادية، وتخصيص مبلغ لتنفيذ المشاريع، وإرسال الخبراء إلى ميادين العمل.

لكن استناداً إلى ما بينه الممثل الرئيسي لمكتب 'كويكا' في العراق السيد لي ووك - هيون (Lee Wook-Heon)، **«فإن هذه النشاطات غير مقصورة على التبادل الفاعل بين الدول لمصلحة الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية فقط، وإنما لأغراض تحقيق الفهم الثقافي أيضاً»**. ومن هنا، وفقاً للسيد لي، **«فإن هذه هي الطريقة التي نستطيع من خلالها تحقيق فهم حقيقي بين كوريا وبقية دول الجنوب»**.

وتقدم 'كويكا' دعمها الاقتصادي بشكل رئيسي لنشاطات الإنشاءات وصناعة تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني. ومن الأمثلة على ذلك: تخطيط التنمية الوطنية، وهندسة البناء، وبناء الطرق السريعة، وتطوير البرمجيات، والحواسيب، وصيانة السيارات. وفي مجال تطوير الخدمات العامة، تقوم مؤسسة 'كويكا' ببناء المستشفيات، وإيفاد الأطباء والممرضات لمساعدة الخدمات الصحية المحلية في منع انتشار الأمراض، وللتثقيف حول العادات الصحية السليمة للأشخاص. وتركز 'كويكا' بشكل رئيسي على رياضة التايكواندو (Taekwondo)، الرياضة الكورية التقليدية. وكذلك ترسل المدرسين للمعاهد والجمعيات والمدارس العامة، ولتدريب الفرق الوطنية، وقوات الأمن، وللأسر المالكة.

تعمل 'كويكا' مع ستة عشر بلداً من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقع مصر وفلسطين بين الدول العشر الأولى المستقبلة للعون. وقد جاء في التقرير السنوي لمؤسسة 'كويكا' لعام ١٩٩٨ أن **«التعاون الاقتصادي والثقافي مع بلدان الشرق الأوسط لم يكن فعالاً جداً بالمقارنة مع مناطق أخرى. ومع ذلك، فإن الروابط الودية مع هذه الدول قد اكتسبت زخماً عبر التبادلات الموسعة للأفراد والسلع... وتخطط 'كويكا' للاضطلاع بجزء فاعل من جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام في المنطقة، كما أنها تواصل تقوية أواصر التعاون الودي مع بلدان الشرق الأوسط»**[٤].

(٤) *http://www.koica.go.kr/english/relashion/hp_relation_report_1998.jsp*

لقد كان لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة (اليمن الجنوبي) علاقات متينة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية). ولم تكن تلك العلاقات دبلوماسية فقط، بل كانت ثقافية كذلك. وقد درس عدد من اليمنيين في كوريا الشمالية، وأصبحوا قادرين على التحدث باللغة الكورية.

من المحتمل أن تعود الوحدة بين الكوريتين في يوم ما. وسيكون توحيد هذين المجتمعين المتباينين لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تحدياً كبيراً للقادة الكوريين الجدد. ولقد غدت ألمانيا الموحدة مثالاً يحتذي به الكوريون. لكن من المحتمل أن كوريا تتشارك ثقافياً مع اليمن أكثر مما تتشارك مع ألمانيا. وقد كان لليمن اتصال سياسي وثقافي مع كوريا الشمالية. لذلك يمكن لكوريا الجنوبية أيضاً أن تتعلم دروساً بشكل فعّال من اليمن. وكما يقول العالم الكوري سيونغ من هونغ: «**يجب على كوريا أن تتعلم من درس توحيد اليمن، وأن توسع رقعة التبادلات الجامعية معه من خلال دراسة موازية، نظراً للوعي المشترك للتاريخ الطويل وللحزن الذي تم تفككه.**»

دور القيادة

إن ما يثير الدهشة، في ضوء أهمية العلاقات التي كانت تربط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكوريا في الماضي، أنه لا يوجد أي ذكر للقادة الذين أقاموا تلك العلاقات. لقد كانوا قادة عرباً مجهولي الهوية– تجاراً وبحارة وعلماء – قاموا بالسفر إلى كوريا وبادروا بإقامة تعاون ثقافي بين الجهتين. إن هذه الفكرة بأن علاقات عرضية متكررة على نطاق ضيق تُحدث تاريخاً قد لا تبدو غريبة، حتى نأخذ بعين الاعتبار صيغاً مشابهة في الكتابات الأوروبية جاء فيها أن القادة يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بعلاقات دولية. ويتضح ذلك في إشارات مثل: "كولومبوس اكتشف أمريكا"، أو "كوك اكتشف أستراليا"، أو وثائق رحلة فاسكو دي غاما إلى اليابان، أو النظرة التاريخية بأن الملكة اليزابيث الأولى كانت المسؤولة عن ربط إنجلترا ببقية أرجاء العالم.

لماذا لم يأت ذكر القادة في إطار العلاقات التي ربطت كوريا بالمنطقة العربية؟ إن أحد التفاسير لذلك هو أن العلاقات الأولى لم تأت بفضل جهود «رجال عظام»، بل كانت بفضل بحارة وتجار عاديين. لذلك، لم تعش أسماؤهم لتذكر في التاريخ. وقد يكون التفسير الآخر هو أن المنطقتين عانتا من ضياع كبير في الكتابات عن قادتهما. ففي كوريا، أتلفت الغزوات المغولية وقوات الاحتلال اليابانية عدداً كبيراً من الوثائق عن تاريخ قيادتنا الكورية. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدورها حوادث تدمير متعددة للمكتبات العربية وغيرها من المصادر الأولية، إما بفعل الكوارث الطبيعية، أو الحرائق، أو عمليات سلب المدن التي قام بها الصليبيون والمغول، أو إتلاف النصوص 'المتحررة' إثر التحول التقليدي للإسلام في القرن الثاني عشر للميلاد.

والوضع مشابه جداً عند بحث العلاقة الحالية بين كوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلا توجد دراسات تبحث بشكل مباشر دور القيادة في استحداث هذه العلاقة وتطويرها. ومع ذلك، فإن مثل هذه العلاقة يمكن أن تكون لها آثار مفيدة على التنمية الاقتصادية، كما يتضح من المثال الكوري في مجال البناء. ومن المؤكد أن ذلك يتطلب وجود قادة يضعون الأمور موضع التنفيذ.

تكاد علاقات الجنوب – الجنوب، خارج حدود العلاقات الاعتيادية للنظام العالمي، أن لا يكون لها ذكر في الكتابات العامة. وتمثل العلاقة بين كوريا ومنطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثالاً صارخاً على هذا الإهمال. فمعظم الأعمال المقارنة التي تتناول كوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتخذ من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً مرجعياً لها.

لقد تم إعدام مترجم كوري في العراق يوم الأربعاء المصادف الثالث والعشرين من شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٤ بسبب قيام الحكومة الكورية بإرسال المزيد من القوات إلى العراق. وحدث ذلك بسبب غياب أي فهم دولي (بين الجانبين). فأولئك العراقيون الذين نفذوا الإعدام لم يفهموا أن الكوريين في العراق يقومون بأعمال الإغاثة الأساسية، لا بأعمال عسكرية. وكذلك فهم لم يكونوا على علم بأن كوريا تخطط لإرسال المزيد من المهندسين والأطباء. كما يبدو أن الحكومة الكورية لم تدرك أن شعب العراق لم تتوفر له فرصة كافية للإطلاع على مجريات الأمور في العالم على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة. وهكذا، فإن منفذي عملية الإعدام، وكذلك الحكومة الكورية، تصرفوا عن جهل بالأمور. ولهذا، فإننا بحاجة ماسة إلى التفاهم الدولي.

من هنا، يبدو أنه من الضروري جداً تشجيع إعادة اكتشاف العلاقات الدولية القديمة، وإقامة علاقات أخرى حديثة، باستقلالية تامة عن العلاقات الدولية السائدة، من أجل تمكين كلا المنطقتين من اكتساب معرفة أكثر عمقاً بالسياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية للعلاقات القائمة بين الدول.

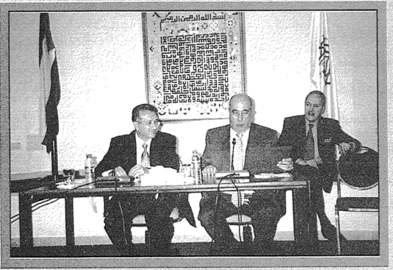
الخلاصة: ´طريق حرير للتفاهم´ جديد

إننا بحاجة إلى إعادة اكتشاف تلك العلاقات التاريخية لنتمكن من جمع المنافع التاريخية مع المنافع الحديثة من أجل التوصل إلى إيجاد مفهوم فكري فعّال لطريق الحرير. وسيعكس ذلك، بشكل مباشر، توصيات منظمة اليونسكو في عام ١٩٧٤ حول ´التفاهم الدولي´. كما أنه سيوجد الأسس لتشجيع القيادة الإيجابية على تقوية العلاقات، ويمثل نظرة جنوبية جنوبية، نادرة وضرورية جداً، إلى العلاقات الدولية. لكن الأهم من ذلك كله أن العلاقة العربية الكورية تُثبت أن الفهم الدولي المثمر ممكن في أي مكان، حتى بين شعبين متباينين ومتباعدين عن بعضهما بالمسافات. ■

- ٣ -

لقاء مفتوح مع الدّكتور محمد حجازي / عضو المنتدى
سفير جمهوريّة مصر العربيّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة

(بمناسبة انتهاء مهمّاته في الأردن) *



أجد من المناسب أن أتحدث بشكل عام عن إطار العلاقات المصرية الأردنية الذي خبرته خلال السنوات الأربع الماضية. وربما كان الظرف العام الذي تمر به المنطقة أكثر استدعاء لموضوعات أخرى قد تكون أكثر الحاحاً. لكن في ظل الظرف الضاغط الذي نمر به في منطقتنا، أجد من المناسب أن أتخير موضوعاً مشرقاً وقريباً إلى عملي طوال السنوات الأربع الماضية، ومنه أنفذ إلى الوضع الراهن والعام في المنطقة.

ما أريد أن أشير إليه هو أن العلاقات المصرية الأردنية، كما تعايشت مع تفاصيلها، هي حقيقة إحدى النقاط المشرقة الأهم في مسيرة العمل العربي المشترك. وأعتقد أننا لو تناولنا ملف العلاقات المصرية الأردنية بتفاصيله، للمسنا للوهلة الأولى درجة عالية من التطابق والتفاهم والتشاور والوعي السياسي بمقتضيات المرحلة والظرف الراهن الذي نمر به، وقراءة واعية للمستجدّات الدولية وتطورات الوضع الدولي بصفة عامة.

لقد شهدت العلاقات المصرية الأردنية طوال السنوات الماضية قدراً من الوعي والتفاهم السياسي للظروف الدولية والإقليمية. وشكلت الدبلوماسية المصرية والأردنية سنداً أصيلاً للملف الأهم، والقضية الأم، القضية الفلسطينية. ولا شك أن العلاقات المصرية الأردنية في إطارها العام هي علاقات تؤكد في صميمها ومضمونها ومدلولاتها مدى الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية في الدولتين للعلاقة التكاملية الإقليمية العربية.

---

* عقد هذا اللقاء (رقم ٢٠٠٤/٩) في مقر المنتدى، عمّان؛ يوم الثلاثاء، ٢٠٠٤/٧/٢٧.

فحديثنا عن الوحدة العربية طوال السنوات الماضية، على سبيل المثال، كان حديثاً سياسياً، وربما حديثاً عاطفياً. وما شهدته في ملف العلاقات المصرية الأردنية، خلال السنوات الأربع الماضية وما سبقها، هو دليل على إمكانية تحقيق شكل من أشكال الاقتراب العملي والواقعي من مفهوم الوحدة والتكامل والاندماج العربي، من خلال منظومة من المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية الواعية التي تتجاوز في حجمها ما كان متوقعاً ما بين البلدان العربية. وكان النقد دائماً أننا نتحدث كثيراً في السياسة، وقليلاً في العمل الاقتصادي والاستثماري. وما حرصنا عليه في السنوات الماضية هو أن ننتقل بهذا الأمل وبهذا الحلم إلى حيز الواقع، من خلال منظومة من المشروعات التجارية والاستثمارية والاستراتيجية. وعندما أستخدم كلمة استراتيجية، فأنا بالفعل أستخدم الكلمة التي تليق بحجم ما تم تنفيذه من مشروعات. وربما كانت هذه المشروعات في إطارها العام غير واضحة أو ظاهرة بشكل كامل للعيان لأنها في أغلبها مشروعات بنية تحتية، ومشروعات البنية التحتية، على حجمها، تبني اقتصاديات الدول، وقد لا يستشعرها المواطن العادي. لكن إذا تحدثنا عنها بقليل من التفصيل، وجدنا أنه منذ أن تم افتتاح الخط الكهربائي عام ١٩٩٨ بين مصر والأردن والشقيقة سورية، تم وضع حجر الأساس لمشروع تكاملي اقتصادي عربي مهم يوفر الطاقة الرخيصة للعملية التنموية في البلدان الثلاثة. فأحد بواطن جذب الاستثمار في أي دولة، كما نعلم جميعاً، هي الطاقة الرخيصة. وأعتقد أن ما توفره الطاقة الكهربائية الرخيصة النظيفة وما يوفّره تبادل الأحمال بين البلدان الثلاثة هما أحد هذه المصادر. ولعل المشروع الأهم، الذي تعايشت معه منذ أن كان مجرد فكرة حتى تم الدخول به إلى حيز التنفيذ، هو مشروع الغاز المصري الأردني. فقد بدأ هذا المشروع العملاق من شرق العريش عام ٢٠٠١، وتم افتتاحه خلال ١٨ شهراً في تموز/يوليو عام ٢٠٠٣ بامتداد ٢٦٨ كيلومتراً، وبكلفة رأسمالية بلغت حوالي ٣٥٠ مليون دولار. وتم التفكير في هذا المشروع بفكر عربي، وتم تمويله وتنفيذه بأموال عربية ورؤية عربية مباشرة مدركة لأهمية التعاون في مجالات اقتصادية محددة. وبعد أن تخطى هذا الخط العملاق خليج العقبة، وافتتحه سيادة الرئيس محمد مبارك وجلالة الملك عبد الله الثاني في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، تم الدخول به إلى المرحلة الثانية بكلفة ٣٥٠ - ٤٠٠ مليون دولار حتى الحدود السورية. إن هذا المشروع بمرحلتيه الأولى والثانية، كما ذكرت، يتم تنفيذه برؤية عربية مصرية أردنية في الأساس، ينضم إليهما في المرحلة الثالثة الأشقاء في سورية ولبنان عام ٢٠٠٥. وبعد ذلك، بإذن الله، ستنضم قبرص وتركيا، حيث ترتبط شبكة الغاز بالشبكة الأوروبية الموحدة، شأنها شأن عملية الربط الكهربائي التي هي بصدد الانتقال للربط بين شرق المتوسط حتى تركيا بالشبكة الكهربائية الأوروبية الموحدة، ومن الغرب، من ناحية المغرب وإسبانيا، بالشبكة نفسها كذلك.

وهكذا يتم ربط المنطقة بأوروبا من خلال خطي الربط الكهربائي والربط بالغاز. إذاً، فنحن بصدد عملية ربط شرايين الجسد العربي الواحد بعضها ببعض. وأتمنى، بإذن الله، أن نشهد استكمال عملية الربط بخط الألياف البصرية (Fiber Optics)، الذي تم تمديده مع مسار خط الربط الكهربائي والآن مع خط الغاز. وسيكون هذا الخط لربط الإنترنت وشبكة المعلوماتية في البلدان الثلاثة. وقد رأيت أن أبدأ بهذين المشروعين كي أدلل على عمق هذه العلاقات التي تجاوزت مساحة الاتفاق السياسي لتنتقل بثقل إلى مرحلة تنفيذ المشروع العربي التكاملي، تأسيساً لإقامة السوق العربية المشتركة.

وعودة لقضية الوحدة. فإذا كان حديثي منصب على هذين المشروعين، فهنالك الكثير من المشروعات والأفكار الأخرى التي قفزت في مصر هذا العام، كما

أتصور، إلى إحدى المراتب المتقدمة جداً، إن لم تكن المرتبة الأولى، في حجم الاستثمار العربي في الأردن الشقيق.

وهنالك استثمارات أردنية مهمة في مصر تدخل في نحو ٢٣٧ مشروعاً مشتركاً يبلغ حجم المساهمة الأردنية فيها حوالي ١٤٪، أي في حدود ١٤٠ مليون دولار. ويبلغ رأس المال الإجمالي المصدر حوالي خمسة مليارات جنيه مصري. وباقي المبلغ، وهو الفرق ما بين ١٤٠ مليون دولار وخمسة مليارات جنيه، هو مشاركة مصرية من بنوك وأفراد.

وملخص ما سبق هو أن هنالك مشروعين استراتيجيين مصريين أردنيين مهمين ممثلين في قطاع الكهرباء وقطاع الغاز، وهما مشروعان أساسيان لجذب الاستثمارات في المنطقة، وللربط الإقليمي في الوقت نفسه. وقد تم تنفيذ هذين المشروعين في توقيت وظروف سياسية صعبة تمر بها المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت الدولتان أن تثبتا أن هنالك فرصة جادة لعمل عربي مشترك ومستمر. وقد تشرفت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بالمشاركة في التوقيع على قرض بنكي بين ١٨ مؤسسة مصرفية مصرية وأردنية بقيمة ١٦٠ مليون دولار لتمويل جزء من المرحلة الثانية من خط الغاز. ويدير المحفظة المالية بنك الإسكان للتمويل.

إذاً، نحن قادرون على تدبير مبلغ بهذا الحجم من خلال المؤسسة المصرفية المصرية الأردنية، ناهيك عما لو أضفنا المؤسسة المصرفية العربية. وقد كان هنالك اهتمام عربي عام بهذا المشروع منذ البداية. فرأس المال العربي يبحث دائماً عن المشروع الجيد، وما نقدمه هو مشروع جيد كان قريباً من فكر المؤسسات المصرفية والاستثمارية العربية.

أنتقل إلى الحديث في عجالة عن الميزان التجاري. فقد قفزنا من حوالي ٣٦ مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ١٣٦ مليون دولار هذا العام، أي تجاوز حجم الصادرات المتبادلة ما بين مصر والأردن حاجز الـ ١٠٠ مليون دولار. ونعتقد أن هذا الرقم في الشأن الاقتصادي



من الأرقام الطيبة. ولقد تجاوز حجم صادرات مصر في الخمسة أشهر الأولى من هذا العام مبلغ ٥٧ مليون دولار، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ٤٦٪ خلال خمسة شهور. وضاعف الأردن أيضاً صادراته من معدل ١١ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣. وأظن أن أرقام الخمسة أشهر الأولى من هذا العام تشير إلى تزايد.

تجاوزت العلاقة الاقتصادية المصرية الأردنية مرحلة الأماني والطموحات، وترجمت خلال السنوات الأربع الماضية فكر القيادة السياسية، وحولت درجة التشاور والتطابق السياسي فيما بيننا إلى واقع عملي ملموس

لتحقيق أهداف السوق العربية المشتركة.

أضف إلى هذه القطاعات الاقتصادية قطاع النقل البحري الذي نقل العام الماضي وحده حوالي ٦٥٠ ألف راكب بين العقبة ونويبع. وقطاع النقل البحري هو عبارة عن أسطول مصري أردني في المقام الأول، وعراقي أيضاً من خلال شركة الجسر العربي، وهي شركة ثلاثية. واستطاعت هذه الشركة الرابحة باستمرار أن تتملك أسطولها بالكامل، وأن تضيف إلى رصيدها أحد العبّارات الرئيسية المهمة بكلفة ١٨ مليون دولار في العام الماضي. والكلفة الإجمالية لأعمال هذه المؤسسة الملاحية مهمة للغاية، ولا تقل أهمية عن خط الربط الكهربائي وربط الغاز، فهنالك ربط بحري بالتوازي.

لقد تجاوز حجم العلاقة المصرية الأردنية، كما أشرت، مرحلة الطموح السياسي إلى الواقع العملي، أي أننا ترجمنا مفاهيم الوحدة كما تعايشنا معها في مراحل حياتنا السياسية العربية، مراحل الطموح والآمال السياسية والشعبية والعاطفية، إلى مرحلة الانتقال إلى الواقع الاقتصادي العملي الملموس الذي ينقل هذا الفكر الاستراتيجي إلى حقيقة ملموسة. وبذلك فإننا نتجاوز في الواقع مساحة الطموح المحدود، التي كانت قاصرة على المجال السياسي والإعلامي، إلى مرحلة عملية وواقعية.

في الواقع، هنالك أيضاً ميادين علاقات وروابط أخرى مهمة جداً، ممثلة في التواصل الثقافي المصري الأردني الذي يجمع بين الشعبين. فنحن نطرب للمطرب نفسه، ونتغنى بالأغاني نفسها، ونفكر بالطريقة نفسها. وكذلك، فيحلو لي دائماً عندما أتحدث مع إخواننا من أهل المصارف والبنوك أن أشير إلى الوحدة البنكية الموجودة بين مصر والأردن، أي أن هنالك تطابقاً بنكياً كاملاً. وإذا ترجمنا مفاهيم الوحدة إلى مفاهيم عملية وواقعية وملموسة، وجدنا أن مفهوم الوحدة قابل للتحقيق من خلال المشروع الاقتصادي. وهذا لا يعني على الإطلاق أن التطابق والتشاور السياسي سيحظى بمرتبة أقل، فهو يبقى الغطاء العام الذي تتحرك فيه العلاقات الثنائية بين الدولتين.

إن ما أحاول أن أقوله من خلال مداخلتي أن هنالك مساحة لتحويل الفكر العربي القومي والنهضوي إلى واقع ملموس من خلال رؤية عملية صادقة. وأتصور أنني شاهدت خلال السنوات الأربع الماضية إمكانية تنفيذ ذلك، ولامست قدرة ورغبة لدى القيادة السياسية لتحقيقه. وما استمعت إليه عند تقديم أوراق اعتمادي لجلالة الملك عبد الله الثاني كان الاهتمام بالمشروع الاقتصادي، الاهتمام بما يحقق مصلحة البلدين، وما يبقى بعد رحيلي. والتحدي الحقيقي لأي سفارة أو أي سفير، كما ذكر جلالته، هو الملف الثنائي. وأرى أن هنالك رغبة حقيقية في الانطلاق بالعلاقات المصرية الأردنية نتيجة تطور في الوعي السياسي والفهم لما تشكله مصر والأردن من ركيزة للعمل العربي المشترك، ركيزة قوامها الاعتدال والوعي والفهم والقراءة السليمة للمستجدات، سواء في المنطقة أو في الواقع الدولي العام، بهدف واضح وصادق لإسناد قضايا هذه الأمة، وعلى رأسها القضية الأم، وهي القضية الفلسطينية، وأضيف إليها بلا شك قضية العراق. لكن الإطار العام الذي تحركت على أساسه، والدفعة التي أخذتها العلاقات خلال السنوات السابقة كانت في حاجة لمتابعة ورعاية. وقد أدخلنا معنا القطاع الاقتصادي الخاص شريكاً، وعززنا التواجد الرسمي المصري الأردني مع القطاع الخاص حول منظومة العلاقات، فتم توفير الأطر القانونية والدفعة السياسية والتوجه نحو واقع عملي وملموس. إن العلاقة بين المشرق العربي ومصر هي علاقة تداخل، سواء كنت أشير إلى الأردن أو سورية أو العراق أو غيرها من بلداننا في الخليج. وأعتقد أنها علاقات عضوية وقابلة للترجمة والتحقيق. وأتصور أن

يتم ذلك بالمشروع الاستثماري والاقتصادي والعملي، كما فعلت أوروبا عندما التفت حول مشروع اقتصادي موحد هو مشروع الصلب، وانتقلت من هذا المشروع إلى مشروع اقتصادي ضم من ٧ إلى ١٤ دولة، والآن ٢٥ دولة. وأرى أننا قريبون من هذا المفهوم إذا استمرت رؤى دولنا على هذا المسار الاقتصادي المدعم والمحاط بوعي سياسي، مع المحافظة عليه دائما من قبل القيادة السياسية، سواء على الصعيد الثنائي، وأشير هنا إلى مصر والأردن، أو على الصعيد الثلاثي، وأشير هنا إلى مصر والأردن وسورية، وكذلك غيرها من الأقطار



العربية التي تربطها بمصر وشائج وصِلات.

أنتقل في عجالة أيضاً إلى الحديث عن إحدى الروابط التي أراها مهمة وضرورية عند الحديث عن شرايين العلاقات والروابط، بعد أن تحدثت عن السياسة والاقتصاد والثقافة. فالملف العمالي في حدود ما تعايشت معه هنا في الأردن هو إحدى الروابط التي تقرب لغة الشعوب وثقافتها، وتضيف للمشروع الاقتصادي الأردني مدخلاً من مدخلات جذب الاستثمار الرئيسية. فالقيام بالاستثمار في دولة ما يبحث دائماً عن الطاقة النظيفة الرخيصة، كما ذكرنا، وعن العامل الماهر الرخيص.

هنالك ظاهرة الأواني المستطرقة ما بين أسواق العمل في الخليج والسعودية والأردن ومصر. فالعمالة الكثيفة الرخيصة تنتقل من مصر إلى الأردن. ولا يعني هذا أن العامل الأردني لا يرغب في الأعمال التي يقوم بها العامل المصري من زراعة وإنشاءات وخدمات، إذ إنه يقوم بالعمل نفسه إذا كانت الجدوى الاقتصادية مواتية له. لذلك فهو ينتقل إلى منطقة الخليج ليقوم بذلك العمل، سواء الزراعة أو الإنشاءات أو الخدمات أو غيرها، لكن بأجر مضاعف.

إذاً، هنالك انتقال وتواصل وترابط ما بين أسواق العمل العربية تضاف كلها، طبعاً، إلى الرصيد القديم من العلاقات التعليمية المتواصلة بين مصر والأردن، ومصر والبلدان العربية.

وهنالك مجالات كثيرة للعلاقات لا يسعنا ذكرها الآن لخصوصيتها الشديدة. لكن ما أريد تقريبه هو أنه يوجد عمل عربي جاد، مع كل مساحة النقد التي نوجهها إلى العمل العربي المشترك. فهنالك ثقة سياسية في إمكانية تحقيق شيء، وفهم ووعي من القطاع الاستثماري والمصرفي. وربما أسهمت الأحداث الأخيرة في العالم في اقتراب رأس المال العربي من المنطقة. لا أقول نزوحه من الخارج بعد تواريخ معينة إلى المنطقة، لكن عدم خروجه، وهو الأهم بالنسبة لي. وربما إظهار البورصات العربية في المرحلة الأخيرة، وإقبال المستثمرين، خاصة من الدول العربية المنتجة للنفط، على بورصة عمان وبورصة القاهرة، وانتقال رؤوس الأموال إلى بيروت ودمشق وغيرها من الحواضر العربية، وتواصل رأس المال وحركته ما بين المغرب العربي والمشرق العربي حتى جنوب السودان - كلها

دلائل على أن مساحة فكر الوحدة العربية تجاوزت الأفق التقليدي، وما زالت تحوي في عروقها دماء كثيرة. علينا فقط أن نثق بأنفسنا، وبالمشروع الإقليمي العربي العربي القائم على فكر عربي، وثروات عربية، ورؤية عربية مشتركة للنهوض بمقدرات هذه الأمة. وحديثي كله كان، قدر الإمكان، حديث أرقام ومشروعات تعايشت معها، ولمست قدرتنا على تنفيذها وتخطيطها وتمويلها.

وفي حضور أساتذتي الكبار، علماء فنون السياسية، قصرت حديثي على المساحة التي أستطيع أن أتكلم فيها بالشكل الذي أملكه، على الرغم من إيماني الكامل بمستقبل العلاقات العربية العربية. وإيماني بهذا الفهم، أو بهذا المعنى، مرتبط بما رأيته قابلاً للتنفيذ. فمساحة التعاون العربي العربي موجودة، والمشروع العربي العربي قائم، إذا أصرت دولنا بوعي وفهم على التواصل، ودعم علاقاتها الاقتصادية والتنموية، وتبادل الثروات. ونقل الغاز المصري إلى الأردن بسعر مخفض ينهض بالمشروع الاقتصادي الأردني، وأحقق أنا من خلاله ربحا، ويحقق المشروع التنموي الأردني ربحاً، وينتقل إلى سورية لتحقق هي أيضاً من خلاله ربحا. هذا نوع من تبادل المنفعة والثروات القائم على أساس المشروع الإقليمي.

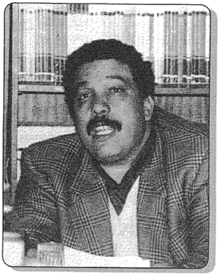
سأقف بحديثي هنا. وأفضل أن أستمع إلى تعليقات أو أسئلة. لكن المعنى الذي ألخصه في نهاية كلمتي أن هنالك علاقات وطيدة بين مصر والأردن، إطارها السياسي العام قائم على التفاهم والتشاور والتنسيق المستمر، إدراكاً للمستجدات الدولية، واستخداما لدعم القضية الرئيسية، وهي القضية الفلسطينية، وبالتأكيد، مساندة لأشقائنا في العراق. وهذه العلاقات، في الأساس، قوامها المشروع الإقليمي العربي العربي القادر بفكر هذه الأمة وبأموالها على النهوض بمقدراتنا. وقد لسنا مشروعين من أهم المشروعات العربية التي تنضوي في إطار ذلك المشروع الإقليمي.

لقد وصف أحد السادة الوزراء مشروع الغاز في مرحلتيه الأولى والثانية بالسد العالي. إنه بالفعل مشروع عملاق. فإذا وصلت هذه الثروة إلى الأردن، أستفيد أنا منها، وتستفيد منها الدولة المجاورة، وتستفيد منها أيضاً سورية. فهي عملية في غاية الأهمية، وربما يتصل بنا فيما بعد أقطار عربية أخرى ليصبح هذا الخط طريقاً عاماً (Highway)، أو محطة رئيسية للتصدير إلى أوروبا.

سأتوقف هنا بعد إذن حضراتكم. ويمكن أن تتيح لنا مساحة النقاش حديثاً إضافياً في هذا المجال، أو في موضوعات أخرى. وشكراً جزيلاً. ■

حـــوار مع د. كمال عبد اللّطيف

أجرى الحـوار : أ. نزيه القسوس*



الدكتور كمال عبد اللطيف

- أستاذ الفلسفة السياسية والفكر العـربـي المعـاصـر، عضـو التدريس في قسم الدراسات العليا بوحدة: الحداثة وقضايا الإنسان المعاصر، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية.

من أبرز مؤلفاته:

١ – التأويل والمفارقة، ١٩٨٧.

٢ – مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، ١٩٩٢.

٣ – العرب والحداثة السياسية، ١٩٩٧.

٤ – الحداثة والتاريخ، ١٩٩٩.

٥ – في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في الآداب السلطانية، ١٩٩٩. وقد حاز هذا الكتاب على جائزة المغرب للكتاب سنة ١٩٩٩.

٦– درس العروي في الدفاع عن الفكر التاريخي، ٢٠٠٠.

٧– التفكير في العلمانية: نحو إعادة النظر في المجال السياسي العربي، ٢٠٠٢.

٨ – أسئلة الفكر الفلسفي في المغرب، ٢٠٠٣.

٩– أسئلة النهضة العربية : التاريخ، الحداثة، التواصل، ٢٠٠٣.

وهو أستاذ محاضر في عدد من الجامعات ومراكز البحث العربية والدولية، إضافة إلى انخراطه وإسهامه في كثير من المنظمات والمؤسسات الثقافية.

يدور الحوار الآتي مع الدكتور كمال عبد اللطيف حول محاور رئيسية أربعة هي: الفلسفة والفكر الفلسفي في المغرب العربي، والعلمانية، والعولمة، في الفكر العربي المعاصر، والذي عقدته مكتبة الاسكندرية في آذار/مارس ٢٠٠٤.

السؤال الأول: يتحدث بعض دارسي الفكر الفلسفي العربي عن نهضة فلسفية في المغرب، مقارنة مع الإنتاج الفكري الفلسفي الذي يصدر في أقطار المشرق العربي. فهل تعتقد بهذا الرأي؟

تقتضي المقارنة، كما أفترض وأتصور، أن يعمل المقارن أولاً على الإلمام بمختلف تجليات الإنتاج

* كاتب صحافي؛ جريدة الدستور الأردنيّة.

الفلسفي العربي المعاصر. وهذه مسألة ليست سهلة. ولا أتصور أن الجهد الفردي يستطيع القيام بها. لهذا، سأحاول الاقتراب من سؤالك من زاوية أخرى لعلي أوفق في تقديم صورة عامة عن بعض مظاهر التنوع في الإنتاج الفلسفي العربي على وجه العموم، مع محاولات في المقارنة بهدف إبراز سمات المشهد الفلسفي في الفكر العربي مشرقاً ومغرباً.

ومن الأمور التي نعتقد أنها تشكل مدخلاً مناسباً للتفكير في نوعية الفكر الفلسفي المعاصر تبرز النقطة المتعلقة بأشكال الحصار المضروبة على الفكر العقلاني والفكر النقدي في الثقافة العربية. فهذه النقطة بالذات تعدّ بمثابة قاسم مشترك بين أغلب الأقطار العربية.

لقد تم النظر إلى الفلسفة في أغلب هذه الأقطار باعتبارها فاعلية نقدية محفزة على التفكير الحر والخلاق. ولهذا، اتهمت الفلسفة واتهم الفلاسفة جملة من الاتهامات التي لا علاقة لها بالنظر الفلسفي وبدوره في تطور الفكر والثقافة داخل المجتمع.

وإذا كنا نسجل بدايات في التأصيل النظري الفلسفي في أكثر من فضاء جغرافي عربي، فإن ذلك يحصل وسط مساحة هائلة من الفكر المعتم، حيث يتم استبعاد لغة العقل والنقد والاجتهاد لحساب آليات عتيقة في التفكير النصي الذي لا يعنى بمتابعة التطور الذي حصل، وما فتئ يحصل، في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة.

وإذا كان عمر الفكر الفلسفي العربي المعاصر لا يتجاوز ثلاثة أرباع القرن، حيث انطلق تعليم الفلسفة مع ميلاد أقدم الجامعات العربية في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين وهي الجامعة المصرية، فإن عمر الفكر الفلسفي في المغرب لا يتجاوز أربعة عقود من الزمان، حيث تأسست الجامعة المغربية سنة ١٩٥٨ بعد سنتين من استقلال المغرب. وهذه الملاحظة تعني أن الإنتاج الفلسفي العربي الأول الذي تبلور في المجال الثقافي العربي كان في المشرق العربي في مصر والشام بالذات، حيث ساهمت هذه الجامعات في تكوين بعض أطر التعليم الفلسفي في المغرب العربي. وهذه القضية تنقلني مباشرة إلى التأكيد على وحدة الأفق الثقافي العربي، حيث نجد العوائق نفسها، ونواجه الطموحات نفسها. ومعنى هذا أن استخدام الخطاب الفلسفي وسيلة لتحرير العقل والمجتمع يُعَدُّ مسألة مطلوبة في مختلف الأقطار العربية. وإذا كانت بعض الأنظمة العربية قد انتبهت مؤخراً إلى أهمية الفلسفة والفكر الفلسفي في برامج التربية والتعليم، فقد ظل المشتغلون بهذا الحقل طيلة عقود القرن الماضي يدافعون عن ضرورة فتح المجال أمام الخطاب الفلسفي للتدريب على مواجهة إشكالات الحياة والثقافة والمجتمع والمعرفة بآليات الاشتغال الفلسفي النظرية والمنهجية.

وفي هذا السياق يمكننا أن نتحدث عن تبادل في الأدوار وفي المواقع من خلال مثال يرتبط بمراجعة التراث الفكري الإسلامي وقراءته. ففي المغرب، كما في المشرق، نعثر على مشروعات فكرية في قراءة التراث وإعادة قراءته. نجد مشروع حسن حنفي ومشروع الطيب تيزيني، كما نجد مشروعي محمد عابد الجابري ومحمد أركون. وهي مشروعات تواجه مجتمعة القارة التراثية، الإرث العربي الإسلامي المشترك، لكنها ترسم من خلال مواجهاتها لهذا الإرث إجابات متنوعة، وتنوعها في نظري يُغني فضاء الفكر الفلسفي العربي.

ونستطيع المقارنة بين العدة المنهجية والأثر النظري المركب في هذه المقارنات. وقد نرجح انطلاقاً من

معايير محددة كفة هذه القراءة على حساب القراءات الأخرى. إلا أن الدارس المتمعن في خلاصات هذا الجهد ونتائجه يستطيع أن يجد عناصر مشتركة وأسئلة مشتركة تربط بين هذه المشروعات. كما يستطيع الدفاع عن مشروع منها والتنكر لمشروع آخر، لكنه لن يستطيع إنكار الأثر الذي فجرته هذه المشروعات وهي تواجه أسئلة التراث في فكرنا وفي حاضرنا، والدور الذي تمارسه في توسيع جبهة الفكر النقدي في ثقافتنا العربية المعاصرة وترسيخها.

يمكننا أن نتحدث عن مثال ثان يكشف جوانب أخرى من تصورنا للموضوع المطروح في هذا السؤال. ويتعلق الأمر بقضايا تحقيق التراث الفلسفي الإسلامي. فقد أنجز الباحث المصري محمود قاسم، وأنجز غيره من الباحثين في الفكر الفلسفي في الإسلام في المشرق العربي، تحقيقات مفيدة لنصوص ابن رشد، وظهرت تحقيقاتهم خلال حقبة الستينيات وبداية السبعينيات، واستفادت منها أقسام الفلسفة في أغلب الجامعات العربية. ونظراً لاكتشاف مخطوطات أخرى، وتبلور مناهج أخرى في مجال التحقيق ومجال التعامل مع النصوص التراثية، فقد أشرف الباحث المغربي محمد عابد الجابري خلال نهاية عقد التسعينيات على إعادة تحقيق بعض نصوص المتن الرشدي، وأصبح معتمداً من طرف الباحثين في الجامعات العربية. ولم تعد أطر الجامعات المغربية تكتفي بالتحقيقات المشرقية، بل أصبحت تستعين أيضاً بالتحقيقات المغربية؛ وهو الأمر الذي وسع مجال البحث والمقارنة، ويسر التعامل مع نصوص واحد من أكبر عقول الفكر الفلسفي العالمي، ونقصد بذلك فيلسوف مراكش وقرطبة ابن رشد.

هنا، نحن أمام تبادل وتكامل في الأدوار، والمستفيد من هذا الدور هو الفكر الفلسفي العربي الذي تنوعت وتعددت روافده ومناهجه ولغاته ومفاهيم مقاربته.

ولأنني أنتمي جغرافياً إلى المغرب العربي، وأنني منخرط أيضاً في إنتاج مقالة فلسفية منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان، فأنا أزعم أن فكرنا الفلسفي قد عرف في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي دينامية تنبىء بالمزيد من العطاء في المستقبل. وقد غذى هذه الدينامية هامش الحرية الفكرية الذي يتسع شيئاً فشيئاً في مجتمعنا، ويحفز على مزيد من التراكم الذي يفترض أن يؤدي مستقبلاً إلى تبلور إنتاج فكري أكثر قوة وأكثر تفاعلاً مع مكاسب الفكر المعاصر، مع انغراس أكثر في الاقتراب من الأسئلة والقضايا الفكرية والتاريخية المحلية والقومية.

إننا نتصور أن قوة الفكر الفلسفي العربي لا علاقة بينها وبين الفضاء الجغرافي، إنها ترجع إلى أمرين اثنين: ألاستيعاب النقدي لمكاسب الفكر المعاصر، وتركيب الأسئلة الكبرى التي تطرحها الأوضاع العربية في مختلف مجالات الحياة.

وقد أصدرت في نهاية السنة الماضية كتاباً بعنوان **أسئلة الفكر الفلسفي في المغرب** رصدت فيه أهم النصوص والإشكالات التي أنتجها الفكر الفلسفي في المغرب خلال الأربعين سنة الماضية. وتبينت أنه بالرغم من قلة عدد النصوص، وندرة المشتغلين بالفكر الفلسفي في بلادنا، فإن الإنتاج المتمثل في نصوص العروي والجابري وعلي أومليل وطه عبد الرحمن، ثم نصوص الباحثين الشباب الذين يمثلون الاستمرارية الخلاقة، يعكس دينامية فكرية تدعو إلى مزيد من التمرس بالفكر العقلاني، ومزيد من الانفتاح على منتوج الفكر العالمي من أجل بناء

مشروعات في الفكر تسمح للثقافة العربية بتعزيز منسوبها العقلي والمنهجي من أجل محاصرة التفكير النصي والفكر المستقيل الذي يتصور أن الأولين والسابقين قد قالوا الكلمة الفصل في أسئلة مجتمعهم وأسئلة مجتمعاتنا.

ونحن نتصور أن كل إنتاج فلسفي قوي في أي ساحة عربية يغذي، كما قلت آنفاً، جبهة الفكر والثقافة العقلانية؛ وهو الأمر الذي يسعفنا بالاقتراب من أسئلة واقعنا بأقصى ما يمكن من التجرد والنقد، وبأقصى ما يمكن من الدقة والوضوح. وهذه أبرز سمات الخطاب الفلسفي في عالمنا.

السؤال الثاني: أصدرت في السنوات الأخيرة كتاباً بعنوان **التفكير في العلمانية: نحو إعادة النظر في المجال السياسي العربي**. نريد معرفة: ما هي كيفية تصورك لسؤال العلمانية في الفكر العربي المعاصر؟

يعتبر مفهوم العلمانية من المفاهيم الأكثر التباساً في الفكر والكتابة السياسية العربية المعاصرة. ويعود سبب ذلك في نظرنا إلى الآراء القبلية والأحكام الجاهزة في موضوعه. وغالباً ما يكون النقاش في المنابر العربية حول هذا الموضوع نقاشاً متشنجاً، ولا يعنى بتحقيق أو بلوغ أي تقدم في مواجهة المفهوم والنظر إليه.

وقد قدمت في هذا العمل محاولة للاقتراب من هذا الموضوع من أكثر من زاوية بهدف بلورة نقاط ارتكاز نظرية تسعف بتحويل النقاش في هذا الموضوع إلى نقاش منتج، كي لا يظل المتجادلون يكررون دعاويهم دون أن يستمع أي منهم للآخرين. ومن بين أهم خلاصات هذا الكتاب، يمكنني عرض القضايا الآتية:

أولاً: ضرورة التمييز بين موضوع العلمانية وموضوع الدين. ولا أتصور اليوم أن بإمكان أي فرد أن يشكك في أدوار الدين في حياة البشر. فبعد كل أشكال النقد الفلسفي التي وجهت للظاهرة الدينية وظاهرة المقدس في المجتمع، إن استمرار النوازع الدينية في حياة البشر وحياة المجتمعات تعد أكبر دليل على حاجة الناس إلى المقدس، وإلى الآفاق التي يرسمها في وجدانهم وفي حياتهم. ومعنى هذا أنه لا علاقة بين مسائل الإيمان الديني الذاتية وسؤال العلمانية في المجال السياسي.

ثانياً: للعلمانية، بصفتها مفهوماً، سياق تاريخي وسياق نظري محددين. فقد نشأت الدعوة إلى فصل الكنيسة عن الدولة في إطار صراعات معروفة داخل المجال التاريخي الأوروبي. وقد ترتب عن هذه الصراعات توافقات أقرت باستقلال مجال السياسة عن مجال السيطرة الكنسية، حيث أصبح الدين شأناً خاصاً، وتحولت الكنيسة إلى مؤسسة اجتماعية حاضنة للعقيدة وساهرة على طقوسها. وفي هذا الإطار، دافعت الجمهورية الفرنسية الرابعة ثم الخامسة عن أهمية استقلال الشؤون المدنية عن الشؤون الدينية.

ثالثاً: تعززت الدعوة العلمانية في سياق التاريخ السياسي الغربي بالمقدمات الفلسفية الكبرى للمشروع السياسي الليبرالي، حيث ساهمت مفاهيم التعاقد والتسامح والمواطنة والعقل

والتدبير المدني في تركيب تصورات سياسية أولت أهمية خاصة للتعاقدات البشرية النسبية والوضعية والتاريخية، بديلاً للعقائد والتصورات والنصوص الموصولة بمجال العقائد الدينية. فتحرر المجال الديني، وتحرر المجال السياسي، وأصبح الجدل واضحاً في دائرة السياسي بحكم اعتماده على محصلة الصراع الاجتماعي بين البشر داخل المجتمع وخارج كل تصور موصول بإرادات مطلقة.

رابعاً: اتخذت العلمانية طابعاً نضالياً في فكر الأنوار. لكن نتائج الصراع السياسي والعقائدي في المجتمعات الغربية كشفت في النهاية أن الفصل بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة أثمر وضوحاً في مقاربة المجالين، لكنه لم ينه سلطة الدين على البشر، ولا دور العمل السياسي الدنيوي في تدبير شؤون المجتمع. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن مفهوم العلمانية يتمتع، مثل غيره من مفاهيم الفلسفة السياسية المدنية، بمرونة كبيرة. فهو، كما نتصور، مفهوم مفتوح وتجارب البشر في التاريخ تفتحه على جبهات جديدة، وتصورات جديدة، وأساليب جديدة في العمل؛ وهو الأمر الذي يسمح بإدخال تغيرات على حمولته الدلالية بالصورة التي توسعه، وتجعله يستوعب معطيات تاريخية جديدة تمنحه كفاءات نظرية وتطبيقية تستفيد من مختلف التحولات التي لحقته، وما فتئت تلحقه في التاريخ.

إن المفاهيم في المجال السياسي، كما نتصور، ليست جواهر مطلقة ومغلقة، بل إن الفاعلية النظرية والتاريخية التي يتمتع بها البشر تمنحهم إمكانية تطوير المفاهيم وإعادة النظر فيها بالصورة التي تمنحها إجرائية، وتسعف مستعمليها بإدراك أفضل لموضوعات جدلهم.

خامساً: بناء على ما سبق، فإننا نتصور أن الجدل في موضوع مفهوم العلمانية في الفكر السياسي العربي يتطلب التفكير أولاً في طبيعة المجال السياسي العربي، ونوعية المرجعيات النظرية التي توجهه وتساهم في تأطيره. ومن هنا، فإن جدلاً فعالاً في هذا الموضوع يقتضي الإعلان أولاً بأننا نتحدث في المجال السياسي، وأن هذا المجال هو مجال للصراع التاريخي بامتياز، وأن كل محاولة لاستدراج الدين والعقائد الدينية في هذا الباب تبتعد عن روح المفهوم، وتجعلنا نقترب أكثر من علم الكلام، ومن السياسة الشرعية وحراسة الدين؛ وكلها مفاهيم موصولة بتاريخ لم تعد ملامحه واضحة اليوم في حياتنا المعاصرة. فقد تأسست الدولة الوطنية في مختلف الأقطار العربية منذ نهايات القرن التاسع عشر، وظلت الشرعية التقليدية موصولة ببعض مجالات التدبير السياسية في أغلب المجتمعات العربية، ولم يفتح نقاش عقلي واضح حول هذا الموضوع.

وعندما نفكر في تعيين حدود المجال السياسي وأنماط التدبير السائدة في مجتمعنا، فإنه يمكننا أن نفتح نقاشاً في موضوع العلمانية بهدف تطوير هذا المفهوم، وربطه بالإشكالات السياسية والتاريخية المطروحة أمامنا اليوم.

السؤال الثالث: ما رأيك في ظاهرة العولمة؟ وما تأثيراتها المرتقبة على الواقع العربي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التوضيح في البداية أن فهمنا لظاهرة العولمة ينطلق من مسلمة كبرى مفادها أن العولمة، كما نتصور، ليست ظاهرة مكتملة ولا نظاماً اقتصادياً مغلقاً.

إن العولمة، أولاً وقبل كل شيء، عبارة عن دينامية في طور التشكل. وهي، وإن كانت تعبر عن فعل مجموعة من البنيات الاقتصادية والإعلامية بطريقة تبدو في الظاهر مستقلة وآلية، إلا أنها في العمق تشكل مظهراً من مظاهر خيارات إرادية قائمة. اختيارات سياسية تستند إلى توسط مؤسسات اقتصادية ومالية كبرى. مؤسسات تتجه لتعويض الأدوار التي كانت تمارسها الدول الاستعمارية في مرحلة الإمبريالية التقليدية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حتى حدود مرحلة الصراع الثنائي القطبية، كما تبلور بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن مصيرنا أمام ما يجري لن يتجاوز رد الفعل داخل عتبة الهامش. فنحن اليوم على هامش التاريخ. نتفرج، وقد نستهلك على حساب التوزيع العادل للثروة والخيرات. أما أن يكون لنا موقع ما على مسرح الفعل التاريخي، فإن ذلك يعتبر من الأمور الصعبة في ظل أوضاعنا الراهنة.

كيف نواجه إذاً ظواهر العولمة التي تتجه لفرض منطق معين على العالم؟ كيف نواجه التنميط القسري الذي تفرضه العولمة الإعلامية مثلاً؟

إن عولمة الصورة، على سبيل المثال، وقد أصبحت واقعاً فعلياً، تساهم في عملية تحويل العالم إلى سوق في خدمة مؤسسات وشركات عابرة للقارات ومخترقة للمجتمعات. ذلك لحساب آلية في العمل الاقتصادي الهادف إلى تطويق العالم في إطار منظومة سياسية أخلاقية محددة، معادية للتعدد والاختلاف، ومتاجرة بالقيم. منظومة تناهض كل الدول وكل أشكال الحكم في العالم بمنطق المصلحة والمنفعة، حيث تشهر سلاح حقوق الإنسان أمام أنظمة سياسية معينة، وسلاح "الإرهاب" أمام أنظمة أخرى، وتبرر الجرائم الكبرى والتدخلات المفضوحة، وتحاصر من تشاء تحت أغطية وشعارات معينة، بهدف بناء نظام في العلاقات الدولية لا يعطي أي اعتبار لمبدأ التعاقد القانوني الدولي، قدر ما يركز في مواقفه على مبدأ المصالح الأنانية المباشرة. المصالح التي تجعل أنظمة بعينها، وفئات بعينها، ومؤسسات بعينها، فوق الجميع. وهذا المنطق، وإن كان في الشكل يأخذ بمبدأ المصالح الوضعي الحداثي والتاريخي، فإنه في العمق مُعاد للإنسان، ومعاد للعدالة والتاريخ.

في هذا الإطار، يمكن أن نفتح على هامش سيرورة العولمة إطاراً للنقاش النقدي المسؤول المتجه نحو فضح تناقضات الخطابات السياسية والاقتصادية، التي يعمل الغرب، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، على ترويجها والدفاع عنها، وتمريرها خدمة لاندفاعه المتوحش على حساب قاعدة إنسانية أعرض وأوسع في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بل حتى في بعض المناطق في أوروبا، وأحياناً داخل البلدان والمجتمعات التي ينتمي إليها.

إننا نعتقد أن هامش المناورة مفتوح، لكنه لا يكفي للمواجهة. ونحن نتصور أن طريق المواجهة يكون أولاً بالعمل على إعادة بناء الذات. والخطوة الأولى في هذا البناء تتمثل بالتجديد الثقافي والتحديث السياسي، ثم ببناء الذات في تنوعها واختلافها من أجل تأسيس تكتل اقتصادي وسياسي فاعل في محيطه الإقليمي والدولي. ودون ذلك، فإننا قد نرفض العولمة قولا وفي مستوى الخطاب. نرفضها شعاراً دون أن نتمكن من مواجهة مختلف الآثار والنتائج التي ما فتئت تترتب عنها في تلافيف مجتمعنا

واقتصادياتنا، بل وفي عمق تلافيف قيمنا، حيث تعمل الصورة المنقولة بواسطة القنوات التي لا تعد ولا تحصى على بناء كائنات جديدة قد لا نستطيع تصور ملامحها بالضبط في آجال قريبة. نقصد بذلك الإنسان الجديد الذي يتربى منذ سنوات في إطار ثورة الاتصالات ونتائجها المتمثلة بفضاءات الصورة الجديدة بكل عنفها، وبمختلف الإغراءات التي تقدم في نظرتها للقيم والحياة.

مبدأ التكيف الإيجابي الذي لا يكتفي بالتشهير أو الرفض السياسي الجاهز لظاهرة العولمة ومظاهرها، التكيف المعتمد على آلية النقد، والمتجه صوب بناء الذات أولا وفي المدى المتوسط والبعيد، هو المبدأ الذي نعتقد أنه يساعد على مواجهة أكثر فاعلية، حيث نستطيع توسيع دائرة المناورة من أجل فعل مقاوم أكثر نجاعة ومردودية.

لا نستطيع مواجهة مظاهر العولمة بالخطاب الرافض لها بصورة مطلقة. ففي التاريخ لا تصنع الوقائع ولا تحصل المكاسب بالمواقف المكتفية بالرفض دون بحث عن البدائل والممكنات الأخرى. لهذا السبب، يبدو لنا أن معركتنا مع ذاتنا في العقود الأخيرة تشكل مدخلاً قوياً لترتيب دائرة علاقاتنا فيما بيننا. وهو الأمر الذي يمكننا، في حال حصوله على أحسن وجه، من مغالبة كثير من التحديات الخارجية. صحيح إنه لا يمكننا الفصل اليوم بين معاركنا الداخلية والخارجية، وإن الداخل في كثير من الأحوال أصبح خارجاً، إلا أن التدبير التاريخي العقلاني لإشكالات تأخرنا في الداخل، وإشكالات هامشيتنا في الخارج، يتطلب قليلاً أو كثيراً من الحسم والاختيار، قليلاً أو كثيراً من الترتيب الذي يضع سلماً للأولويات وينطلق في تنفيذها، فلا وقت اليوم للاستهانة بما يحصل أمامنا، ولا وقت للانتظار.

السؤال الرابع: يدور اليوم في العالم العربي نقاش في موضوع الإصلاح. وقد شاركت مؤخراً في ندوة عقدتها مكتبة الإسكندرية في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. فما هي أهم نتائج هذا النقاش؟

انعقد مؤتمر قضايا الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية تحت الإشراف المباشر لإدارة المكتبة، وبدعم منظمات مدنية عربية ومشاركتها. وقد نص عنوان المؤتمر على الهدف منه، مشيراً إلى أن الغاية الأساسية للمؤتمر هي بلورة رؤية فكرية جامعة، والعمل على إيجاد وسائل لتنفيذها ونقلها من مستوى التصور إلى مستوى التنفيذ.

يكشف زمن انعقاد المؤتمر عن السياق العام المؤطر لأعماله. ذلك أننا نواجه في الظروف العربية الراهنة قضايا متعددة، من أبرزها التحالف الأمريكي الذي يحتل العراق، والذي يعكس إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم؛ والإرهاب الإسرائيلي المتواصل في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين؛ ثم ما أصبح يعرف اليوم بـ "محاربة الإرهاب"، وما يرتبط بذلك من قضايا إصلاح بنيات المجتمعات العربية في السياسة والمجتمع والفكر وتطويرها.

ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق فشل أغلب الأنظمة العربية في إيجاد السبل المساعدة على تطوير الواقع العربي، في اتجاه الحد من درجات الاحتقان السياسي والاجتماعي التي أصبحت تشكل السمة الأبرز في هذا الواقع.

انطلاقاً من العناصر التي ذكرنا نجد أنفسنا أمام مشروعية التفكير في الإصلاح والتغيير بهدف مواجهة التحديات المستجدة في العالم العربي. ويُواجه العرب في مطلع الألفية الثالثة متغيرات كثيرة تستعجل مطلب الإصلاح، إذ لم يعد ممكناً في زمن

العولمة وثورة المعلومات وارتفاع الحواجز والحدود مواصلة وتيرة العمل بالآليات التقليدية والعتيقة.

صحيح إن مخاضات الإصلاح والنهوض تواصلت في مختلف البلدان العربية طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، لكن أغلب البلدان العربية لم تستطع مغالبة أوضاعها السياسية والاقتصادية بما يكفل لها تجاوز عتبات التأخر والتبعية التي ما تزال تشكل المظهر الأبرز في الواقع العربي.

يمكن أن نشير أيضاً في إطار حصر السياق والسياقات العامة الموصولة بموضوع المؤتمر وإشكالاته إلى أن شعار الإصلاح وارد في جدول الأعمال العربية منذ زمن بعيد، وأن كوابح اجتماعية تاريخية وذهنية كثيرة لا تزال تواصل محاصرتها لهذا المشروع، إضافة إلى المد الذي عرفته بعض التيارات المحافظة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مضاعفة مهمات التيارات الفكرية العقلانية والتاريخية الداعية إلى استيعاب مكاسب الأزمنة الحديثة.

وقد سمحت الواقعة الكبرى التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ببحث مشروع فرض الإصلاح من الخارج بهدف مواجهة ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية الجذور المؤسسة لظاهرة "التطرف" و"الإرهاب"، بالرغم مما تطرحه التوصيفات الأمريكية من مشاكل تتجاوز التسميات السابقة.

لم تعد الدعوة إلى الإصلاح بفعل ما سبق مجرد مشروع تاريخي إقليمي وقومي موصول بسياق تاريخي محدد، بل أصبحت في ضوء ما سبق قضية تاريخية مركبة ومعقدة. والسؤال الذي يمكن أن يطرح الآن هو: هل استطاع مؤتمر الإسكندرية بلورة رؤية مساعدة على إدراك أفضل لمختلف السياقات التي ساهمت في قيامه؟

السؤال الخامس: هل شكلت وثيقة الإسكندرية استجابة مطورة لمشروع الإصلاح وآليات تنفيذه؟

يمكن أن نجيب عن هذا السؤال بتقديم صورة مكثفة عن آلية عمل المؤتمر ونتائجه لنصل في النهاية إلى تبيان طبيعة الجهات التي تقف خلفه وتروم استثمار نتائجه.

لم يشكل فضاء مكتبة الإسكندرية الذي دارت في رحابه أعمال المؤتمر إطاراً للتداول الفكري الهادىء في موضوع ذي أهمية قصوى. فقد تم ترتيب أغلب لحظاته وأوراقه بصورة قبلية متسمة بكثير من سمات الموقف السياسي المباشر. وهذا الأمر لا ينسجم تماماً مع نوعية المؤسسة الحاضنة، وهي مؤسسة للفكر والبحث والكتاب. وقد لا يكون في هذا الأمر ما يدعو إلى التقليل من أهمية المؤتمر. لكننا نتصور أن أوراق العمل الأولى التي تقدم في اللقاءات البحثية والمؤتمرات الفكرية من طرف الجهة المعدة للمؤتمر تتم إعادة النظر في معطياتها بالصورة التي تطور المجهودات الفردية والجماعية الأولية وتُعدّلُها. وهذا الأمر لم يحدث إلا بصورة ضعيفة جداً، بل إن كثيراً من الخلل الموجود في الأوراق المداخل التي قدمت للمؤتمرين ظل حافراً في وثيقتها الختامية العامة التي عرضت في لحظة اختتام المؤتمر.

قسم المؤتمر إلى ثلاث لحظات كبرى: لحظة التدشين، ولحظة الأعمال، ثم لحظة الختام. وتضمن التدشين خطاباً للرئيس المصري حسني مبارك، ثم تبعه لحظة أعمال اللجان. لكن قبل

انطلاق هذه الأعمال، عقدت جلستان عامتان قدمت فيهما أوراق تتعلق بموضوعي عمالة الشباب في العالم العربي، وقضايا المرأة العربية. وأعتقد أن ما قدم في هاتين الجلستين لا يعكس مستوى الدراسات المنجزة في هذا الباب، ولا يقدم صورة فعلية عن الأسئلة الجديدة المطروحة اليوم في المجالين المذكورين.

انقسم المشاركون في المؤتمر بعد انتهاء أعمال الجلستين السابقتي الذكر إلى أربع لجان: اللجنة السياسية وشارك فيها أغلب المؤتمرين، ثم اللجنة الاجتماعية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الثقافية. وقد اشتغلت اللجان يوماً كاملاً استناداً إلى الأوراق الأولية التي أعدت من طرف المؤتمر بهدف تركيب تقديم عام لموضوعاته الأساسية.

وبعد ذلك اجتمع المشاركون في المؤتمر للاستماع إلى تقارير رؤساء اللجان. ونظراً للطابع المستعجل للمؤتمر ولأعماله، فإنه لم يفتح نقاش عام حول النتائج، ولم تصغ الأوراق الأولية من جديد في ضوء الملاحظات والمداخلات والنقاشات التي دارت في لقاءات اللجان، بل إن لجنة الصياغة اكتفت بجمع بعض الملاحظات العامة من القاعة، ليختتم بعد ذلك رئيس المؤتمر، مدير مكتبة الإسكندرية، أعمال اللقاء بقراءة «وثيقة الإسكندرية».

بناء على ما سبق يمكننا أن نسجل جملة من الملاحظات:

لا يعتبر موضوع الإصلاح الشامل في العالم العربي من الموضوعات التقنية التي يمكن تركيب معطياتها الفرعية بطريقة تجزيئية، بل إنه، كما نص على ذلك عنوان المؤتمر، رؤية، أي مشروع فكري يقتضي جملة من المعطيات النظرية المحدِّدة والناظمة لأجزائه ومفاصله وتجلياته الكبرى. ومن النقائص الكبرى لهذا اللقاء تغييبه لمسألة الرؤية الفلسفية والمرجعية النظرية المؤطرة لسؤال الإصلاح، حيث لا يمكن التفكير بوضوح في هذا الموضوع دون تعيين الملامح العامة لهذه الرؤية في أبعادها الفكرية الكبرى.

إن الادعاء بتمثيلية المؤتمر للمجتمع المدني العربي فيه كثير من التجاوز. فقد تكون مساهمة بعض تنظيمات المجتمع المدني في اللقاء مسألة مهمة، لكن لا يمكن القول إن المؤتمر ونتائجه يعكسان صوت المجتمع المدني العربي. ويبدو لي أن أغلب المدعوّين في المؤتمر تلقوا دعوات فردية للمساهمة والمشاركة في أعماله.

قدّم في مناقشات اللجان كثير من الملاحظات المهمة، واغتنت اللجنة السياسية باجتهادات قيّمة في موضوع الإصلاح السياسي، كان من أبرزها المسألة الدستورية، ومسألة الأقليات، وقضايا الانتقال الديمقراطي، وتيارات التطرف، والدين والدولة... إلا أنه لم تتم العناية بهذه القضايا في إطار ديناميات التحول السياسي في بعدها المعقد والمركب.

ونحن نعتقد أن التساهل في موضوع تركيب المرجعية والنظرية، وعدم النص على هذه المرجعية في متن وثيقة المؤتمر يُعَدُّ من النواقص الكبرى في الوثيقة.

إننا نفترض هنا أنه لو تم التركيز في المحاور على التوجهات الفكرية الكبرى، لكانت نتائجه أفضل. ذلك أن المعطيات الجزئية التي حفل بها نص "وثيقة الإسكندرية" غيبت الجوامع الفكرية القادرة على إضاءة وجهة الإصلاح ومقدماته الكبرى.

السؤال السادس: هل يجب أن يكون الإصلاح من الداخل أم من الخارج؟

إن إثارة مسألة الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج طيلة أيام المؤتمر، تكشف أساساً عن مبررات الانعقاد، وتكشف ثانياً عن طبيعة المؤتمر. ذلك أنه لو اتجه المؤتمر لبحث سؤال الإصلاح في العالم العربي، وهو سؤال قديم وموصول بالأعطاب الكثيرة التي تشل حركة التقدم في العالم العربي، ولو طرح هذا السؤال في صيغته النظرية العامة، لما تم النظر إلى مسألة الداخل والخارج بطريقة آلية.

فمن المؤكد أن الإصلاح في العالم العربي شأن داخلي. ومن المؤكد أيضاً أن ملابسات كثير من مظاهر الصراع الدولي الذي تدور رحاه في قلب العالم العربي وفي أطرافه تدعو بدورها إلى مواجهة هذا الموضوع. ويضاف إلى ذلك كله، صعوبة تعيين الداخل والخارج في القضايا التاريخية الكبرى من قبيل إشكال الإصلاح الشامل والعام في العالم العربي. إن سؤال الإصلاح سؤال مركب. وهو يهمنا في سياقاته المحلية باعتباره شأناً ذاتياً. كما يهمنا في سياق متطلبات صراع المصالح في العالم. وأتصور أنه ينبغي علينا مواجهة أسئلة الإصلاح انطلاقاً من كل ما سبق بناء على برامج في الإصلاح موصولة بواقعنا في مختلف مستوياته وأبعاده. وأعتقد أيضاً أنه لا يوجد اليوم داخل مطلق ولا خارج مطلق. فقد أصبح الخارج جزءاً من الداخل بحكم مقتضيات الظرفية العامة التي تؤطر اليوم ملابسات الصراع في المنطقة العربية.

نستطيع التأكد من ذلك عندما نقارن بين وثيقة الإسكندرية وديباجة المبادرة الأمريكية في موضوع الشرق الأوسط الكبير، ومعطيات التقارير الإقليمية والقومية والدولية التي تنجز عن المنطقة العربية. فقد تكشف المقارنة عن وجود قليل أو كثير من الترابط بين بعض القضايا الجزئية في الإصلاح. وليس هذا هو البعد المهم في نظرنا في موضوع مقاربة إشكال الإصلاح. إن المهم في نظرنا هو إطلاق مسلسل الإصلاح في ضوء تجارب الإصلاح القومية والعالمية، مع مراعاة متطلبات الظرفية العامة التي تتسم بسمات التراجع العربي وغياب التوازن في العلاقات الدولية، حيث تسمح آليات جديدة في التواصل وفي فهم المتغيرات بالقيام بمبادرات في الإصلاح موصولة بأبرز إشكالات الوضع العربي. وهذا الاختيار في نظرنا يسمح بإنجاز الخطوات الضرورية للتطوير وللنهوض بالأوضاع العربية.

السؤال السابع: ما هي آليات التنفيذ التي اقترحت في المؤتمر؟

تحدثت الوثيقة عن آليات محددة في تنفيذ معطيات البرنامج المقدم فيها. بعض هذه الآليات آني، وبعضها الآخر يشير إلى إمكانية إنشاء مراصد عربية كثيرة تعنى بقضايا الإصلاح في مختلف البلدان العربية. إلا أننا نرى أن الطريقة التي تمت بها أعمال المؤتمر لا تقدم المؤشرات الكافية لبرنامج في العمل يشتغل في أفق المدى المتوسط والبعيد. فالطابع الاستعجالي الموصول بأسئلة عارضة لا يمكن أن يساعد في بلورة مشروعات في العمل الفكري المؤسسي الرامي إلى إصابة أهداف من حجم الأهداف الكبرى التي تم التداول بشأنها في المؤتمر. إننا نتصور أن موضوع الإصلاح في العالم العربي يقتضي تدبيراً طويل النفس يجمع بين المقاربات الآنية وبرامج المواجهة في المدى الطويل، مع لزوم العناية بالمقاربة النظرية والتاريخية المستوعبة لدروس التاريخ المعاصر في أبعاده المختلفة قومياً وعالمياً. ■

١

تقارير

الندوة الدولية حول:

منظمة المؤتمر الإسلامي، التحدي والاستجابة: الاعتـــدال المســـتنير

إسلام أباد: ١-٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤

أ. حسـن الأنبـاري *

أولاً: كان الرئيس الباكستاني برويز مشرف قد عرض أمام مؤتمر القمة العاشر للدول الإسلامية في ماليزيا في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣ رؤيته حول «الاعتدال المستنير» بهدف تعزيز طموحات الأمة الإسلامية، الداخلية والخارجية. وقد أصدر مؤتمر القمة العاشر في حينه قراراً بتبني «رؤية» الرئيس مشرف، وحدد في الوقت نفسه الخطوات اللازمة لإعداد خطة عمل في هذا الاتجاه. كما تبنى المؤتمر عدداً من التوصيات لإصلاح نظام منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها، ومنها تشكيل لجنة من الشخصيات المرموقة لوضع استراتيجية وخطة عمل لتمكين الأمة الإسلامية من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومتابعةً لمبادرة الرئيس مشرف، الآنفة الذكر، نظّمت وزارة الخارجية الباكستانية تحت رعايتها ندوة دولية في إسلام آباد يومي ١ و ٢٠٠٤/٦/٢ تحت عنوان: «منظمة المؤتمر الإسلامي، التحدي والاستجابة: الاعتدال المستنير». وقد شارك في الندوة ما يربو على الخمسين من المفكرين والباحثين ورجالات السياسة، يمثلون بشكل غير رسمي ٣٦ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، بما فيها الأردن.

ثانياً: شكّل الخطاب الافتتاحي للرئيس مشرف للندوة يوم ١ حزيران ٢٠٠٤ إطاراً عاماً ومركزياً لداولات الندوة وتوصياتها الختامية. ولعل أهم الأفكار التي وردت في الخطاب حول «مفهوم» الرئيس الباكستاني «للتحديات الكبيرة التي تواجه العالم الإسلامي»، و «رؤيته» لمستقبل العالم

* مستشار الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي؛ عضو المنتدى.

الإسلامي، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١ - ازدياد معاناة الأبرياء، خاصة المسلمين، على أيدي المتشددين والمتطرفين والإرهابيين. والحقيقة المرّة أن هؤلاء هم من المسلمين أنفسهم. لهذا «فالأمة (الإسلامية) تواجه اليوم تحدياً هائلاً»، حيث أن معظم نزاعات العالم تعكس تورط المسلمين فيها، مما جعل غير المسلمين يعتقدون، خطأً، أن الإسلام دين يتبنى عدم التسامح، والتشدّد، والإرهاب. إن هذه «الفرضية»، على حدّ تعبير الرئيس مشرّف، «أخذت تدور بسرعة حول الكرة الأرضية، مقرنة الإسلام بالأصولية، والأصولية بالتطرف، والتطرف بالإرهاب».

وبالرغم من أن العالم يعرف أنّ «الإرهاب والتطرف لا دين لهما، فمن غير المحتمل، كما قال مشرف، أن تكسب احتجاجاتنا ومجادلاتنا معركة العقول هذه...». ومما يزيد الطين بلّة، «أننا ربما الأكثر فقراً، والأكثر جهلاً، والأكثر ضعفاً، والأكثر تفرقاً في العالم».

٢ - إزاء حال الأمة الإسلاميّة هذا، ضمّت الألفيّة الجديدة في ثناياها «تحدّيات جديدة، خاصة بالنسبة للعالم الإسلامي، ذات طبيعة سياسية، إضافة إلى أن جميع النزاعات السياسيّة اليوم تطال المسلمين». كما لاحظ مشرف أن أكثريّة الذين يعيشون «تحت الاحتلال الأجنبي: في فلسطين أو كشمير أو العراق» هم من المسلمين.

والأسوأ حظاً أن الصوت الوحيد للأمة الإسلاميّة، وهو منظمة المؤتمر الإسلامي، لم تستطع أن تُبرز صوتها على المسرح الدولي، ولم تتمكن من الارتقاء، كما قال الرئيس مشرف، «إلى مستوى التحديات الجديدة»، مضيفاً: «أن مجرد حجم هذه التحديات... قد أصاب المنظمة بالشلل، فلم تعد ذات صلة بديناميات السياسة العالمية»، بالرغم من أن سكان البلدان الأعضاء فيها يساوي خمس سكان العالم، ويؤلفون ٥٧ عضواً من أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩١.

٣ - وعرض الرئيس مشرف كشفاً بمؤشرات التخلف في بلدان العالم الإسلامي: مؤشرات التنمية البشرية، وإجمالي الناتج المحلي، وانعدام التركيز على العلوم والتكنولوجيا والبحوث، وإغلاق الأبواب أمام الابتكار والاختراعات، إضافة إلى دور العالم الإسلامي الهامشي في عملية العولمة، وأن ٢٢ من الدول الإسلامية تعتبر من البلدان الأقل نموّاً في العالم (من أصل ٤٩)، ومن البلدان المدينة بإفراط.

لهذا لا بد من عمل شيء ما لإيقاف هذه «المذبحة» في العالم، على حدّ تعبير مشرف، وأن يضع العالم الإسلامي نهاية «لهذا الانحدار...». ويرى الرئيس الباكستاني أن أفضل استراتيجية للتعامل مع هذا الواقع هي «الاعتدال المستنير».

٤ - تتكون هذه الاستراتيجية من شقين. الأول تتولاه الدول الإسلامية، ويتلخص بنبذ التشدد والتطرف، مع تبني طريق النهوض الاجتماعي والاقتصادي. ويتولى الغرب، خاصة الولايات المتحدة، الشق الثاني الذي

ينبغي أن يهدف بكل حزم إلى حل جميع النزاعات السياسية حلاً عادلاً، مع مساعدة العالم الإسلامي على تحقيق نهضة اجتماعية اقتصادية.

وأوضح الرئيس الباكستاني أن «المنطق» الذي تستند إليه رؤيته حول الاعتدال المستنير هو:

(أ) – أن السبب الأساسي للتطرف هو الظلم السياسي والحرمان. والظلم السياسي يمكن أن تفرضه قوى خارجية، أو يكون نتيجة لتأثيرها أو نتيجة للنظام الاجتماعي القومي. وحين يختلط الظلم السياسي بالفقر والجهل، يولد مزيجاً متفجراً يقود إلى الشعور بالحرمان واليأس والضعف، وبالتالي إلى التشدد وارتكاب أعمال إرهابية. كما يسهل «أدلجة» الجهلاء لاعتناق عقائد دينية مشوّهة، إضافة إلى «شرائهم» من قبل شبكات إرهابية تحت وطأة الجوع.

وألمح مشرف في السّياق نفسه إلى التطورات في أفغانستان والانتفاضة الفلسطينية وأحداث ١١ أيلول «والعمليات» في العراق، التي أدت مواقف الولايات المتحدة فيها إلى «استقطاب الجماهير الإسلاميّة» ضدّها. واستنتج أن ذلك «يبرهن أن ما يغذي التشدد والتطرف ليس هو الإسلام كدين، وإنما النزاعات السياسيّة».

وفي إطار هذا التحليل، قال إن نظرية صِدَام الحضارات لا تصبّ غير الزيت على النّار، وإن إشارة البابا (عند ترحيبه بالدول العشر الجديدة في الاتحاد الأوروبي) إلى أن «هذا التكتّل يمكن أن يواجه تحدّيات القرن الحادي والعشرين فقط إذا دافع عن جذوره المسيحية»، وأن «هوية أوروبا ستكون غير قابلة للفهم بدون المسيحيّة» لا تساعد أيضاً على تهدئة «الانفعالات».

(ب) – إن انتشار الإسلام لم يتمّ أساساً عن طريق السّيف، بل، كما لاحظ مشرف، عبْر القيم التي حملتها الجيوش الإسلاميّة... وفيما يتعلق **بإدارة الدولة، فإن الإسلام يوضح ما ينبغي أن تكون الدولة عليه من القيم** التي يجب أن تتبناها، **وليس الشكل الذي ينبغي أن تكون الدولة عليه.** وقال الرئيس الباكستاني: حان الوقت للتخلي عن الصورة المشوّهة، السطحيّة، الطقوسيّة للإسلام. فقيم الإسلام العميقة يعكسها النموذج الشخصي للرسول عليه السلام: العدالة، والرحمة، والتسامح، وكرم الرّوح... والرغبة المتأججة للارتقاء بالإنسانية إلى عالم أفضل.

وأكد أن التقدم من خلال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ومحاربة الفقر، والعدالة الاجتماعية **لا يمكن أن تتم من خلال منهج صدامي،** بل **باتباع منهج تصالحي وسلمي ليتسنى محو الاعتقاد** أن **الإسلام هو دين التشدّد، وهو ضدّ التحديث والديمقراطية والعلمانية.** فالإسلام يدعو للاعتدال واتباع الطريق الوسط وتفادي التطرّف.

ثالثاً: إدراكاً من الرئيس مشرّف، كما يبدو، لحقائق الواقع الدولي المحيط بأية جهود لتحقيق استراتيجية الاعتدال المستنير، لاحظ الرئيس في نهاية خطابه أن العدالة في العالم الذي نعيش فيه «لا تتوفر لنا دائماً»، لكن على العالم الإسلامي أن يحقق الشق الذي يخصّه من استراتيجية الاعتدال إذا كان يريد مطالبة الغرب بحلول عادلة للنزاعات

السياسية التي تتعلق بالبلدان الإسلامية.

رابعاً: لتنفيذ الاستراتيجية التي يقترحها الرئيس مشرف، فإنه يرى أن لمنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً أساسياً في هذا المجال. وهي تحتاج بالتالي إلى «شحنها» بالحياة لتتمكن من تنفيذ مبدأين نص عليهما ميثاق المنظمة، وهما «الوحدة من الداخل، والتضامن من الخارج». لذلك اقترح مشرف ضرورة إعادة هيكلة المنظمة وإصلاحها وتنشيطها.

وفي هذا الإطار أشار الرئيس إلى أن «لجنة الشخصيات المرموقة (Commision of Eminent Persons)»، التي قال إنه يجري الآن تشكيلها تنفيذاً لقرار القمة العاشرة، «ستضع الاستراتيجية وخطة العمل لتمكين الأمة (الإسلامية) من التصدّي لتحديات القرن الحادي والعشرين، ولإصلاح نظام المنظمة وإعادة هيكلتها»، بما في ذلك الأمانة العامّة ومسألة تمويل برامج المنظمة. وألمح إلى انتقاد الأمانة العامّة قائلاً إنها ينبغي أن تنشىء دوائر ذات كوادر مهنية مكرسة للفكر الإسلامي، وللنهضة الاقتصادية والتجارية والتعليم العالي، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، والعناية الصحية، والتنمية النسائية. وإذا كان تمويل هذا يستغرق بعض الوقت، فينبغي على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة. واقترح الرئيس مشرف انتداب مهنيين «تكنوقراط» مقتدرين للعمل في المنظمة على نفقة تلك الدول.

أما تنفيذ شقي إستراتيجية الاعتدال المستنير، فينبغي، كما أكّد مشرف، الشروع بهما وتنفيذهما في آن واحد، وينبغي أن ينجحا كلاهما.

وبلغة دبلوماسية بالغة النعومة، ربما، وغير مباشرة، أشار الرئيس في الختام إلى لجوء بعض القوى إلى استخدام القوة لتحقيق السلام، وحذّر من «أنّ العالم ككل وجميع القوى يجب أن تدرك أن الصّدام واستخدام القوة لم يعودا الخيار المتوفر لتحقيق السلام في النهاية».

خامساً: لمزيد من توضيح رؤية الرئيس مشرف وأفكاره، تمّ تنظيم اجتماع أو جلسة عصف فكري في القصر الرئاسي، أدارها الرئيس شخصياً، وكانت خالية من الشكليات الرسمية تماماً، لكن الوقت وتنظيم الجلوس ربما لم يوفرا مجالاً لمداخلات معمقة. وخلال فترة الاستراحة، لاحظ كاتب هذه السطور خلال حديثه مع الرئيس أن خصوصيّة «الظلم السياسي» والظّروف المولِّدة لثقافة التشدّد والعنف أحياناً في العالم الإسلامي تختلف من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فقد يتعذّر صياغة توصيات مطلقة تنطبق على الجميع فيما يخصّ التصدي للتشدّد والتطرّف. عبّر الرئيس في تعقيبه عن موافقته، وقال إنه لا شك أن إجراءات كل بلد إسلامي ينبغي أن تعكس خصوصيّته في التصدي للتطرّف والإرهاب.

سادساً: قدّمت للندوة تسع عشرة ورقة بحثيّة مطوّلة، تليت ونوقشت باختصار شديد في جلسة اليوم الثّاني للندوة. وكانت أهم المحاور التي ركّزت عليها الأوراق هي: مفهوم الاعتدال المستنير (وهو التعبير الذي اعتبر مرادفاً للوسطية الرشيدة)، والإسلام والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، وإصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي ودورها في العالم المعاصر.

ومثّل المشاركون (٣٦) من الدول الأعضاء من أصل (٥٧) في المنظّمة، وهي: الجزائر، وأذربيجان، والبحرين، وبنغلادش، وبنين، وبروناي،

والتشاد، وجيبوتي، ومصر، وغانا، وإندونيسيا، وإيران، والأردن، وكازاخستان، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، والمالديف، ومابوتو، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، وعُمان، والعربية السعودية، والسنغال، والسودان، وسوريا، وطاجكستان، وغامبيا، وتوغو، وتونس، وتركيا، وتركمنستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، واليمن.

ومن الملاحظ أن ٧ من الدول العربية لم يحضر مشاركون منها، واكتفت السعودية بتمثيلها من قبل سفيرها في إسلام أباد.

سابعاً: توصيات الندوة: وافق المشاركون على التوصيات الآتية (باختصار):

المقدمة:

يواجه العالم الإسلامي حالياً تحدّيات خطيرة في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والفكرية العقائدية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلام، والمجالات التنظيميّة. وتمثل منظمة المؤتمر الإسلامي أداة لمساعدة العالم الإسلامي في التصدي لهذه التحديات، لكنها منذ تأسيسها عام ١٩٦٩ لم تستطع تحقيق أهدافها.

وقد قررت القمة العاشرة تأليف «لجنة من الشخصيات المرموقة» لإعداد استراتيجيّة وخطة عمل للتصدّي لتحدّيات القرن الحادي والعشرين... مع إعداد خطة شاملة لتعزيز السّياسات والبرامج الخاصّة بالاعتدال المستنير، وكذلك إعداد توصيات لإصلاح المنظّمة وإعادة هيكلة نظامها.

وكانت أهم الآراء التي تمّ التعبير عنها في الندوة والتوصيات الصادرة عنها تتلخّص على النحو الآتي:

التّحدّيات: سياسيّاً، سيطرة الغرب على المسرح الدولي، بينما الأمة الإسلامية مهمّشة.

أمنيّاً: تواجه الأمّة الإسلاميّة «أزمات أمنيّة خطيرة»، مثل «فلسطين، وكشمير، وأفغانستان، والعراق». عدم قدرة المجتمع الدولي على حل هذه الأزمات ولّد لدى أقليّة من الأمة الإسلاميّة توجهات متطرّفة. أما اقتصادياً، ففشلت البلدان الإسلاميّة في تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها، كما فشلت في الوقوف متّحدة أمام تحدّيات العولمة.

وعلى المستوى الفكري/العقائدي، فشل العالم الإسلامي في مواجهة تحدي «معركة الأفكار»، حيث لم يقدم بديلاً يشمل نواحي الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية في العالم الحديث. كما أن العالم الإسلامي متخلف عن التقدّم العلمي والتكنولوجي للغرب بسبب ضآلة الموارد المخصّصة للتربية، وللعلوم والتكنولوجيا.

أما التحدّي الإعلامي إزاء تصوير الغرب للعالم الإسلامي وللدين الإسلامي بشكل نمطي ومشوّه، فيتطلّب من الأمّة ومن منظمة المؤتمر الإسلامي إبراز الصورة الحقيقيّة للإسلام وقيمه.

وتنظيمياً، فإن التصدّعات الهيكليّة مسؤولة جزئياً عن فشل مؤتمرات المنظمة في تحقيق أهدافها.

الاستجابة: سياسياً وأمنياً: تقوية وحدة الأمة الإسلاميّة وتضامنها، وتبنّي مواقف واستراتيجيّات مشتركة إزاء القضايا الأمنية الرئيسية، مع تنفيذ إصلاحات داخليّة في الدول الإسلاميّة لتشجيع ومساندة قيام حكومات تمثيليّة وفقاً للمبادىء الإسلاميّة، وتفادي سياسة المواجهة أو الانحدار في التعامل مع الغرب بالتأكيد على سياسات الاعتدال

والتعاون عبر الحوار، كما يعكسها مقترح الرئيس مشرف حول «الاعتدال المستنير»، واقتراح الرئيس خاتمي «حوار الحضارات». وكذلك التأكيد على أن كفاح الشعوب الإسلاميّة في سبيل حق تقرير المصير ومقاومة الاحتلال والهيمنة الأجنبية لا تتساوى مع الإرهاب، إضافة إلى تأسيس آلية لمنع النزاعات ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي، مع تعزيز حكم القانون والتعدّديّة والمحاسبة والشفافيّة والقضاء على الفساد.

اقتصادياً: تبني موقف مشترك في القضايا الاقتصادية المهمة في المحافل الدولية، ومساندة بنك التنمية الإسلامي في أنشطته التنموية والتمويلية، مع تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

فكرياً/ عقائديا: تأسيس مجموعة فكريّة ضمن المنظّمة للتصدّي بفاعليّة للتحديات الفكرية والعقائديّة، وتنشيط مؤسسات الاجتهاد لتمهيد الطريق لنهضة إسلاميّة، إضافة إلى إصلاح مناهج المدارس الدينيّة، مع تشجيع حماية حقوق الإنسان.

أما في المجال العلمي والتكنولوجي، فقد أوصت الندوة بزيادة الموارد المخصّصة للتربيّة والعلوم والتكنولوجيا في الدول الإسلاميّة.

وفي المجال الثّقافي: تمّ التأكيد على إبراز مبادىء حقوق الإنسان في الإسلام واتساقها مع المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان... وتشجيع تأسيس قناة تلفزيون إسلاميّة.

أما تنظيمياً: فأوصت الندوة بزيادة تمويل الأمانة العامّة للمنظمة، وبتسديد الدّول الأعضاء لمساهماتها دون تأخير، وضرورة أن يتوفر في الأمانة العامة دوائر مزوّدة بكوادر مهنيّة ملتزمة بالفكر الإسلامي والتعليم العالي، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا....

سابعاً: بعض الملاحظات حول الندوة

١- في تقديري أن «التوصيات» صدرت كما صاغها الجانب الباكستاني بالتعاون مع الأمانة العامّة للمنظمة دون إغنائها بالأفكار التي طرحت خلال المناقشة.

٢- «استراتيجية» الاعتدال المستنير وآليات التنفيذ المقترحة جاءت في رأيي مبسطة أفقدتها الواقعيّة المطلوبة في معظم أجزائها.

٣- ويمكن القول إن عقد الندوة لمناقشة أفكار الرئيس مشرّف حول الاعتدال المستنير، واهتمام الرئيس شخصياً بالمداولات يعكسان رغبة باكستان في أن تبرز للمجتمع الدولي، والولايات المتحدة بشكل خاصّ، دورها القيادي في محاربة الإرهاب في العالم الإسلامي، وعزمها على تطويع ثقافة العنف. وبالتالي، فهي جديرة بدعم الغرب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وربما الأهم، مساعدتها على تسوية مشكلة كشمير مع الهند سلمياً.

٤- لعل أهم ما أضافته الأوراق البحثية إلى طروحات الرئيس مشرّف هو باختصار شديد:

(أ) تحليل بعض الجوانب القانونيّة الخاصّة بميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ب) لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالبعد المسيحي العربي والمهاجرين المسلمين في علاقة العالم الإسلامي بالغرب.

(ج) تحليل «رد الفعل» الإسلامي ودلالاته بالنسبة

للاعتدال والتنوير.

(د) الاستنتاج أن الوسطية المستنيرة تتكىء على خمس ركائز، هي:

- التسامح.
- العقلانيّة (كل ما حكم به العقل فهو شرع، وكل ما حكم به الشرع فهو عقلاني.. مقاربة إلى حد ما بمذهب المعتزلة).
- المحبّة (الرحمة).
- حياة طبيعيّة (بالنسبة للمسلمين يجب أن تكون الحياة الدنيا مزرعة مليئة بالثمار).
- القوّة: الوسطيّة تحتاج إلى القوّة.

٥- اعتبر بعض المشاركين خلال الأحاديث الخاصة أنّ الجانب الباكستاني حرص على تفادي ذكر الولايات المتحدة عند انتقاد لجوء بعض الدول إلى استخدام القوّة في علاقاتها الدوليّة، أو شنّ الحرب، أو الاحتلال العسكري، بدون غطاء من الشرعيّة الدوليّة.

كما لوحظ عند مخاطبة الغرب أن لغة الجانب الباكستاني ومضمون خطابه كان دفاعياً إلى أبعد الحدود.

٦- أجمع المشاركون في مداخلاتهم على التفريق بين الإرهاب والمقاومة ضد الإحتلال، وعلى أن الإرهاب ألحق ضرراً كبيراً وعميقاً بمصالح الشّعوب والدول الإسلاميّة، وبعلاقاتها الدّوليّة.

٧- يبدو أن «توصيات» الندوة كانت مقرّرة سلفاً من حيث المضمون واللغة، ولم يترك مجال لأي تعديل أو إضافة رغم موافقة رئيس الجلسة الختاميّة (من باكستان) على بعض التعديلات الطفيفة.

٨- أتاحت الندوة فرصة طيّبة وأجواء رحبة لتعارف المشاركين وتبادل الرأي، لا سيما وهم نخبة لها تأثيرها في صناعة الرأي العام في كثير من الدول الإسلاميّة. كما يمكن اعتبار الندوة خطوة في تعزيز العلاقة بين أصحاب القرار والمفكّرين في الدول الإسلاميّة.

٩- ربما كان من أهمّ المقترحات لإصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي اقتراحٌ بإنشاء محكمة عدل إسلاميّة مماثلة لمحكمة العدل الدّوليّة؛ لكنه لم يحظ بما يستحقه من مناقشة.

■

تقرير مجموعة الحكماء التي تم إنشاؤها بـبـادرة من رئيـس المفوضيــة الأوروبيّة *

حـــوار الشــّـعوب والثقــافـــات في الفضـــــاء الأورومتوســـــطيّ

ملخص تنفيذيّ

يصعب اعتبار المتوسط بمثابة مجموعة متماسكة البنيان دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الفجوات التي تقسمه والصراعات التي تمزّقه، مثل الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يحدث في لبنان وقبرص ودول غرب البلقان، وما بين اليونان وتركيا وفي الجزائر، وكذلك انعكاسات وتداعيات حروب أخرى دارت أو تدور رحاها في مناطق أبعد، مثل أفغانستان والعراق وغيرها. فالمتوسّط يتألّف من مجموعات فرعية تتحدى وترفض في آن واحد الأفكار التوحيديّة. ومع ذلك، لا يعدّ الصّراع في المنطقة المتوسطيّة قضاء مقدّراً ولا مصيراً محتوماً. وهذه الحالــة هي التي حدت برئيس المفوضية الأوروبية «رومانو برودي» إلى تأسيس مجموعة حكماء. وقد ركّزت هذه المجموعة تفكيرها على الحوار بين الشعوب والثّقافات ضمن السّياق الأوسع للعولمة الاقتصاديّة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، والتواجد المستديم على أرض الاتحاد لمجموعات سكّانيّة ومواطنين من أصول مهاجرة، وكذلك للتساؤلات القائمة حول الهويّة التي تلقاها هذه التغيرات على جانبي المتوسط.

يقود توسيع الاتحاد الأوروبي الأخير إلى التساؤل في الوقت نفسه عن هويته، وعن علاقته مع باقي العالم بدءاً بالبلدان والمناطق التي يقيم معها روابط جوار. وتعبّر سياسة الجوار بشكل جلي عن تلك الرؤية المتمثلة في جعل الاتحاد عنصر جوار، مع حتمية تحمل المسؤولية الخاصّة في أن يكون الاتحاد قطب الاستقرار ضمن تلك المقاربة، وبالتالي جعله يقيم علاقات جوار أكبر مع «حلقة أصدقائه» القريبين.

وتتعرض بلدان المتوسط، غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدورها إلى عدة قوى تعاكس سعيها نحو تشكيل تجمع، وعملها على إسماع أصوات شعوبها. ويمكنها أن تجد كذلك في جوارها مع «جارها الشمالي»، الذي تعود قوته في جزئها الأكبر إلى توحيده، انفتاحاً خصباً على الصعيد نفسه في اتجاه

* بروكسل؛ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣ [الصّيغة النّهائيّة].

علاقات جوار على قدر أكبر من التكثيف والمساواة.

إن من شأن العولمة أن تترافق مع تحولات عميقة وجوهرية على ضفّتي المتوسّط. وفي ظلّ انتقال معمّم للأطر والمرجعيّات القائمة بفعل امتزاج الشعوب والأفكار، وكذلك بفعل تدفّقات السلع والخدمات، أصبح إيقاع هذه التحولات لا يسمح دائماً بتعريف ما ظلّ ثابتاً على حاله في مختلف «الحضارات» التي جدت فيها تلك التحوّلات. وما بين نزعة قدرية مستسلمة للعولمة الاقتصادية بالأساس، وحالات انغلاق على الهويّة اتخذت شكل الإقصاء، باتت الوسيلة الوحيدة أمام الجميع، من أجل بناء مستقبل مشترك وخلاّق، هي السعي نحو قيادة التطوّر بشكل جماعي. ويتطلّب هذا الأمر توفر شرطين اثنين، وهما، من جهة أولى، البحث في إطار الحوار مع الآخر عن مصدر لمرجعيات جديدة خاصة بالذات، ومن جهة أخرى، تقاسم الطموح من أجل بناء «حضارة مشتركة» مع الجميع، وبالتالي الإقرار بالتنوّع المشروع للثقافات الموروثة، وبعبارة مختصرة «عيش الخصوصيّة حتى النخاع لكي تجد فيها مطلع فجر الكونيّة»، مثلما يدعونا إلى ذلك ليوبولد سيدار سنغور. وستتخذ تلك الحضارة المنشودة الطابع الكوني في أفقها، والمساواة كرابطة رئيسية في بنائها، بينما سيتغذى ذلك الحوار على التنوّع، وتكون متعة الاختلاف رابطته الرئيسية.

ومن خـلال الوعي بهذه الضرورة، فقد تولّدت الإرادة السياسية لاقتراح مبادرة قوية. ويتمثل العمل المطلوب في تطوير حوار بين الثقافات يتجاوز المعنى التقليدي للكلمة إلى مدلولها الأنتروبولوجي بالأخصّ، والذي يضمّ جميع الجوانب الملموسة التي تنطوي عليها أي ثقافة تمارس المُعاش اليومي (التعليم، ودور المرأة، ومكانة السكان ذوي الأصول المهاجرة وصورتهم، وغيرها...)

إنّ الثقافة في جوهرها مجال للمساواة بين جميع الأشكال التي يمكن أن تتخذها الثقافة ذاتها. وهي تشكّل بالتالي، وفي الوقت نفسه، الأساس والعامل الناقل لأي علاقة منصفة. لكن الثقافة أيضاً هي المكان الأفضل لحالات سوء الفهم، مثلما هي مكان للحكمة المتبصرة. وبذلك، فهي الفضاء الممتاز لأي عمل مشترك بين أطراف متساوية لإقامة وإثراء علاقة أورومتوسطية ما زالت محفوفة بالمعوقات (التخيلات المتفاعلة، ودور وسائل الإعلام... الخ.) وحالات الإنكار (للحقوق والكرامة والحرية والمساواة ...الخ.). إذاً، فلماذا توضع هذه العلاقة في موقع متقدم؟ إنه من المؤكد أن ذلك ليس من أجل منع حصول صِدام افتراضي للغاية بين الحضارات، بل هو انطلاق من يقين أن نصفيّ الفضاء الأورومتوسطي سيعيشان التجربة اليوميّة لأسباب التكامل الكبرى بينهما على مدى نصف قرن. وأصبح الأمر اليوم يتعلق بإعدادهما لتلك التجربة. فأسباب التكامل تلك هي بصدد التشكل الآن، لكن قد لا تؤدي إلى النتيجة المرجوة معا ما لم يرافقها مجهود من خلال سعي طموح لتحقيق الالتقاء بين الشعوب والحضارات. وبالتالي، فإن الرهان تاريخي ومهم على الصعيد السياسي، وهناك حاجة ملحّة وأكيدة.

ولماذا التركيز على الثقافة بالذات كعامل ناقل للحوار ضمن هذه العلاقة؟ فليس الهدف بالتأكيد جعل الثقافة وصفة علاج شاملة، أو بديلاً للسياسات القائمة ضمن الشراكة الأورومتوسطية التي رسمها مؤتمر برشلونة. إن الأمر يتعلق بإشراك المجتمعات المدنيّة في الحلول الهادفة إلى وضع حدّ لحالات التفرقة أو التمييز التي ما يزال يعاني منها غالباً المواطنون الأوروبيون من ذوي الأصول المهاجرة غالباً،

وكذلك للحالة المستمرة من أشكال الظلم والعنف وعدم الاطمئنان السائدة في الشرق الأوسط، وتركيز برامج تعليم تضع المعرفة المتبادلة والتفاهم محل التصوّرات والمدركات السلبية المتبادلة... الخ.

ويهدف هذا المسعى كذلك إلى خلق الشروط الملائمة لتحقيق مزاوجة متوافقة بين التنوع الثقافي - والديني على وجه الخصوص - وحرية الوعي بدون أي قيد بجميع أبعادها، وحياديّة الفضاء العام. وإذا ما توفرت هذه الشروط مجتمعة، فهي ستكون بمثابة ضمان لمسار علمنة مجتمعيّة متفتّحة بدونها قد تستمر تلك الأفكار المسبقة العنصريّة والمعادية للساميّة والمعادية للإسلام إلى ما لا نهاية. وقد وجدت مجموعة الحكماء نفسها وسط إجماع على أن تدني بشدّة جميع الأطروحات العقائديّة وأشكال الخطاب التي تجيز أي شكل من أشكال الإقصاء والتمييز مهما كانت مقاصدها.

وسعياً منها إلى قيادة الحوار ضمن هذه الرؤية، فقد قامت مجموعة الحكماء بتعريف وتصنيف المبادىء المؤسسة التي ترجمت بدورها إلى مبادىء عمل سيستند إليها حوار الشعوب والثقافات في الفضاء الأورومتوسطي ليكسب البعد الإنساني لسياسة الجوار. هذا الهيكل من المبادىء هو الذي يشكل «برمجيّة» المؤسسة الأورومتوسطيّة من أجل حوار الثقافات، التي يتعين أن يمكنها «كراس الشروط» الخاص بها من دفع جميع الإجراءات والأعمال المستجيبة لتلك المبادىء وتطويرها وتنسيقها من جهة، ومن تقييم مدى مطابقة أي مبادرة مع تلك المبادىء من جهة ثانية.

كما قامت مجموعة الحكماء كذلك بتعريف ثلاثة اتجاهات «عملياتية» في مجالات التعليم، وتنقل الأشخاص، وتثمين أفضل الممارسات والتطبيقات الاجتماعيّة، وكذلك وسائل الإعلام. وقامت أيضاً بصياغة كل منها في عدد من المقترحات الملموسة.

الفهـــرس

خاتمة

لا يمثل صِدام الحضارات حالياً، وبأي حال من الأحوال، وسط الفضاء الأورومتوسطي سوى خرافة اتخذتها بعض الأطراف مطيّة، وهللت لها أطراف أخرى.

ولكي يكون الأمر على هذا النحو، وعلى الرغم من البوادر التي تبعث على القلق على الساحة الدوليّة، فإننا نوصي بأن تصبح الثقافة، بدون تأخير، الذراع المحرّكة لبروز شعور تدريجي بالانتماء المشترك ووحدة المصير. ومن خلال ذلك، ستتمكن أوروبا وشركاؤها المتوسطيون من تأسيس قواعد «وعي مدني موسّع» يعتمد على قراءة متقاربة للتاريخ ولمقوّمات الموروث المشترك.

وعلينا أن نحذر من أنه إذا لم «نستثمر» من الآن في الثقافة، فإننا قد نتعرض جميعاً لخطر المواجهة مع هذه الحالة من الانفجار المعمم، حيث تصبح الثقافات رهينة في خدمة الأهداف الأكثر رجعيّة وإجراماً.

أما إذا قرّرنا جماعياً مواجهة هذا التحدي الافتراضي، فإن شعوب ضفتي المتوسط ستشكل في غضون خمس وعشرين سنة مجموعة بشريّة واقتصادية متحدة المصير وقادرة على أن تذيع مكانتها في التاريخ. وبالتالي، لن تظل العولمة مهداً للتهميش وللإحباطات التي تتصل أحياناً بالهوية المترتبة عنها.

وإن الأمل الذي نعلّقه على الحوار بين الشعوب والثقافات لا يمنعنا مع ذلك من توخّي الحذر. فنحن واعون تمام الوعي بالمشكلات، وكذلك بالمخاطر التي تحدق بوضع بعض توصياتنا حيز التنفيذ.

كما أن الخطر في شمال المتوسط خطر مزدوج. فهو، أولا، الخطر التلقائي من غياب التوافق الأفقي الكافي الذي من أجل درئه سيستند الاتحاد الأوروبي إلى أحكام اتفاقية الاتحاد كنقطة ارتكاز. ومع ذلك، يضاف إلى هذا الخطر الأول خطر غياب التوافق العمودي في حالة عدم انخراط البلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في فلسفة العمل التي تم ضبطها. وحتى في غياب الدعم الشعوبي الكاره للأجانب، أو الدعم الولائي المرتكز على أسس تمييزية أو إقصاء، فإن هذا «القصور غير المعلن» قد يزيد في حدة ردود الفعل الرافضة، أو يثيرها من بدايتها.

أما بالنسبة لجنوب المتوسط، فإنه لا يتوفر لديه إلا قدر ضئيل من وسائل الحماية ضد تبعات خطر اللغة المزدوجة وتحويل وجهة موضوع الحوار

ذاته في أوساط بعض نخبه أو صلب مجتمعه المدني. ولا يبقى سوى توفر الشجاعة السياسية وإرادة الانفتاح، وهما عنصران يمكنهما الاستناد إلى سياسة حوار لا تبقى «**على سطح الأشياء**»، بل تشرّك على نطاق واسع – إلى جانب هياكل السلطة التقليدية – جميع القوى الحية في المجتمعات المدنية.

قائمة مقترحات العمل

مع مراعاة إمكانية القيام بجرد للتدابير الجارية حالياً، والمبادرات التي سبق التخطيط لها علاوة على ذلك، ولا سيما تلك الرامية إلى تحقيق الفاعليّة لبعض تلك الإجراءات أو إلى استكمالها، فقد استقر رأي مجموعة الحكماء على عشرين مقترح عمل ترسم التوجهات العملية الثلاثة الوارد بيانها لاحقاً.

ويجب أن تمتلك **المؤسسة الأورومتوسطية** المنتظر إحداثها، علاوة على ذلك، ضمانا يخولها استقلالية تامة وغير مشروطة، وأن تتوفر لديها القدرة على التعبير عن **تنوع** الثقافات من أجل تأمين تركيز جميع تلك الإجراءات الموجهة للمجتمعات المدنية والمشركة لها، ثم العمل على تنفيذها وفق نسق مترابط.

جعل التعليم عاملاً ناقلاً للتمرس على التنوع ومعرفة الآخر

– التمرس على التنوع وعلى معرفة الآخر بدءاً من المدرسة الابتدائية يجب أن يرتكز بصفة خاصّة على سلسلة من الترتيبات النوعيّة الملموسة تخص العناصر الآتية:

١ – التمرس على لغات المحيط المتوسطي.

٢ – إعادة تهيئة البرامج في اتجاه تدريس مقارن للأديان والثقافات.

٣ – انتقال للأطفال (رحلات، عمليات توأمة وتبادل مدرسي).

٤ – توفير متبادل للنماذج التعليمية حول الثقافات والتاريخ والديانات في إطار رؤية شاملة لإحداث برنامج معارف **متقاسمة**.

– ثم على المدى البعيد، لكن شريطة البدء بالتوازي من الآن:

٥ – إعادة صياغة للعلوم الإنسانية، وتدريسها في كل ما يتصل بالبعد الأنثروبولوجي والقانوني والثقافي والديني والاقتصادي والاجتماعي... إلخ. لتاريخ المحيط المتوسطي. ويتعلق الأمر هنا بتحديد عناصر **المعارف المتقاسمة**.

على أن يستكمل هذا الإجراء بتدابير نوعية ملموسة في المجالات الآتية:

٦ – تكوين المدرّسين، ومراجعة الكتب المدرسية والجامعية.

٧ – ترجمة الأعمال الكلاسيكيّة والمرجعيّة.

٨ – توفير الدعم لقطاعات النشر في إطار الإجراءين السابقين.

٩ – إحداث أكاديميّة أورومتوسطيّة لتوفير القاعدة العلمية للإجراءات الأربعة أعلاه (بمساندة المؤسسة الأورومتوسطية).

- تركيز شبكات معرفة وتعارف مع:

١٠ – مضاعفة مراكز الدراسات الأورومتوسطية على كامل المحيط المتوسطي.

١١ – إحداث شبكة كراسي تدريس جامعية «بروديل – إبن خلدون» يتم ربطها بشبكة «جان مونيت».

تطوير الانتقال والتبادل وتثمين الخبرة المعرفية للكفاءات وأفضل الممارسات والتطبيقات الاجتماعية.

١٢ – التشجيع على إحداث شبكات أماكن لقاء «مدنية» وتطويرها لتسهيل التمازج الاجتماعي والحوار بين الأجيال.

ويتعيّن في هذا السياق إحداث آليات تشجّع على التعبير عن الاختلافات الثقافية في الفضاء العام بحيث يتولد لدى الجميع شعور بالانتماء المشترك في كنف الكرامة والاعتراف المتبادل.

١٣- التشجيع على إيلاء دور متزايد للجمعيات المحلية، خاصة في مجال الأعمال التضامنيّة.

١٤- تنظيم الجمعيات المحلية ضمن شبكة (أنظر المقترح ١٣ أعلاه) لغرض التشجيع على «أفضل الممارسات والتطبيقات» في مجال الإدماج الاجتماعي، والاستعانة حينئذ بالخبرة المعرفية المتوفرة لدى الثقافات المحلية والإقليمية، خاصة في مجال الصحة العامة (رعاية كبار السنّ على سبيل المثال) ومختلف أشكال التعبير الثقافي.

١٥- تحفيز شباب ضفتي المتوسط على «التزام مدني في خدمة المنطقة المتوسطية» يحمل تسمية «التزام مدني للشباب الأورومتوسطي»، ويعتمد على العمل التطوعي.

١٦- تعزيز دور الحارس للمؤسسة الأورومتوسطية من خلال إنشاء خلية داخلها تحت تسمية «خلية يقظة» / فريق مهام مكلف بحصر وإحصاء «أفضل الممارسات والتطبيقات» على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الحوار بين الثقافات لغرض فحص مدى الجدوى من تمديدها إلى نطاق أوسع. وستتولى خلية اليقظة هذه، كذلك، مهمة جمع الأفكار والمقترحات الجديدة من أجل تمكين المؤسسة من المساهمة في إعداد مقترحات ملموسة.

جعل وسائل الإعلام أداة متقدمة لمبدأ المساواة ومعرفة الآخر

١٧- حوافز على تطوير مواد التدريس حول التنوع الثقافي في مدارس الصحافة ومدارس السينما ومدارس التكوين على مهن النشر.

١٨- تنظيم وتكوين «الجمهور العريض» / مشاهدي الشاشات التلفزيونية وتكوينه عبر مضاعفة الإجراءات الملموسة والمحددة الآتية:

* إنشاء «نواد تلفزيونية».
* مشاركة **الشباب** في تصور برامج تلفزيونية بالاعتماد على الجهود والخبرة المكتسبة في مجال **«تبسيط المعارف العلمية»** (ويدرج ذلك في كراس شروط القنوات التلفزيونية بحيث تجتذب تلك البرامج جمهور المشاهدين وتحقق الأثر المرجو).

١٩- تعزيز إنتاج البرامج النوعيّة على القنوات الموجهة للجمهور العريض - في إطار تبسيط المعارف العلمية كما هو مبين أعلاه - وكذلك إنتاج وتوزيع الأفلام المتوسطية التي تتطرّق إلى مواضيع تخصّ المتوسط.

٢٠- الاستناد إلى البرنامج الأورومتوسطي السمعي البصري («أوروميد» السمعي البصري) من أجل:

- تطوير قنوات ومحطات بث محلي في دول الجنوب وما يليها، وتشجيع إحداث «قنوات جوار» وفق الطرق التي تشجع دور جسر التواصل بين السكان المهاجرين وبلدانهم الأصلية في الجنوب مع التحسب من خطر «الولاء الضيّق أو الفئوية العرقية».

- العمل من خلال تمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي على إنشاء قناة أو عدة قنوات تلفزيونية متعددة اللغات وغير مشفّرة تبث عن طريق الأقمار الصناعيّة المتوسطيّة الموجودة حالياً.

- العمل على إحداث مرصد وسائل إعلام مرتبط بالمؤسسة الأورومتوسطية ويتمتع على غرارها باستقلالية تامة. ■

"الأمن الإنساني في الشرق الأوسط"

تقرير المائدة المستديرة في عمّان المعقودة بضيافة

سموّ الأمير الحسن بن طلال و مجموعة أكسفورد للأبحاث

عمّان ١١-١٢ أيّار/مايو ٢٠٠٤ *

المحتويات

عقدت مائدة عمان المستديرة حول الأمن الإنساني في الشرق الأوسط[1] اجتماعها عند نقطة تحول للمنطقة لتخاطب تحدياتها من وجهة نظر المجتمع المدني. فلقد أوضحت التجارب بجلاء مؤلم أن القواعد المستدامة للأمن والحرية لا يمكن بناؤها إلا من خلال معالجة التحديات الجغرافية السياسية (الجيوسياسية) من الأسفل، وتثبيت السياسة في تجارب المواطنين العاديين ومخاوفهم واحتياجاتهم وطموحاتهم. ويعاني الشرق الأوسط في يومنا هذا من أزمة حادة في الشرعية لا يمكن مواجهتها من قبل الحكومات بمفردها، ولا بغير مشاركة منها. وأهل المنطقة قادرون على إيجاد الحلول بأنفسهم، وهم يستحقون تضامن الدول والمواطنين في كل أرجاء العالم ومؤازرتهم. وفي هذا التقرير تطرح مائدة عمان المستديرة توصيات تندرج تحت العناوين التالية:

---

* ترجمة: أ. نمير عبّاس مظفّر.

(١) نظمت مجموعة أكسفورد للأبحاث مائدة عمان المستديرة حول الأمن الإنساني في الشرق الأوسط، واستضافها سموّ الأمير الحسن بن طلال في الأردن. وقد جمعت مواطنين شرق أوسطيين وأوروبيين ذوي خبرة في السياسة، والأعمال، والشؤون العسكرية، والمجتمع المدني، والبحث، وعلم النفس، وفض النزاعات، وإعادة الإعمار.

- العمل معاً من أجل المشاركة، والمجتمع المدني، والإصلاح، والتعاون في الشرق الأوسط.
- بناء عراق جديد تخدم الدولة والسياسة فيه أبناء الشعب.
- إشراك جميع الأطراف في معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إننا نوجه هذه التوصيات في بادئ الأمر إلى الحكومات التي تتداول حول تحديد المسالك التي ينبغي اعتمادها في جامعة الدول العربية، ومجموعة الدول الصناعية الثمان، ومنظمة حلف الأطلسي، وعلى نحو فردي كذلك. ففي لحظة الفرص والمخاطر هذه، فإن لدى القادة الفرصة لوضع إطار للتحول الإيجابي. وإن تجمعات المجتمع المدني، والجهات المحلية والإقليمية العاملة الأخرى كذلك، لديها القدرة على تحويل الأمن الإنساني في الشرق الأوسط إلى الأفضل. وهي بذلك جديرة بالدعم.

١- الأمن الإنساني في الشرق الأوسط اليوم

إن أمن الدولة في يومنا هذا بحاجة إلى أن يركز على الشعب. وإن هذه العبارة ليست تعبيراً بلاغياً، بل هي حقيقة ملموسة، كما يوضحها تقرير اللجنة المستقلة للأمن الإنساني[٢]. وفي حقبة الحروب ووسائل الإعلام العالمية غير المتكافئة، يغدو المواطنون العاديون ضحايا ومحاربين. إن البنى الأمنية للدولة تكيف نفسها للتعامل مع التهديدات الإرهابية، إلا أن هذا التوجه التفاعلي قد ثبت عدم جداوه. ولقد حان الوقت لبناء أطر للأمن الإنساني: للإنشغال بالأسباب العامة لانعدام الأمن، وإشراك أطراف من خارج أجهزة الدولة للعمل على تحويل الصراعات وغيرها من الصعوبات إلى حالات ازدهار إنساني. وإن الشرق الأوسط الأوسع يتطلب منا ربط وجهات النظر المحلية مع وجهات النظر الاستراتيجية الطبيعية (الجيوستراتيجية)، وعدسة الأمن الإنساني تجعل ذلك أمراً ممكناً.

يُفهم من الأمن الإنساني أنه أمن اقتصادي واجتماعي وسياسي: «الجوهر الحيوي» لحياة بني البشر وحريتهم وإنجازهم. وتختلف تحدياته من مكان إلى آخر وفقاً للاحتياجات البشرية. وإن تقرير التنمية البشرية العربية – الذي ساعد في تحديد معالم الأجندة الإقليمية– يُعطي الأولوية لقضايا التنمية الاقتصادية، ومجتمع المعرفة، والحريات الاجتماعية والسياسية[٣]. وكما هو معروف، فإن (٦٥) مليون من بين البالغين العرب (بما فيهم نصف عدد النساء) هم أميون. والعالم العربي يعمل على ترجمة (٣٠٠) كتاب في العام الواحد، ويعيش ثلث أبناء الإقليم على دخل يقل عن دولارين في اليوم، بينما يرتفع عدد السكان ارتفاعاً حاداً.

ومع ذلك، فإن الأمن الجسدي في القسم الأكبر من منطقة الشرق الأوسط اليوم يتطلب الأولوية. إن التحدي الذي يمثله الأمن النفسي غالباً ما يكون مهملاً. وتلعب الممارسات غير الإنسانية، وممارسات عدم التمكين والإذلال دوراً مركزياً في إدامة الصراعات وتوليد الإرهاب. وإن الانغماس المتساوي للمرأة في المجتمع والسياسة يمثل مشكلة خاصة. وعلى نطاق الإقليم، فإن المشاركة والشرعية بدرجة أكبر تبرز أموراً أساسية في التحول المستدام. وإن التوجهات الديمقراطية المتحررة والإسلامية الشعبية تتنامى قوة وارتباطا، وهي تعمل على تطوير الاستراتيجيات من أجل الإصلاح، أو الثورة. وسيكون العقد القادم بالغ الأهمية في تحديد ملامح المستقبل المشترك لشعوب منطقة الشرق الأوسط.

«في عراق سلطة الائتلاف، برزت هوة يكاد لا

(٢) الأمن الإنساني الآن: تقرير اللجنة المستقلة للأمن الإنساني (٢٠٠٣).

(٣) أنظر تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، (برنامج الأمم المتحدة للتنمية).

يمكن تجسيرها بين المنطقة الخضراء للسلطة والمنطقة الحمراء للشعب. ففي داخل المنطقة الخضراء يأتي عدد من المستشارين الدوليين باستراتيجيات مطلقة لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية، وهم يذكرون إيران حين يعنون العراق. وفي المنطقة الحمراء، أي في القطر بوجه عام، ينهمك الشعب في نقاش واسع تسوده الفوضى، وقد علقوا بين المتمردين وقوات التحالف وفراغ المؤسسات والشرعية.»

مشاركون عراقيون ودوليون

وبصرف النظر عن الجوانب الصحيحة والخاطئة للتدخل في العراق، فإن سلوك هذا التدخل اليوم يعطي أمثلة مقنعة (كالتقارير الخاصة بالأوضاع في سجن أبي غريب) على كيفية أن لا تستخدم السلطة الأجنبية والمحلية. وثمة نقاش كبير يدور اليوم في الجامعات، وأماكن العبادة، والمقاهي، والبيوت في المنطقة الممتدة من الدار البيضاء إلى طهران. وإن أصحاب الشأن في الشرق الأوسط اليوم يواجهون تحدي إقامة أطر حقيقية للتعاون فيما بينهم، وتمكين مواطني الإقليم اقتصادياً، ونفسياً، واجتماعياً، وسياسياً، والعمل مع الحلفاء لتسوية نزاعاتهم.

٢- العمل معاً من أجل المشاركة، والمجتمع المدني، والإصلاح، والتعاون في الشرق الأوسط

إن مبادرات الإصلاح الناشئة عن الإقليم ستكون أكثر شرعية من تلك الموضوعة من قبل قوى خارجية فقط. ويجب تذكر ذلك في قمم مجموعة الدول الصناعية الثمان ومنظمة حلف الأطلسي، وما بعد ذلك. وفي حال كان لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي الأوسع إسهام يضطلعون به في الشرق الأوسط، فيجب أن يكون ذلك بالاستماع والإصغاء لمن هم على الأرض، ومساعدتهم على الاجتماع لتطوير ملكية إقليمية للأمور.

لقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية معارضة كبيرة للمسودة الأولى لمشروعها «مبادرة الشرق الأوسط الكبير». ولربما أمكن لمقترحات هذه المبادرة، التي جاء جزء منها على غرار عملية هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أن تبدو معقولة: لتقوية المجتمعات المدنية التعددية، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية عبر الإقليم، مع تقديم المساعدات والفرص التجارية. إلا أن الكثيرين ساورتهم الشكوك حول المبادرة على اعتبارها «حصان طروادة» بعد الحرب في العراق. فهي تفتقر إلى الكثير مما تميز به مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي من هيكلية متعددة الأطراف، واحترام للسيادة والأصول الإقليمية. كما تشكلت من مقارنات مضللة مع «أحجار الدومينو المنهارة» في الفضاء السوفييتي.

«إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ليسا الجهتين المسؤولتين الوحيدتين في العالم. إننا نريد المشاركة. ونحن لا نبحث عن أناس يأتون من الخارج «لرعايتنا»، بل للمشاركة معنا في منح العالم هبة الأمن. ولكي يستخدم كل منا قدرته بمسؤولية، يتعين علينا أن نتفهم أنفسنا على اعتبارنا جزء من كل أكبر، أي سيمفونية.»

المشاركون العرب

اعتمدت أغلبية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مبادئ أساسية للتعاون والإصلاح في آخر قمة عقدتها. وتم طرح خطط طموحة لتعميق جذور الجامعة، بما في ذلك مجلس أمن منتخب، وبرلمان عربي، ومحكمة عدل، وتصويت الأكثرية. وإذا ما تم متابعة هذه الأمور، ومخاطبة مطالب العرب، فسيكون لهذه الأمور مساهمة كبيرة. إلا أن التعاون الذي يتم بمشاركة إسرائيل ودول إسلامية غير عربية على مستوى المجتمع المدني له أهمية مماثلة على

الأقل، وهنا يمكن للوسطاء النزيهين مد يد المساعدة.

إن المقارنات بحالات من واقع الحرب الباردة لا تصح بالنسبة للشرق الأوسط. ومشاهد الإرهاب ومقاومة حركات التحرر تخفي الواقع: فهنا لا يوجد خصم على نسق واحد. ومشاكل الأمن الإنساني الخاصة بالإقليم تقع في إطار منظومة واحدة بجذور تمتد إلى الأفعال التاريخية والحالية لقادة الإقليم والغرب. وهناك حاجة لعمليات تستهدف الخروج بشراكات، لا بإجراءات احتواء الخصوم والأعداء. ويجب أن تكون البنى الجديدة في الشرق الأوسط تطوعية، وأن تبرز باعتبارها مقدمات لأطر متعددة الأطراف أو في داخلها. كما يجب عليها مخاطبة التحديين التوأمين، جنباً إلى جانب، وهما: بناء المجتمع بين دول الإقليم، وفتح الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمام مواطنيها.

لقد تم تحسين مسودة مجموعة الدول الصناعية الثمان لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد تأسست حول مجموعة من البنى الجديدة المتعددة الأطراف، وبشكل مركزي «منتدى الشرق الأوسط الكبير للمستقبل» الذي يضم دول الإقليم والمجتمع المدني. ويحتاج أي منتدى، كهذا، إلى التمكين. وهو يستطيع ان يحتضن مؤتمراً حول الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تقديم المساعدة في مجال توجيه القضايا المفصلة للإصلاح وحل النزاعات، قضية بقضية. وتستشهد المسودة الأخيرة بعبارات لمجتمع مدني إقليمي. ويمكن للصيغة النهائية أن تعتمد على نداءات الجامعة العربية حول الإصلاح والتعاون. وفضلاً عن ذلك، يمكن مجموعة الدول الصناعية الثمان أن تقوم بإلزام الدول الأعضاء فيها بفتح أسواقها أمام دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لا بد للتعاون أن يسير بهدي بوصلة الأمن الإنساني، بما في ذلك أحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان العالمية. ولقد تم للمجتمع المدني الإقليمي تقديم سلسلة من البيانات البليغة، خصوصاً في إعلان الإسكندرية لمنتدى الإصلاح العربي الذي نادى، بما نادى من بين أمور أخرى، إلى تحقيق «الديمقراطية الصحيحة»، وإيجاد السلطات القضائية المستقلة، والبرلمانات المتمكنة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، والجمعيات، ووسائل الإعلام. لكن المجتمع المدني الإقليمي متجذر في الثقافة الإسلامية والثقافة التحررية، ولا بد للقوى الإسلامية الاجتماعية والسياسية من الإنخراط بشكل مركزي في التحولات المقبلة للمساعدة في إطلاق العنان لما لديها من إمكانات تقدمية.

إن المجتمعات المدنية في الإقليم لا يمكنها مناشدة الحكومات وحثها على العمل فحسب، بل عليها القيام بدورها كجهات إقليمية عاملة. وإن شبكات التطوير تتضمن بذرة رؤية يصبح فيها الشرق أوسطيون مواطنين متساويين، لا خاضعين مذعنين لدولهم. وقيامهم بإنشاء بنى، مثل «منتدى العالم الإسلامي» أو «جمعية مواطني الشرق الأوسط»، يمكن أن يؤدي إلى تنمية التضامن، وإيجاد إطار للتعلم المتبادل، ويساعد في بناء التعاون والقيادة والأمن الإنساني من الأسفل.

«منذ السبعينيات من القرن الماضي وعبر التسعينيات، قمنا، عبر شبكة الشرق – غرب وجمعية مواطني هلسنكي ومنتديات أخرى، ببناء الجسور بين حركة السلام في أوروبا الغربية وناشطي المجتمع المدني الأوروبيين الشرقيين، مُطوّرين بذلك التضامن، وأجندات مشتركة للسلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وبعد اتفاقيات هلسنكي عملنا على تطوير عملية «التخفيف من حدة التوتر من الأسفل». ولطالما انتقدتنا الحكومات بسبب قيامنا بزعزعة الأوضاع، وقالت «أتركوا الأمر لنا». وفي الوقت الذي تخشى فيه

الأنظمة السلطوية من شعوبها، فقد ارتكزت جمعية مواطني هلسنكي على الرعاية والمسؤولية المتبادلتين: روحٌ مفادها أننا نقف الآن معاً، وأن السياسة تتعلق بأبناء البشر. وقد نكون كتاباً أو سياسيين أو منظفي نوافذ في أحزاب أو منظمات غير حكومية، إلا أننا نضع السياسات معاً. وقد آمنا بأن التغلب على انقسام أوروبا كان مهمة المجتمع المدني والمواطنين الذين يعملون معاً عبر الحدود الوطنية لدولهم. وفي أثناء تفكك يوغسلافيا، كنا من بين أول القائمين بحملة من أجل إقامة مناطق آمنة والتدخل على أساس الأمن الإنساني، مرسلين ٣٠٠٠٠٠ بطاقة بريدية إلى المبعوث الأوروبي اللورد أوين. وقمنا بدعم وسائل إعلام مستقلة، مثل «راديو زد» في ساراجيفو، ونظمنا اجتماعات عامة ومدارس صيفية، فضلاً عن تنفيذ مشروعات وحملات سياسية. والأهم من ذلك كله، قمنا ببناء علاقات وتعلمنا من بعضنا البعض. في ذلك الوقت، كانت أوروبا تقف على مفترق طرق. أما اليوم فإن الشرق الأوسط هو الذي يقف على مفترق طرق. وإننا، وآخرون مثلنا، على أتم استعداد للمشاركة بتجربتنا وتقديم تضامننا.»

مؤسسو جمعية مواطني هلسنكي

إن مائدة عمان المستديرة توصي بما يأتي:

٢-١ أن تعرب الجامعة العربية عن عزمها على العمل باتجاه عمليات للتعاون والإصلاح الإقليميين مع التركيز على حل الصراعات القائمة؛ وأن ترحب بإعلان الإسكندرية؛ وتتبنى الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وتؤكد أهمية التصديق الكامل على مواثيق حقوق الإنسان.

٢-٢ أن تقدم قمة مجموعة الدول الصناعية الثمان - عوضاً عن طرح «مبادرة» - الخطوط الأولية لـ «عملية» تعاون لمستقبل مشترك إلى دول الإقليم وشعوبه، ليصار إلى تطويرها بالاشتراك معهم. وإن أية مظلات أو منظمات جديدة متعددة الأطراف يجب أن تُمنح التمكين الكامل، وأن تُؤسس وتدار من داخل الإقليم.

٢-٣ أن يقدم كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية إلى منتديات الشرق الأوسط دعماً عالي المستوى لبناء القدرات، وبشكل خاص، لاستكشاف الإجراءات باتجاه مستقبل إقليمي مشترك يتضمن الأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والرفاهية، وإقامة مؤتمر للأمن والتعاون.

٢-٤ أن تقوم منظمة حلف الأطلسي بتطوير أطر للتعاون مع دول في الشرق الأوسط، وبشكل خاص، لتهيئة الأرضية الملائمة لنظام تعاون أمني إقليمي يقوم على الشفافية، والتحقق، وضبط التسلح، ومخاطبة العلاقات العسكرية والمدنية.

٢-٥ الإشراك التام للمجتمع المدني، من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي. ويتم ذلك بالنسبة للمستوى الأخير من خلال عمليات جديدة لبناء الشبكات والاحتضان، مثل جمعية مواطني الشرق الأوسط ومنتدى العالم الإسلامي. ويمكن للمجتمع المدني العالمي أن يقدم دعماً في مجال بناء القدرات.

٢-٦ في إطار الدعم المستقبلي لمجتمع الشرق الأوسط المدني، مثل إنشاء «مؤسسة للديمقراطية» جديدة أو «مؤسسة القرن الحادي والعشرين

(٤) طرحت فكرة إنشاء «مؤسسة الشرق الأوسط الكبير للديمقراطية» في المسودة الأخيرة لمجموعة الثمان إلى جانب مظلة جديدة لبرامج المساعدة في الديمقراطية. كما اقترح إنشاء «مؤسسة القرن الحادي والعشرين الائتمانية للشرق الأوسط الكبير» من قبل السناتور الأمريكي ريتشارد لوجر في آذار ٢٠٠٤.

الإئتمانية»، تقوم الأطر غير الحكومية والجهات المحلية العاملة بدور مركزي في توصيل الاستراتيجيات وإقامتها، بما في ذلك المجموعات الإسلامية[٤].

٢-٧ رعاية الارتباطات المتبادلة بين الشعوب والمنظمات في الشرق الأوسط، وفي العالم الأوسع، عبر التبادلات الثقافية، وبرامج إقامة الروابط التوأمية، والحاكمية، وشبكات السياسة.

«كان هنالك صراع لبعض الوقت حول الحاكمية في كل قطر تقريباً من أقطار الشرق الأوسط الكبير. وإن الحاجة تتمثل بعملية تنطلق من الداخل، وليس بحصان طروادة. وإن الرعاية المُستشعَرة في الواقع السياسي اليوم ستُحوّل مجموعة الدول الصناعية الثمان إلى خصوم، مع كل ما يترتب على ذلك من تداعيات أليمة. ولقد حان الوقت لتطوير هوية إسلامية آسيوية، يمتد مداها من القاهرة إلى كلكتا، وهوية إسلامية أفريقية متممة لها، من أجل مخاطبة وجهات النظر العربية وغير العربية حول تاريخ كل منهما وإرثه، وجَسر المجموعات الإسلامية، بما فيها السُنة والشيعة. وإن منتدى إسلامياً عالمياً يمكن أن يسهم في هذه العملية. ويجب مساعدة المجتمع المدني ليضطلع بمسؤولياته. هل نستطيع، نحن في العالم الإسلامي، أن نحقق إعادة انتشار بالمشاركة مع مجموعة الإثنتين ومجموعة الثمان، مُحوّلين الخطوط الأمامية إلى ملتقى للأمن والتعاون والازدهار؟»

الأمير الحسن بن طلال

٣- العمل لبناء عراق ذي سيادة وشرعية يخدم أبناءه

إن التدخل في العراق واحتلاله حصلا في ظل اهتمام محدود بالأمن الإنساني للعراقيين، وفرصهم، وصورتهم الذاتية، وتطلعاتهم؛ وبإهمال كبير للتخطيط لفترة ما بعد الصراع. وتم التعتيم على النجاحات المتواضعة، كتشكيل القوات الشرطية الجديدة، بفعل تنامي التمرد. ولقد أصابت كونديليزا رايس عندما قالت: « ليس من واجب أفراد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً مرافقة الأطفال إلى مدارسهم. » إن هذا لا ينعكس بشكل جيد على لياقتهم لتحقيق أهدافهم في يومنا هذا. ويجب أن تكون الأولوية لسلامة أفراد الشعب العاديين وتمكينهم. وفي المستقبل، يجب استحداث قوات تجمع في صفوفها مسؤولين أمنيين ومدنيين ومتطوعين من أجل ضمان الأمن الإنساني ضمن مثل هذه السياقات.

إن الهوة القائمة بين المنطقتين الخضراء والحمراء في العراق لا يمكن الإبقاء عليها. وهنالك خوف من أن بعض الجهات الإعلامية في صفوف الائتلاف «قد تميل إلى جانب أبناء البلاد الأصليين» في أعقاب انغماسها في العراق وشؤونه بشكل عام. وهذا المحك يشير إلى غرابة الائتلاف والنفور منه. لذلك، فلا بد من الإسراع في بناء جسور الشرعية بين أبناء الشعب العراقي ومراكز القوة في العراق. كما يجب ملء أشكال السيادة بمضمون إيجابي: سيادة القانون، وتحسين الوضع الأمني، وتوفير الخدمات والفرص والأطر التي يتم من خلالها الإصغاء إلى العراقيين على مختلف المستويات كخطوة تمهيدية لتحقيق الحاكمية المتشارَكة.

إن المختبر الأمني للعراق قد تهاوى وتحوّل إلى تنافس غير منضبط حول من يستطيع حماية

(٤) طرحت فكرة إنشاء «مؤسسة الشرق الأوسط الكبير للديمقراطية» في المسودة الأخيرة لمجموعة الثمان إلى جانب مظلة جديدة لبرامج المساعدة في الديمقراطية. كما اقترح إنشاء «مؤسسة القرن الحادي والعشرين الائتمانية للشرق الأوسط الكبير» من قبل السناتور الأمريكي ريتشارد لوجر في آذار ٢٠٠٤.

العراقيين بالشكل الأفضل: قوات الائتلاف، أم المليشيات، أم الوحدات البعثية السابقة، أم الشركات الخاصة، أم المتمردون في الفلوجة والنجف، أم الأفراد الذين يحملون السلاح. يجب تفكيك رباط تهديد التمرد، والإرهاب والإجرام، وإقامة احتكار للعنف الشرعي لكي يتمكن المواطنون من الشعور بالتحرر من الخوف المتواصل. كما يجب أن تمنح الأولوية لتطبيق القانون على مقاومة حركات التمرد التي تغذي التنافس في المجال الأمني. وإن القوة الشرطية العراقية الجديدة ستتعثر مسيرتها دون إطار قانوني وقواعد للإجراءات القانونية التي تتطلب تحقيق تقدم في إعادة البناء القضائي. وإن الطرق الحسنة للمحافظة على السلام(٥)، ومراقبة حالات العنف، ونزع الأسلحة وجمعها تساعد على إقامة بيئة آمنة.

«في عراق اليوم، لا يفهم الشعب المعنى الحقيقي للحرية. وهي لا تعني لهم سوى الفوضى... والدبابات، والقنابل، والعنف الإجرامي، وغياب القانون»

مشارك عراقي

يجب أن يدرك العسكريون المتمرسون في فنون الحرب أن إذلال السكان المحليين، ومعاملتهم بطرق غير إنسانية يؤدي إلى التجنيد في الإرهاب. إن الذين يلحقون الأذى بالنساء و الأطفال والشيوخ، ويمارسون أعمال التعذيب والإساءة الجنسية، ويقومون بالاعتقالات الاعتباطية، ويدمرون الممتلكات، ويحدون من حرية الحركة، هم دعاة للتطرف، مثلهم مثل من يغضون الطرف عن مثل هذه الممارسات، ولا يحاولون وضع حد لها. وهناك ارتباط مباشر بين العنف والإقصاء: الشعور العميق بالعجز والضعف نتيجة سنوات طوال من التعرض للتهديد، والشعور بعدم التمكين، وبفقد القيمة الإنسانية، وبالخوف. وإن فهم هذا الواقع لا يغفر بأي حال من الأحوال ممارسة العنف السياسي، بل يساعد في تحديد الاستجابات الواقعية والفاعلة. والناس بحاجة إلى الحس بالاستثمار في مجتمعاتهم وإلى الشعور بالأمل. ونحن بدورنا، يتعين علينا الحيلولة دون ظهور الثقوب السوداء لليأس وغياب القانون في العراق وفي أي مكان آخر، وإلا فإن ثقافات الموت، لا الحياة، هي التي ستنتصر.

يكاد يتفق العراقيون كافة على خطة الأخضر الإبراهيمي، خصوصاً بسبب انسيابها من عملية الإصغاء إلى جميع ذوي الشأن والمصالح. ومع ذلك، فإن فترة الفراغ الفاصلة بين تعيين الأمم المتحدة لحكومة انتقالية في نهاية شهر حزيران/يونيو من عام ٢٠٠٤، وانتخاب حكومة عراقية ذات سيادة في شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥، ستفتقر إلى الاستقرار. وقد تعني عمليات بناء الشرعية (سيادة القانون، والمشاركة، وتحسين الحياة اليومية) الفرق بين النجاح والفشل.

إن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة سيكون الأولوية الأولى للحكومة الانتقالية. وهنالك قدر كبير من المواهب البشرية داخل العراق، وبين العراقيين في الشتات، يمكن تمكينها لإعادة بناء المجتمع. وإن تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل التحرر من العوز وتأمين المأكل والمشرب والخدمات الطبية والوقاية الصحية والطاقة الكهربائية والتربية والتعليم، هي مهمات رئيسية تساعد في التهيئة لتحقيق الانتقال

(٥) من عناوين كتب حفظ السلام: *خلصونا من الشر:المحافظون على السلام، وأمراء الحرب، وعالم الصراع الذي لا ينتهي*، **تأليف** Shawcross,W. (لندن:بلومزبري،٢٠٠١)؛ *الكفاح من أجل السلام*، **تأليف** Rose, M. (Time Warner, ١٩٩٩)؛ *مظاهر حفظ السلام*، **إعداد** Gordon,S. وToase,F. (لندن: Frank Cass، ٢٠٠١)؛ ***تقرير ندوة حول عمليات السلام للأمم المتحدة***، مجلس أمن الهيئة العامة للأمم المتحدة (A/٥٥/٣٠٥، آب ٢٠٠٠).

الاقتصادي. وللنساء دور محوري في بناء الأمن الإنساني، الذي يتطلب التشجيع والدعم والتدريب. وتشكل النساء الآن نسبة ٦٢٪ من مجموع السكان البالغين في العراق، وأكثر من ثلثي مجموع الأسرة التعليمية فيه.

قد يتغير السياق الاستراتيجي على نحو بارز في مدى العام القادم. فمنظمة الأمم المتحدة ليست متهيئة لإدارة سلطة الأمن في العراق. لكن احتمال خروج الولايات المتحدة من العراق بشكل مندفع يحتاج إلى التحضير له، سيما وأنه قد يحصل بناء على طلب الحكومة العراقية المنتخبة. ويتوجب على المخططين أخذ هذا السياق بعين الاعتبار. ومن المفيد استطلاع إطار أوسع للتعاون الدولي من أجل العراق تشترك فيه دول الجوار وأوروبا وجهات أخرى.

إن مائدة عمان المستديرة توصي باعتماد الإجراءات الآتية بالنسبة للعراق:

الأمن والشرعية

٣-١ إعطاء قوات الأمن العراقية والدولية قواعد جديدة للعمل يتم بموجبها التعامل مع كل فرد بوصفه مواطناً ذا حقوق وحياة بقيمة مكافئة، من الجندي الأمريكي إلى الطفل العراقي.

٣-٢ إعادة هيكلة الوجود الأمني متعدد الجنسيات إلى مجموعة من القوات الشرطية والقوات الخاصة، وتحديد تواجدها في المراكز السكانية الرئيسية إلا في الحالات التي تطلبها الحكومة العراقية.

٣-٣ إجراء انتقال سريع من نظام المعتقلين الأمنيين إلى آخر يقوم على مذكرات اعتقال وإجراءات أصولية.

٣-٤ تعجيل العمل بإعادة تدريب السلطة القضائية وإعادة هيكلتها باعتباره أولوية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وسبل المساعدة المرتبطة بها.

٣-٥ تطبيق برامج نزع أسلحة الميليشيات، وتسريحها من الخدمة، وإعادة دمجها، على نحو ثابت وفي كل أرجاء العراق، بما فيها المتحالفة مع الائتلاف، بهدف بناء قدرات ملائمة ومتماسكة لحفظ الأمن وإعادة الإعمار.

٣-٦ تدريب عدد كاف من النساء للخدمة في القوات الشرطية العراقية للقيام بالواجبات الاعتيادية، ومعالجة العنف القائم ضد النساء في المحلات العامة وفي المنازل.

٣-٧ منح الحكومة الجديدة التي سيتم انتخابها في شهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥ السيادة التامة في الشؤون الأمنية وغيرها من الشؤون.

٣-٨ إقامة برنامج قضائي انتقالي لكبار مجرمي النظام (السابق) ومُروِّجي العنف الحالي، واستحداث «لجنة الحقيقة والمصالحة»، وإتباعها بإجراءات إعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين؛ مع مراعاة نقل قيود حزب البعث ودوائر الخدمات الأمنية فوراً من سيطرة المؤتمر الوطني العراقي إلى سيطرة الحكومة المؤقتة.

٣-٩ تقييم الأضرار والأذى اللذين سببهما الائتلاف، ورد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، واتخاذ الإجراءات القضائية والتأديبية الملائمة علانية.

٣-١٠ ينبغي على أصحاب السلطة كافة (الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة، والأحزاب السياسية، والقادة المحليين) أن يرسخوا

قراراتهم بعمليات أوسع للاستماع والإصغاء.

إن الأكاذيب والشكوك وحالات الغدر والخيانة في الصراعات بإمكانها أن تسوء وتشتد حدة لعقود من الزمن ثم تنفجر مسببة مزيداً من الأعمال الوحشية. إنها بحاجة إلى أن يُصار إلى تناولها علناً، وفي بيئات آمنة ومضبوطة، وتعتبر «لجنة الحقيقة والمصالحة» إحدى أكثر الكيانات فاعلية في هذا المجال. وقد تم تشكيل عشرين لجنة من هذه اللجان بنت كل منها على تجارب سابقاتها والدروس المستنبطة منها، وكانت أشهرها في جنوب أفريقيا بين العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وإن المصالحة التي تستهدف ضمان تحقيق انتقال سلمي إلى مجتمع ديمقراطي مشارك تتطلب أحياناً تأجيل، أو تقنين، تحقيق العدالة للضحايا وعائلاتهم. وبدلاً من إنزال العقوبات على الجرائم المرتكبة، تبذل الجهود من أجل تسجيل أحداث الماضي الفظيعة وانتهاكاته المنظمة وفضحها. وغالباً ما يدور النقاش المتعلق بفاعلية لجان الحقيقة والمصالحة حول المطالب المتضاربة للملاءمة والعدالة. وعلى الرغم من ذلك، فيمكن هذه اللجان أن تقوم بمهمة حيوية في مجال إعادة التكوين في الديمقراطيات الانتقالية. وتشمل التوجهات الأخرى إنشاء مراكز لتوثيق حالات القتل، والتعذيب، والاغتصاب، والاختفاء، والاعتقال غير القانوني من أجل تنظيم إجراءات العدالة التي تستهدف التعويض وإعادة الحقوق المسلوبة. (أنظر ٣-٨ في أعلاه)

إعادة الإعمار وبناء القدرات

٣-١١ تحد المنظمات الدولية من عمليات استبدال الموظفين والخبراء - ما يعرف بعَرَض «الوجوه الجديدة» - لتحسين تناسق الدعم وبناء القدرات، ولتزويد المنظمات العراقية غير الحكومية بمزيد من التدريب في المجال الإداري، وبعُدَد العمل وآلياته، وبمقاييس الجودة.

٣-١٢ استحداث عملية تربوية وطنية لإعلام النساء بحقوقهم وواجباتهم، وزيادة الوعي بين الرجال بقيمة ضم النساء إلى مختلف مناحي الحياة (بما في ذلك السياسة)، وتوسيع البرامج التدريبية لإعداد النساء لتبوء مناصب رئيسية، بالإضافة إلى تشجيع إقامة علاقات مع القيادات النسائية في الغرب والدول الإسلامية الأخرى.

٣-١٣ تسهيل قيام المزيد من ارتباطات العمل المتبادلة بين المنظمات المحلية والدولية والمبنية على التعلم المتبادل بدلاً من الرعاية.

٣-١٤ رعاية نظام تربوي متكامل اجتماعياً يقوم على المواطنة العالمية، وإدخال موضوع ثقافة السلام إلى النظام التعليمي حتى مستوى رياض الأطفال.[٦]

٣-١٥ تقييم التداعيات البيئية للحرب الأخيرة وسابقاتها، بما في ذلك أثر اليورانيوم المستنفذ.

٣-١٦ تشجيع الحوار بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لضمان أن الأجندة السياسية تتناول قضايا إعادة الإعمار، مثل الرعاية الصحية والتربية والتعليم والأطفال والضمان الاجتماعي.

---

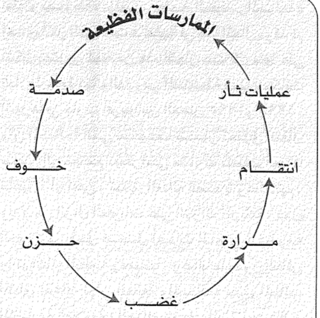
(٦) أقيم في أيرلندا الشمالية برنامج «التعليم من أجل التفاهم المشترك» لتعليم الأطفال احترام وتثمين أنفسهم والآخرين، وتقدير استقلالية الناس في المجتمع، وفهم ما هو مشترك وما هو مختلف، واستحسان حل النزاعات بالطرق السلمية. وتتوفر مناهج ثقافة السلام لدى مصادر كثيرة، مثل «مركز ثقافة السلام» في كلية المعلمين التابعة لجامعة كولومبيا.

٤- إشراك جميع الأطراف في معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

استدعت رقصة الموت خلال الانتفاضة الثانية منذ العام ٢٠٠٠ حياة ما يزيد على ٣٥٠٠ فلسطيني وإسرائيلي ومواطن دولي. وكما تصاعدت عمليات القتل غير الشرعي، والتفجيرات الانتحارية، وهجمات العصابات، وبدأت الاقتصادات البشرية بالانهيار، فقد رسخت إسرائيل احتلالها، وأعادت توكيد سيطرتها على مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية. وشاهدنا عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي على نطاق واسع. وتأثر جميع الفلسطينيين بالعنف الأكثر مكراً وخبثاً في نقاط التفتيش الإسرائيلية وفي حالات منع التجوال. ويعاني أفراد الجانبين من الممارسات غير الإنسانية على نظرائهم.

لقد انتعش المواطنون الإسرائيليون خلال عملية أوسلو، بينما افتقر المواطنون الفلسطينيون. فقد ضُيقت حرية حركتهم وتجارتهم، وأخذوا يشهدون تنامي أحجام المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى الضعف ، ويعانون تحت سلطة هي في الغالب فاسدة وسيئة الإدارة. وإن فشل الفلسطينيين في إقامة احتكار للعنف المشروع يبقى اليوم تحدياً: تحدياً لمقدرتهم على تحقيق ما يريدون إيصاله بالحديث، وتحدياً، بشكل متزايد مع تفاقم الفوضى، لأمن مواطنيهم الإنساني. وكذلك، فبعد رفض خطة فك الارتباط من قبل حزب الليكود، فإن إخفاق إسرائيل في قلب اتجاه سياسة الاستيطان في المناطق يبدو هو الآخر عسيراً.

وفي الوقت نفسه، فإن مجتمع المهاجرين الفلسطينيين يوهن، وتخور قواه في عالم الإهمال و النسيان. وهو يعاني في أغلب الأحيان من التمييز ضده (خصوصاً في لبنان)، مع غياب أي احتمالات لتقريره لمصيره. وإن الصور الحية القوية التي تظهر في وسائل الإعلام العربية لعمليات محاربة المقاومة والعقوبات الجماعية قد عمقت قاعدة العداء الشعبي لإسرائيل ووسعتها. وبالمقابل، فإن صور الفلسطينيين وهم يرقصون حاملين أجزاء من الأجسام في رفح قد حجرَّت قلوب الإسرائيليين. ويبدو أن الصراع الأبدي آخذ في التضخم.



تبدو الطرق العسكرية في الغالب فعالة في احتواء العنف. لكن سفك الدماء قد يتنامى على المدى البعيد ما لم يتم مخاطبة تجارب الشعب. وإن الأفراد والمجتمعات والأمم يَعْلَقون في حلقات العنف. فتبرز الحاجة للتدخل الذي يعمل على مستوى الدولة ومستوى الفرد. ويمكن تفكيك الحلقة في داخل عقل الفرد وقلبه-قبل أن يتحجر الغضب وينقلب إلى مرارة وانتقام-عن طريق تحويل الضحايا إلى عاملين في سبيل تحقيق الخير. ويستطيع القادة والمجتمعات العمل على إيقاف الممارسات الفظيعة والهجمات الانتقامية، ومعالجة المحفزات المنحرفة، والتحدث بلغة لا تثير المزيد من العنف. وإذا كان ذلك مستحيلاً، فقد يصبح من الضروري استدعاء أطراف ثالثة.

إن الحاجز الجديد الذي يرتفع في الضفة الغربية والقدس، تارة على شكل جدار بارتفاع تسعة أمتار، وتارة أخرى على شكل مجمع من الأسيجة بعرض

مائة وعشرين متراً، وينحرف بعيداً عن الخط الأخضر، فيخترق القرى والمزارع متسبباً بأزمة إنسانية حادة. وبضمه إلى المستوطنات، وطرقها وممراتها الجانبية، ومجموعة نقاط التفتيش، فإن الحاجز، كذلك، يهدد بتضييق المجال الفلسطيني وتحويله إلى أجزاء صغيرة (كانتونات)، ويعيق تحقيق حل الدولتين المستدام. ومع أنه قد أدخلت تعديلات بسيطة جداً على خط مسار هذا الحاجز، إلا أن النية تتجه نحو بناء معظمه. وكلما اقترب من الخط الأخضر، كلما تحسنت فرص منع حصول الهجمات الانتحارية داخل إسرائيل. وإذا ما أريد للفصل أن يكون إجراء ناجحاً، فلا بد له أن يوفر الأمل للفلسطينيين كذلك.

يتضح بجلاء متزايد أن الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية لن تستطيعا بمفردهما حل النزاع القائم بينهما وتوفير الأمن الإنساني لمواطنيهما. وسيبقى التقدم في مجال تطبيق خريطة الطريق متوقفاً إذا لم تتدخل آليات أخرى للمساعدة في هذا المجال. ومن هنا، فيجب على جميع الأطراف المعنية أن تشارك في معالجة هذا الصراع والوصول إلى حل له. ويمكن لمحادثات الأطراف المعنية أن تساعد في تقليص الخراب الذي تحدثه المجموعات المستبعدة. ويستطيع المجتمع الدولي (خصوصاً اللجنة الرباعية والدول العربية) أن يزيد مساهمته عن طريق تكثيف المشاركة في تحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتوضيح الأفق الدبلوماسي في أعقاب إضعاف الثقة بـ «عملية السلام» التدرجية في أوسلو. ويقف الرأي العام في كلا الجانبين مؤيداً لحلقة العنف، لكنه يؤيد كذلك اتفاق سلام. وتتضح هذه الرغبة المتواصلة عبر المبادرات الرئيسية التي طرحها المجتمع المدني مؤخراً، مثل صوت الشعب (People's Voice) و اتفاقات جنيف (Geneva Accords) وصوت واحد (One Voice).

وتوصي مائدة عمان المستديرة باتخاذ الإجراءات الآتية فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني:

٤-١ التوسط في تحقيق وقف لإطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبشكل مُلحّ في رفح، وإلزام طرفي النزاع باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

٤-٢ المبادرة باتخاذ خطوات نحو محادثات جميع الأطراف المعنية، والبناء على الحوار الفلسطيني الذي تم مؤخراً في القاهرة، وإشراك جهات مختلفة موسعة من الإسرائيليين، والمجتمع المدني، والمجموعة الدولية، مع القيام في الحين ذاته باستحداث حوافز للسير في طريق السياسة بدلاً من طريق الإرهاب.

٤-٣ تفعيل الإجماع العالمي (بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية) بوجوب قيام إسرائيل بالانفصال الشامل عن غزة وبإزاحة الحاجز الأمني في الضفة الغربية، وذلك من خلال ضغط متفق عليه واستخدام سياسة «العصى والجزرة». وبالنسبة لأوروبا بشكل خاص: تدعم بفاعلية خط فصل الضفة الغربية إذا كان مرتكزاً إلى الخط الأخضر، مع مراعاة عمليات مقايضة الأراضي على نطاق ضيق وفقاً للخطط الموضوعة، وما يصاحب ذلك من عمليات إعادة الانتشار، والتقدم في مجال المستوطنات والإجراءات الإنسانية.

٤-٤ تطوير حزمة من الدعم الدولي الرئيسي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في غزة و الضفة الغربية من أجل تحسين الفرص الفلسطينية، بما في ذلك «خطة مارشال» وإجراءات لتمكين المشروعات والتجارة. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية: يقومان باستطلاع إمكانات التوقيع على اتفاقية لتحقيق الاستقرار والمشاركة.

٤-٥ قيام أعضاء اللجنة الرباعية والدول العربية بتطوير أشكال لوجود سياسي أمني متعدد

الجنسيات في غزة و/أو الضفة الغربية، وذلك بالتشاور مع الأطراف كما هو مناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار بناء القدرات، والمراقبة، والأمن، وتطبيق القانون، والقضايا الحدودية، والمساعدات الفنية، بما في ذلك الانتخابات والسلطة القضائية.

٤-٦ تحرك السلطة الفلسطينية بدعم من المجتمع الدولي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة على الفور دون انتظار الانسحاب الإسرائيلي. وبالنسبة لإسرائيل: تقوم بتسهيل هذه العملية خدمة لمصالحها على المدى البعيد، وذلك من خلال رفع إجراءات السيطرة على الحركة في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. أما بالنسبة للفلسطينيين: يقومون بتنفيذ صيغ الديمقراطية وحقوق الإنسان لهذه الفترة الانتقالية.

٤-٧ قيام المجتمع الدولي ببناء إجماع راسخ في داخل اللجنة الرباعية، مع ضم الدول العربية إلى ذلك أيضاً، حول المعالم المقبولة لاتفاق الوضع النهائي، وتقديم ذلك إلى الأطراف المعنية ضمن إطار خريطة الطريق، مع تحقيق توازن شامل للوعود السياسية التي أعطيت مؤخراً.

٤-٨ قيام حركات السلام الإسرائيلية والفلسطينية بتنسيق برامجها، وتقديم عملها المشترك فيما يتعلق بالإجراءات السلمية، مع المحافظة على إبقاء إمكانات التعاون المستقبلي مفتوحة.

٤-٩ قيام الناشطين في مجال التضامن الدولي بالعمل مع كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بدل العمل مع جانب واحد فقط.

بإمكانكم الاتصال بمائدة عمان المستديرة عن طريق سكرتيريتها، بواسطة:

Oxford Research Group
51 Plantation Road
Oxford OX2 6JE
United Kingdom

أو عبر البريد الإلكتروني:

amman@oxfordresearchgroup.org.uk

هاتف: ١٨٦٥٢٤٢٨١٩ (٠) ٤٤+

فاكس: ١٨٦٥٧٩٤٦٥٢ (٠) ٤٤+

سلسلة اللّقاءات الشّهريّة

اللقاء رقم (١٠/٢٠٠٤)

بإدارة صاحب السموّ الملكي الأمير

الحسن بن طلال

محاضرة سامي هداوي التذكارية

المسيحيون الفلسطينيون والعرب : التحدّيات المستقبليّة





المحاضر : الدكتور برنارد سابيلا

المدير التنفيذي / دائرة الخدمة للاجئين الفلسطينيين/

مجلس كنائس الشرق الأوسط

الأستاذ المشارك في علم الاجتماع / جامعة بيت لحم

(الأربعاء ٢٢ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٤)

اللقاء رقم (١١/٢٠٠٤)

بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة/ معهد القيادة الدولية/عمّان

هيئة الأمم والعراق، وبناء السّلام

The United Nations, Iraq and Peace Building

المحاضر : الأستاذ الدكتور رامش ثاكور

نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة/طوكيو





أدار اللقاء: الدكتور جيرام ردي

المدير الجديد لمعهد القيادة الدولية

(الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

(١)

بيــــان صحــــافيّ

يجب إيقـاف الألـم والمعـانـاة

الحسـن بـن طـلال

يبدو هذه الأيام وكأن تاريخَ العالم قد حددته الاستثناءات بدلاً من القواعد. ففي أعقاب التفجير المرعب لمركز التجارة العالمي ومُجَمّع البنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، أصبح لزاما علينا جميعا أن نعيد النظر في قِيَمنا وقِيَم الثقافات الأخرى. إننا نقف اليوم على مفترق طرق، والخيار يبدو جليّاً واضحا: إما أن ننأى أكثر عن بعضنا بعضا، جاعلين فهمنا للذات ومصالحنا الذاتية قائماً على فكرة "الآخر" المهدِّد؛ أو أن نقتربَ من بعضنا كأفراد متميّزين نتقاسم قِيَماً مشتركة تسمح لنا بالتوحّد أسرةً إنسانيّة واحدة.

قد تؤدّي الرغبة في السلطة السياسية بالأفراد إلى أن ينشدوها من خلال التلاعب بالمعتقَدات الدينيّة؛ لكن لا تستطيع ثقافة ولا دين احتكار الحقيقة. ومع ذلك، فإنّ الدين بالنسبة للبعض إنما هو أولاً وقبل كل شيء وسيلة سياسيّة توصل إلى غاية شخصيّة تتنافى مع التنوع أو التأقلم مع الظروف الجديدة. فما يكون لمعتَقَدات المتطرّفين من دوْر في تحسين حياة الأفراد أو المجتمعات إن هو إلا شيء ثانويّ أو عَرَضيّ.

لا بدّ من الإشادة بالاستجابة السريعة لقادة عالميّين وقادة دينيّين ينتمون إلى معتقدات عدّة بتأكيدهم حقّ المجتمعات الإسلامية السّنّيّة والشيعيّة العيش بسلام والعمل مع الآخرين لمعالجة المشكلات المشتَركة التي تواجه المجتمعات في العالم أجمع. وعلى الرغم من جهود هؤلاء القادة، إلا أن بعض المجتمعات المسلمة في الغرب -حتى الجيل الثالث والرابع منها- قد عانت من عواقبَ ظالمة أتت على شكل ردة فعل إزاء ما يُعتقد بأنه "آخَر" مهدِّد أو طابور خامس في المجتمع.

يجب أن تُعزى ردّةُ الفعل هذه في حالات كثيرة إلى الجهل بالإسلام، كما هو وارد في القرآن الكريم والحديث الشريف وسنّة النبي محمد ﷺ. فالقرآن يأمر البشريّة بنشدان المعرفة وبتعليم الأولاد، مشيراً بوضوح إلى الذكور والإناث سواء بسواء. كما يُبيِّن حقوق المرأة

وحقوق الأقليّات على نحو غير مسبوق. كذلك، يؤسّسُ القرآن نظامَ رفاهٍ اجتماعيّ ويحضّ أتباعه على فعل الخير والإحسان للغَيْر.

هذه هي المبادئ التي تتوق إليها جميع المجتمعات المتحضّرة. إنّ الإسلام لا يدّعي الاستئثار بوضعها وحْدَه دون غيره. ومن الواضح أنّ الحل للأفعال المتطرّفة التي تُنفّذ باسم دين عظيم لا يكون بإدانة ذلك الدّين بأكمله، بل يكون بتعزيز سمته الوسطيّة والتطوّريّة التي تتعايش والثّقافات المتنوّعة وترحّب بالتعدُّديّة ولكن، وفي الوقت نفسه، لا تُجيز أعمالاً إرهابيّة غير إنسانيّة.

إن الإسلام لا يُبيح التدمير اللّامسؤول؛ أي الإرهاب. وإنّ أفعالاً لادينيّة كهذه إنما تتمّ على نحو مضادّ للتقليد الإسلاميّ، كما هو الحال في الدّيانات الأخرى كاليهوديّة والمسيحيّة والبوذيّة والهندوسيّة، بل أيضا سائر معتقدات البشر. لقد كان المسلمون حازمين في إدانتهم للإرهاب، معتبرين الأعمال الإرهابية انتهاكا للشريعة الإسلامية. إن الباحث الإسلاميّ الشيخ زكي بدوي يعدّ الأفعال الفظيعة التي جرت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ انتهاكا للشريعة والأخلاق الإسلامية. فلم يكن الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، ولا الأملاك التي دُمّرت، أهدافا مشروعة في أية شريعة، خاصّة الشريعة الإسلاميّة. لقد وصف سيد عبد المجيد الخوئي، قبل وفاته المأساوية، تلك الهجمات بأنها سعمل إجراميّ وبربريّ يخلو من أي معيار أخلاقي ومن كل مبدأ ديني وإنساني".

لقد قال النبيّ محمّد ﷺ، في خطبة الوداع، مخاطباً آلاف الحجيج عند سفح جبل الرحمة: ﴿إنّ دماءكم وأموالكم حرام عليكم حتى تلقَوْا ربّكم﴾. وكان حينذاك يذكرهم بالحُكْم القرآني (الذي ورد في سورة المائدة، الآية ٣٢) بأن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً. كما يؤكد القرآن (في السورة نفسها، الآية ٣٣) أن أولئك الذين يشيعون الفتنة في صفوف المجتمع ويسعون في الأرض فساداً إنما يستحقون أشدّ العذاب.

ما من مدرسة في الإسلام تُبيح استهداف المدنيّين؛ وما من عاصٍ متمرّد يقتل غير المحاربين إلا وكان باغياً. إن البغي جريمة كبرى في الشريعة الإسلامية. فالذين يرتكبون مثل تلك الفظائع، ويدّعون أنهم يقومون بذلك باسم الدين وباستخدام رموز دينية مقدسة، إنما هم أعداؤنا جميعاً؛ بل هم في الحقيقة العدو من الداخل. وأناس كأولئك لا يفعلون شيئاً من أجل الدين؛ إنهم – على العكس من ذلك– يحملون السلاح في وجه أهل الإيمان الحقيقيّين. وهم –إذ ينسبون خطأ اسم الإسلام للجرائم المريعة التي ينفذونها– فإن إرهابيّي ١١ أيلول/

سبتمبر قد أشاعوا كذبة مفادها أن للعنف المفرط دوْراً في المعتقد أو النشاط الإسلامي. هذه الكذبة تنطلي فقط على أولئك الذين يخلطون بين السياسة والإيمان و يتبنّوْن وجهة نظر عدميّة ضيقة للحماسة الدينيّة.

إنّ قتل الأطفال الروس في مبنى مدرسة في بيسلان، التي تقع في أوسيتيا الشمالية، يُثير في النفوس ألما يتحدى الوصف، ويؤجّج غضباً أخلاقياً يدعونا إلى التصميم على مساعدة مجتمعاتنا الدينيّة كي تعمل معا على تعزيز السلام مع العدالة. ولعل من دواعي ارتياحنا العميق قيام قادة دينيّين روس بالعمل سويّة من أجل نزع فتيل الأزمة. ومَعَ ذلك، فإن خسارة الأطفال توضح بصورة أكبر وجوب تعزيز التعاون بين مجتمعاتنا الدينية كافّةً؛ التعاون المبني على المبادئ السديدة والقيم التي نتقاسمها جميعاً، إذا كان علينا أنْ نواجهَ بصلابة مشكلاتنا المشتركة من أجل إحلال السلام والتغلب على الإرهاب.

إن خطوةً مهمّة باتجاه قَبُول بعضنا لبعض هي التصرّف بإيجابيّة فيما يتعلّق بقِيَمنا؛ وذلك بالاعتراف لبعضنا بعضاً بما نعتقد أنه صائب وطيّب. وهذا التعبير الصريح عن المعتقد والرغبة في الوصول إليه إنما هما ضروريان للكثير من المدارس والطوائف في الإسلام، كما هو بين الإسلام والمعتقدات الأخرى.

في ساعة الألم الكبير هذه، وبعد مضيّ ثلاث سنوات على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دعونا نجدد تصميمنا للعمل معاً كمجتمعات دينيّة، محترمين لاختلافاتنا ومتوحّدين في همومنا المشتركة. دعونا نستمرّ في العمل معاً من أجل السلام.

■

٢

بيــــان صحـــافيّ*

صادر عن منتدى الفكر العربيّ

٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤

بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله ورعاه، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، اجتمع عدد من المفكرين ورجال الدين الإسلامي والمسيحي في مقر المنتدى يوم الإثنين الموافق ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤. وتدارسوا قضية الجريمة النكراء التي ارتكبتها فئةٌ عدوةٌ للعراق الغالي والأمة جمعاء، مستهدفةً عدداً من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل. وأصدروا البيان الآتي:

إن استهداف الكنائس المسيحية بهذا الشكل المنظم، وفي يوم إقامة الصلوات، يرمي بلا شك إلى زعزعة التلاحم والتعايش التاريخي الذي عرفه العراقيون على مدى التاريخ الحديث. وهو مؤامرةٌ خبيثةٌ مخططٌ لها لإثارةِ شرارة الفتنةِ بين الطوائف المتحابة في العراق من مسلمين ومسيحيين.

ومن ثم، فإن أي عاقلٍ مدركٍ للعلاقة الحميمة بين العراقيين بشتى مللهم ونحلهم لا يمكن أن يتصوّر أن عراقياً أصيلاً يمكن أن يقوم بهذا العمل. فالسؤال يطرح نفسه: من المستفيد من هذا العمل الإجرامي؟

إن شعب العراق كان دوماً مُتكاتفاً بمسيحييه ومسلميه؛ فقد اختلطت دماء المسيحيين بدماء المسلمين في كل المعارك للذود عن الوطن. إلا أن الاحتلال هيأ الأجواء الملائمة لزرع الفتنةِ بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة . وهذا العمل الإجرامي لا نراه خارج الإطار العام للقتل والعدوان الذي ما فتئ يستهدف الرموز الوطنية الإسلامية والمساجد والحسينيات. فمن يقف وراء هذا العمل المشين لا ينتمي بكل تأكيد إلى العراق الأشم بكل منابته وأصوله وطوائفه؛ بل هي يد الشر الخفية، وهي بالتأكيد يدٌ خارجيةٌ لا تريد لهذا البلد الغالي أن ينعم بالسلم والاستقرار.

إن هذه دعوةٌ إلى الصوت الإسلامي أن يبرز بوضوح وأن ينهضَ بدوره النهضوي. كما أنها دعوةٌ إلى المجتمع الأهلي أن يقوم هو الآخر بدوره؛ فيحث الناس على أن يسموا فوق هذا الحادث الأليم وأن يسدوا المنافذ أمام مشعلي الفتن.

لكم حذّرَ سمو الأمير الحسن عبر السنين من انحلال المنطقة إلى خريطةٍ فسيفسائية من دويْلات طائفية

* اجتماع خاص؛ الإثنين ٢٠٠٤/٨/٢؛ الساعة السادسة والنصف مساء في قاعة الحسن بن طلال، مقر منتدى الفكر العربي.

تكون فيها إسرائيل القوة الكبرى. وإذ يشارك منتدى الفكر العربي سائر الفعاليات الدينية والسياسية والأهلية التي استنكرت بشدة هذه الجريمة النكراء، فإنه ليدعو مرة أخرى أبناء الأمة جميعاً للوقوف صفاً مرصوصاً ضد القوى الباغية، ما ظهر منها وما استتر.

نستمطرُ من لدُنْه تعالى شآبيب الرحمة على الذين استشهدوا في هذا الحدث المؤلم، ونسأله عز وجل أن يلهمنا ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن السلوان.

كما نسأله سبحانه أن يمنّ بالشفاء العاجل على المصابين الأبرياء.

وأخيراً نستذكر ما جاء في محكم التنزيل: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعاً؛ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾. (صدق الله العظيم)

[سورة المائدة (٥): الآية ٣٢]

شارك في هذا الاجتماع الخاصّ:

١ – الأستاذ عدنان أبو عودة
٢ – الدكتور منذر المصري
٣ – الأستاذ فالح الطويل
٤ – الأستاذة لوريس إحلاس
٥ – الأستاذ حسن الأنباري
٦ – الدكتور بشار معروف
٧ – الأب حنا كلداني
٨ – المطران سليم الصايغ (مطرانية اللاتين)
٩ – الأب قسطنطين قرمش (مطرانية الروم الأرثوذكس)
١٠ – الأب نبيل حداد (مطرانية الروم الكاثوليك)
١١ – الدكتور إبراهيم بدران
١٢ – الدكتور رؤوف أبو جابر
١٣ – الدكتور هشام الخطيب
١٤– الأب ريمون موصلي (ممثل المطران ماتوكا – مطران السريان)
١٥ – السيد حسام عطية (جريدة الدستور)
١٦ – الأستاذ عبد الوهاب الزغيلات (جريدة الرأي)
١٧ – الأستاذ ميشيل حمارنة
١٨ – الأستاذ الدّكتور هُمام غَصيب
١٩ – السيد نزيه القسوس
٢٠ – الشيخ الأستاذ الدّكتور عبد الناصر موسى أبو البصل
٢١ – الأستاذ وسام الزهاوي
٢٢ – السيد محمود أبو داري

تعزيـــة ومواســـاة

تتقدّم أسرة منتدى الفكر العربيّ بأحر التعازي والمواساة من

الدكتــور علي عتيقــة، عضو مجلس أمناء المنتدى، بوفـــاة

شـقـيـقـتـه

وتتقدم من عائلته وعموم آل عتيقة الكرام بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلة المولى العليّ القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جنّاته

وإنّا لله وإنا إليه راجعون

كتّاب هذا العدد

أ. نزيــه القسـوس
كاتب صحافي
جريدة الدّستور
ص. ب٢١٢٤
الرمز البريدي ١١٩٥٣
تلفاكس: ٥٦٦٣٨٩٠ ٦٦٢٦+
عمّان - الأردن

المحامي فخري العملة
منسق حملة مناهضة الجدار
ص ب ٩٢١٢١٠
الرمز البريدي ١١١٩٢
تلفاكس: ٥٥٣٥٥٢٠ ٦ ٩٦٢+
عمّان - الأردنّ

د. مهنّد مبيضين
أستاذ مساعد في التاريخ والحضارة
جامعة فيلادلفيا
هاتف: ٧٩٥١٦٢١١٤ ٩٦٢+
فاكس: ٦٣٧٤٣٦٦ ٢ ٩٦٢+
عمّان - الأردنّ
كاتب في جريدة الغد

د. عدنان السيد حسين
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الجامعة اللبنانية؛ بيروت
عضو مجلس الأمناء في المنتدى
هاتف: ٣٥٣٠٥١ ١ ٩٦١+
فاكس: ٣٥٣٠٥٢ ١ ٩٦١+
بيروت - لبنان

زيـــــارات المنتـــدى

١ – بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧ زارت المنتدى الدكتورة جانان اتلغان، الممثلة المقيمة في الأردن/ مؤسسة كونراد أديناور.

٢ – بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ زار المنتدى الأستاذ إبراهيم الدقاق من القدس.

٣ – بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ زار المنتدى السفير الأسترالي John Tilemann، والوفد المرافق:

Mr. Brendan Stewart, MAICD?!
Chairman, Council for Australian-Arab Relations (CAAR)

Ms. Catharine O' Ryan
Manager, CAAR Secretariat

٤ – بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ زار المنتدى طارق البكري وجيسون إرب/ مؤسسة خدمات الكويكرز.

٥ – بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ زار المنتدى د. عصام يوسف مصطفى من Interpal ، وباسل عبد محمد الشحادة من جمعية الإصلاح الاجتماعي/مكتب الأردنّ.

٦ – بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ زار المنتدى سمو الأمير الحسن بن طلال بحضور كل من أ. حسن أبو نعمة؛ د. خالد الشريدة؛ أ. وسام الزهاوي؛ أ. د. هُمَام غَصِيب؛ أ. بكر الحياري.

٧ – بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ زار المنتدى الدكتور نبيل السمّان من سوريّة.

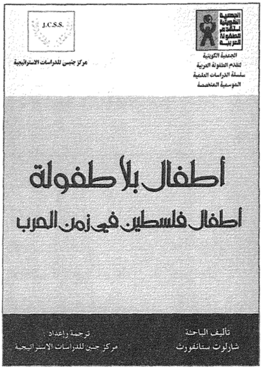
٨ – بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ زار المنتدى الدكتور عبد الهادي التازي/ عضو أكاديمية المملكة المغربية/ الرباط.

٩ – بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ زار المنتدى الدكتور جيرام ردي/ مدير معهد القيادة الدولية/جامعة الأمم المتحدة.

٩ – بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ زار المنتدى كل من:

Yamashita Kimiyo / *Program Coordinator / Europe, Middle East and Africa Div. & Office for Middle East Programs/ Japanese Studies and Intellectual Exchange Dept./ The Japan Foundation*

Susumu Yamashita / *Cultural Attache - Embassy of Japan*



أطفـــال بـــلا طفولـــة

أطفال فلسطين في زمن الحرب

تأليف : الباحثة شارلوت ستانفورث
ترجمة وإعداد : مركز جنين للدراسات الاستراتيجية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

المحتويـات

هذا الكتاب، الذي تعاقد مركزنا مع مؤلفته شارلوت ستانفورث على ترجمته ونشره باللغة العربية، هو في الأصل رسالة ماجستير لهذه الفتاة البريطانية في الجامعة الأمريكية ببودابست، التي جاءت لتعيش طويلاً في الأراضي الفلسطينية من أجل أن يكون بحثها ميدانياً في الدرجة الأولى.

هذه الدراسة المهمة والحديثة والعميقة، تتركز أساساً حول تأثير الاحتلال وتأثير العنف الإسرائيلي الوحشي في زمن «الانتفاضة» الأولى والثانية على أطفال فلسطين، معتمدة على تحليل رسومات هؤلاء الأطفال من خلال مقارنتها مع رسوم أطفال هنغاريين، من أجل تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في مواقف هؤلاء الأطفال وأفكارهم. الهدف من البحث، وهو بحث اجتماعي في غاية العمق والتدقيق، تلخيص الأدبيات المتوفرة حول المؤثرات السيكولوجية للانتفاضة على أطفال فلسطين، وتفحص رسوماتهم لمعرفة كيف يمكن استخدام الرسم لعلاج مشكلاتهم، وكذلك تسليط الضوء على حاجاتهم، في محاولة لإيجاد طرق جديدة لتطوير مشروعات إنسانية لمساعدة هؤلاء الأطفال واستيعابهم، لاعتقاد الباحثة أن المؤثرات النفسية للحرب على الأطفال لم تنل الاهتمام الكافي.

الكتاب موثق بشكل علمي، ويعتمد على عدد كبير من الدراسات المهمة في هذا المجال لكتّاب عرب وأجانب، وخبراء في علم الاجتماع وعلم الاجتماع النفسي. وقد راجعه أساتذة متخصصون في علم النفس، أخصّ بالذكر منهم الدكتور فارس حلمي، رئيس قسم علم النفس في الجامعة الأردنية.

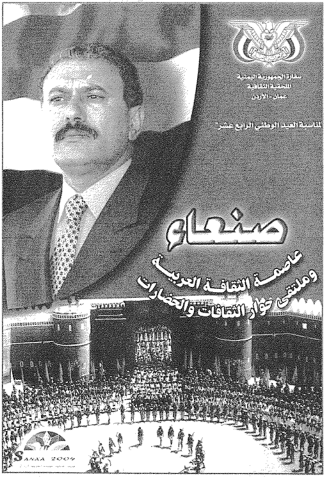
عن مقدمة توفيق أبو بكر

مدير عام مركز جنين للدراسات الاستراتيجية

[بتصرّف طفيف]

صنعـــــاء

عاصمة الثقافة العربية وملتقى حوار الثقافات والحضارات



من إصدارات الملحقية الثقافية (٥)
سفارة الجمهورية اليمنية
الملحقية الثقافية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
«لمناسبة العيد الوطني الرابع عشر»
إصدار أيـار/مايــو ٢٠٠٤

المحتويـــات

- تصديـر
- مقدمـــة
- خطاب فخامة الأخ الرئيس لمناسبة العيد الوطني الـ ١٤
- مشروع ورقة الجمهورية اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك
- الهياكل والأطر التنظيمية للاتحاد
- نص مشروع دستور اتحاد الدول العربية
- مبادرة يمنية إلى قمة تونس
- نص إعلان صنعاء حول الديمقراطية
- نص بيان صنعاء لمنظمات المجتمع المدني العربي
- نداء صنعاء للحوار بين الثقافات والحضارات
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

كلمة أخيرة

«الوسطيّة» أبعدُ من مجرّد خيار

د. عدنان السيّد حسين*

في الخطاب الإلهي إلى الناس نجد دعوة «الوسطية» واضحة: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على النّاس﴾ (صدق الله العظيم).

الوسطية ليست مجرّد خيار إيماني بين مجموعة خيارات مختلفة؛ بل هي جوهر الإسلام في المضمون الحياتي العام، وفي العلاقات بين الأفراد والجماعات والدّول. بتعبير آخر، تصبح مجافاة الوسطية ابتعاداً عن الدعوة الإسلامية القائمة على التسامح والتعاون بين الناس جميعهم، لا بين المسلمين والعرب وحدهم.

والوسطية في الإسلام مرتبطة عقيدياً بالعدل بين الناس، والعدل مبدأ ثابت وأساسي في المعتقد الديني. وعليه، فإن الظلم مناقض للوسطية.

أما في الفكر السياسي، فإن الوسطية تحتل مكانة مرموقة لأنها تؤسس للاعتدال السياسي بعيداً عن التطرّف والتحزّب والغلوّ. وهي تستند إلى العقلانية من حيث إنها دعوة دائمة للاجتهاد والعمل في إطار الدولة والمجتمع، والتصدي لمشكلات الإنسان بعيداً عن التمنيات الخالية من العمل الصالح. فالتغيير يبدأ بالنفس، ثم يطاول الجماعة الإنسانية من خلال الإرادة المتجدّدة بدوافع عقلانية وإيمانية معاً. ولطالما حرّض العقل على التفكّر والتدبّر والإحسان.

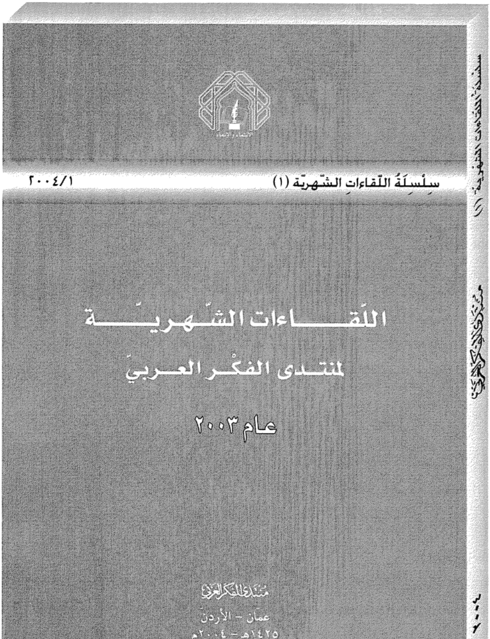
وفي مضمار العلاقات الدولية، ترتقي الوسطية إلى صدارة الاهتمامات لمواجهة التطرف والعنف، والحدّ من المنازعات والحروب والصراعات والأزمات الكبرى. ذلك بواسطة الحوار الحضاري، والتعاون الدولي بعيداً عن الاستئثار بالموارد المادية والبشرية. فالمادية المفرطة قمعت الدوافع الإنسانية، وكذلك الرومنسية القائمة على الغيبيات بعيداً عن حقائق الأرض ومَنْ عليها. والوسطية تؤاخي بين المادة والروح على هدي العقلانية، وتفتح الطريق أمام الرقي البشري.

الوسطية ليست مجرد خيار. إنها معتقد ديني، وإرادة سياسية في السعي لإحلال العدل والاعتدال بعيداً عن الاستبداد والاستغلال والتطرّف. حبّذا لو ينشغل مفكّرونا ومراكزنا الثقافية والبحثية في مهمة نشر ثقافة الوسطية على المستوى العربي وعلى المستوى العالمي، توخّياً لخدمة أنفسنا وسائر شعوب الأرض. ■

* أستاذ في كلّيّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة، الجامعة اللبنانيّة؛ بيروت؛ عضو مجلس الأمناء في المنتدى.

صدر حديثاً

عن منتدى الفكر العربي



رؤية ورسالة وقيم وأهداف أمانة عمان الكبرى



"إنَّ الإدارةَ التي تستطيعُ تحقيقَ الأهدافِ بجديّةٍ وبكُلفةٍ أقلَّ وزمنٍ أقصر، هيَ الإدارةُ الحصيفةُ، التي تقومُ على إيجادِ مؤسساتٍ متخصصةٍ فاعلةٍ تعملُ بروحِ الفريقِ الواحِد، وتتوفّرُ لها قياداتٌ إداريّةٌ كفوءةٌ نزيهةٌ تقدّمُ الصالحَ العامَّ على أيِّ اعتبارٍ آخر، وتتّصِفُ بالعدالةِ والمبادرةِ والإبداع، وتركّزُ على العملِ الميدانيِّ وتتصدّى للمعاضِلِ قبلَ وقوعِها أو حينَ يكونُ مِنَ السّهلِ التّعامُلُ معها قبلَ أن تتفاقم....."

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

آذار 1999

رؤيتنا

نَسْعى بِمُشاركةِ مُواطني عمّان لتقديمِ خَدَماتٍ بلديّةٍ مُميّزةٍ تفوقُ طُموحاتِ مُتلقّي الخِدْمةِ مع مُواكبةِ الحداثةِ والمحافظةِ على أصالةِ المدينةِ وروحِها.

رسالتنا

نلتزمُ بتقديمِ الخدماتِ لمُواطِني مَدينةِ عمّان بمُشارَكَتِهِم والعامِلينَ في الأمانةِ بِيُسرٍ وشفافِيَةٍ وعدالةٍ معَ المُحافظةِ على القِيَمِ الثّقافِيّةِ والبيئةِ المعماريّةِ والسِّياحِيّةِ للمدينةِ لتَبقى آمِنةً ومُريحةً تُحقّقُ الرّضا والرّفاهَ لمُتلقّي الخِدمةِ وتُحقّقُ التّنميةَ المُستدامةَ بالاستخدامِ الأمثَلِ والتّطويرِ للمواردِ الماليّةِ والبشريّةِ والتّقنيّةِ وإدارةِ المعرفةِ.

القيم

١. مشاركة وإرضاء متلقي الخدمة المحرك الرئيسي لتصميم وتطوير الخدمات .
٢. القيادة الملهمة النموذج.
٣. أصالة المدينة وتراثها المعماري وتنويع ثقافتها.
٤. بيئة صحية سليمة.
٥. العدالة والشفافية والمساءلة وبناء الثقة .
٦. المواءمة بين النتائج والأهداف الوطنية .
٧. التواصل والتنسيق داخليا وخارجيا.
٨. التصدي للمشاكل قبل وقوعها .
٩. تعزيز ومكافئة المبادرة والإبداع والعمل الجماعي .
١٠. التخطيط والتطوير والتحسين المستمر.
١١. مؤسسة التعلم وتبادل المعرفة.
١٢. الولاء والانتماء .
١٣. ترسيخ مفهوم الخدمة العامة للعاملين .
١٤. تمكين العاملين وتفويض الصلاحيات .
١٥. الالتزام بالتشريعات .

الأهداف

١. وضع خطة استرتيجية لمدة ٢٠ عام .
٢. تنمية الموارد المالية .
٣. التطوير الإداري .
٤. تحقيق إدارة المعرفة .
٥. الاستخدام الأمثل للموارد .
٦. تخفيض كلفة الخدمات بزيادة تعاون المواطنين .
٧. تحسين الوضع البيئي والصحي للمدينة .
٨. تحسين الوضع المروري .
٩. تحقيق الأمانة الإلكترونية .
١٠. تنمية اقتصادية واجتماعية .
١١. مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء .
١٢. زيادة الاهتمام بالثقافة .
١٣. تشجيع السياحة .
١٤. الاهتمام بالبعد التراثي .
١٥. زيادة الاهتمام بالرياضة .

مجلّة
المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في :

☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٤ (الكتب)

الاســـم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً ....

بطاقة فيزا رقم : .... تاريخ انتهاء مدتها : ....

حوالة بنكية (صك القيمة) ....

رقم الحساب : 8/610 - 0118/001769 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأُ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردن

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلــــة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد : (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد : (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد : (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد : (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي

المنتدى

Al Muntada

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

❖ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.

منتدى الفكر العربي

ص.ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.almuntada.org.jo*

سعر النّسخة : ديناران أردنيّان (ثلاثة دولارات أمريكية)